

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان بمناسبة دخول انتفاضة الاسرى والمعتقلين

الفلسطينيين اسبوعها الثاني

اجتمعت لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين ٢٦ / ٦ / ١٩٩٥ ، وتدارست ما يجري من أحداث دامية على الساحة الفلسطينية بسبب انتفاضة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الاسرائيلية وتضامن اهلائنا في فلسطين معهم وسقوط عدد من الشهداء وعشرات الجرحى ، وفي ضوء ذلك فان اللجنة تؤكد على ما يلي :-

- ١ - وقوف اللجنة إلى جانبهم وتضامنها معهم ودعمها لمطالبهم المشروعة والعادلة .
- ٢ - دعوة للمؤسسات الرسمية والشعبية والمحلية العربية والدولية إلى الوقوف إلى جانبهم والعمل على إطلاق سراحهم فوراً لا تمييز ولا قيود .
- ٣ - دعوة الحكومة إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لدعم الاخوة المذكورين لتحقيق مطالبهم المشروعة .
- ٤ - تحيي اللجنة هؤلاء الاسرى والمعتقلين وتحيي جميع التضامنين معهم من أبناء الشعب الفلسطيني المجاهد وتبين للجميع أن الفرج قريب ان شاء الله وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون .

رئيس لجنة فلسطين

والأراضي العربية المحتلة

النور الحديدي



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السادسة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية مجلس الأمة الثاني عشر ، المنعقدة في ٣٠ / محرم / ١٤١٦ هجرية ، الموافق ٢٨ / ٦ / ١٩٩٥ مملادية (العدد ٦)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٤

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٤

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة المهندس عبد موسى النهار .

٤

(٣) الردود على الأسئلة :

١ - كتاب معالي وزير التعمير رقم (٢٨٨) تاريخ ١٩٩٥/١/٨ ، جواباً على السؤال

رقم (٨٧) للمقدم من سعادة النائب السيد فوز الرضي .

مكتبة النور

- ٢- كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٤٨٦٣) تاريخ ١٩٩٥/٣/٨ ، جواباً على السؤال رقم (١٥١) المقدم من معالي النائب الدكتور عبد الرزاق طيشات .
- ٣- كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٩٣٨٦) تاريخ ١٩٩٥/٦/٧ ، جواباً على السؤال رقم (١٥٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه العمارين .
- ٤- كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم (٢٤٨٨) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، جواباً على السؤال رقم (٩٠) للمقدم من سعادة النائب السيد عبد المعصم أبو زلط .
- ٤ - الاقتراحات برغبة :-
- ١- اقتراح برغبة رقم (٩٤) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٣ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة ، بشأن أن تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة بتنظيم منطقة الشويخ الشرقي الواقعة شرقي مخيم البقعة .
- ٥ - الكتب الواردة :-
- أ- كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (١٣٧٨) تاريخ ١٩٩٥/٢/١٤ ، والمتضمن (مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥) .
- (يحال على اللجنة) .
- ب- كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٥٤٠٤) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢١ ، والمتضمن (مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥) .
- (يحال على اللجنة) .
- ٦ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٦/١١ ، والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .
- (القرار موزع في الجلسة الثانية) .
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- غابت مساء يوم الأحد تاريخ ١٩٩٥/٧/٢ .

محضر الجلسة

محضر الجلسة السادسة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٥/٦/٢٨ م ٣

- ٨- معالي المهندس سمير العوار : وزير النقل .
 - ٩- معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .
 - ١٠- معالي المهندس علي أبو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .
 - ١١- معالي الدكتور صالح أرشيدات : وزير المياه والري .
 - ١٢- معالي الدكتور عارف البطانية : وزير الصحة .
 - ١٣- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .
 - ١٤- معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .
 - ١٥- معالي الدكتورة رجا خلف الهندي : وزير التخطيط .
 - ١٦- معالي السيد عادل القضاة : وزير التكوين .
 - ١٧- معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .
 - ١٨- معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .
 - ١٩- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .
 - ٢٠- معالي الدكتور عبد الحميد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
 - ٢١- معالي الدكتور نادر أبو الشعر : وزير العمل .
- محضر الجلسة
- في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ٢٨ / ٦ / ١٩٩٥ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته السادسة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خير .
- وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :
- وتغيب بمعذرة من الأعضاء : السيد عبد موسى النهار .
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء : السيد ذيب انيس .
- وحضر من الحكومة
- ١- سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .
 - ٢- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .
 - ٣- معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .
 - ٤- معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب .
 - ٥- معالي السيد باسل جردالة : وزير المالية .
 - ٦- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي : وزير الخارجية .
 - ٧- معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .

محضر الجلسة

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني ، أعلن بدء الجلسة ،
جدول الأعمال . السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكرام على إعفاء السيد المقرر من التلاوة ؟
موافقة .

السيد الأمين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب
عبد موسى النهار .

٣- الردود على الأسئلة :

١- كتاب معالي وزير التعمين رقم (٢٨٨)
تاريخ ١٩٩٥/١/٨ ، جواباً على
السؤال رقم (٨٧) المقدم من سعادة
النائب السيد فواز الزحبي .

٢٢- معالي الدكتور نادر الظهيريات : وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٣- معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير
الثقافة .

٢٤- معالي الدكتور محمد أبو عليم : وزير
الدولة .

٢٥- معالي السيد طه الهياينة : وزير الدولة .

٢٦- معالي الدكتور محي الدين توقي : وزير
التنمية الادارية .

٢٧ - معالي السيد سمير دروزة : وزير
الطاقة والثروة المعدنية .

٢٨- معالي السيد عبد الله الخطيب : وزير
السياحة والآثار .

٢٩- معالي السيدة سلوى المصري : وزير
التنمية الاجتماعية .

وحضر من الامة العامة :

(١) السيد لدير عطيات .

(٢) السيد علي الحسين .

(٣) السيد محمد الرديني .

(٤) السيد حسان النجدادي .

الافتتاح الجلسة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب
فواز الزحبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة التعمين
عمان

الرقم : ٢٨٨ / ١٦ / ٩
التاريخ : / شعبان / ١٤١٥ هـ
الموافق : ١٩٩٥ / ١ / ٨

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة الى كتابكم رقم ٢٤/١٦/٣
٣٦٣٦ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٤ ومرفقه السؤال
المقدم من سعادة النائب فواز الزحبي حول
عملية شراء الارز الصيني ، ارجو أن ايبين
ما يلي :-

اولاً :- ١- طرحت الوزارة العطاء رقم ٩٠/٩٣
بواسطة الصحف المحلية لشراء
كمية (٣٠٠٠٠) طن ارز بزيادة او
نقصان ٥٪ حسب رغبة البائع صالح
للاستهلاك البشري معاً في اكياس أو
دكمة وأن تكون الحبة مستديرة أو
متوسطة الطول على أن يقدم المتناقص
سعرأ مفصلاً لكل من الحبة المستديرة
والحبة المتوسطة وأن تشحن على
دفعتين متساويتين الاولى خلال شهر
كانون ثاني والثانية خلال شهر شباط
٩٤ وحسب الشروط في دعوة
المطاء .

٢- لدى فض العروض كانت الشركات
المشاركة هي وحسب ما يلي :-

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٦٣٦
التاريخ : ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٤

معالي وزير التعمين

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم
(٨٧) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٨ المقدم من سعادة
النائب السيد فواز الزحبي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية .

واقبلوا الاحترام .

م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

نسخة / لسعادة النائب فواز الزحبي
نسخة / الى سجل الأسئلة .

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الموافق : ١٩٩٤ / ١٢ / ١٤

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة .

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى
معالي وزير التعمين المحترم للاجابة عنه خلال
المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : كيف تمت عملية شراء
الارز الصيني والكمية التي تم شرائها والسعر
للطن الواحد ومن الذي كشف على عملية
الشراء مع التاريخ .

مكتبة من الكتب

الشركة المشاركة	الكمية	السعر / طن	المواصفة	موعد الشحن
١- شركة العقبة للتعبئة ٣٠٠٠٠ %٥ =	\$ ٣٦٢٢٥	مستدير أو متوسط الحبة	خلال شهر كانون ثاني ٩٤	
والغلاف (على دفعتين) \$ ٣٥٣	= = =		خلال شهر شباط ٩٤	
٢- شركة النصر ١٠٠٠٠-١٥٠٠٠ طن	\$ ٣٦٩	مستدير الحبة	خلال شهر شباط ٩٤	
للاستيراد والتصدير				
٣- مؤسسة التجار العرب ١٥٠٠٠ طن + ٥٠ %	\$ ٣٧٤٦٥	مستدير الحبة	خلال شهر كانون ثاني ٩٤	
ولغاية ٢٨ / شباط ٩٤				
٤- شركة الموارد ١٢٠٠٠-١٥٠٠٠	\$ ٣٥٢٢٥	مستدير الحبة	خلال شهري كانون ثاني وشباط ٩٤	
المتحدة التجارية طن + ٥٠ %			أو شهري شباط وآذار ٩٤	
٥- شركة وهبة ثماري ١٥٠٠٠ طن	\$ ٣٦٤٥	حسب دعوة	خلال شهر كانون ثاني وشباط ٩٤	
وأولاده = ٥٠ %		العطاء		
٦- شركة جورج داكسيان ١٥٠٠٠ طن	\$ ٣٤٦	حبة متوسطة	حسب دعوة العطاء	
وأولاده + ٥٠ %				

ولدى مناقشة العروض من قبل لجنة العطاءات في الوزارة تمت الاحالة على السادة شركة جورج داكسيان وأولاده .

ثانياً :- ان الكمية التي تم شراؤها من الارز الصيني كانت (١٦٥٠٠) ستة عشر ألفاً وخمسمائة طن بسعر (٣٤٦) للالمائة وستة واربعون دولار أمريكي للطن الواحد (CFR) AND COST FREIGHT تسليم ظهر السيارة في العقبة (FREE ON TRUCKS) .

ثالثاً :- استنداء بالفقرة (ج) من المادة (٣) من الشروط العامة للاتفاقية عينت الوزارة شركة المعاينة S.G.S للاشراف على عملية المعاينة من حيث الوزن والنوعية . والالتزامات للصلاحيات للاستهلاك البشري في ميناء الشحن في بلد المنشأ الصين لكن الشركة لم تتمكن من دخول المضيق لفحص البضاعة هناك بسبب منعها من قبل السلطات الصينية ، ولذلك فقد قررت لجنة العطاءات تكليف هذه الشركة بفحص الكمية في العقبة ، وبالفعل ولدى وصول الباخرة الى ميناء العقبة بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٦ ، قامت شركة المعاينة باجراء الفحوصات المطلوبة كما وقامت وزارة الصحة بفحص الكمية وثبتت صلاحيتها للاستهلاك البشري ، وعليه فقد استلمت هذه الكمية من قبل الوزارة .

واقبلوا فائق الاحترام ،،

نسخة / لمدير الشؤون القانونية
نسخة / لمدير التجارة
نسخة / المعاملات

وزير التكوين
عادل القضاة

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٥ / ٢ / ٥

معالي رئيس مجلس النواب

للموضوع : الأسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ما هي خطط الوزارة لتنفيذ الفقرة الخامسة من المادة الخامسة من القانون الاصيلي الوارد في القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ٩٩٤ والذي أقره مجلس النواب مؤخراً والذي أعطيت الحكومة الصلاحيات الكاملة لمعالجة أوضاع البلديات والمجالس القروية معالجة جديرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الدكتور عبد الرزاق طيبيشات

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
عمان

الرقم : م / ٦ / ٤٨٦٣

التاريخ : ١٩٩٥ / ٣ / ٨

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة لكتاب معاليكم رقم ٥٢٨/٢٥/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٢/٢٢ بخصوص السؤال رقم

معالي رئيس المجلس : السيد فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي : معالي الرئيس
اكتفي بهذه الاجابة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً .

السيد الامين العام :

٢- كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٤٨٦٣) تاريخ ١٩٩٥/٣/٨ ، جواباً على السؤال رقم (١٥١) المقدم من معالي النائب الدكتور عبد الرزاق طيبيشات .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٥٢٨ / ٢٥ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٩٩٥ / ٢ / ٢٢

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

أهت لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٥١) تاريخ ١٩٩٥/٢/١٨ المقدم من معالي النائب عبد الرزاق طيبيشات .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه خلال المدة القانونية .

واقبلوا الاجرام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

نسخة / الى معالي النائب الدكتور عبد الرزاق طيبيشات
نسخة / الى سجل الاسئلة

(١٥١) تاريخ ٩٥/٢/١٨ المقدم من معالي النائب عبد الرزاق طييشات عن خطط الوزارة فيما يتعلق بالفقرة الخامسة من المادة الخامسة من قانون البلديات .

ارجو أن ايبين لمعاليتكم بأن الوزارة قامت بتطبيق احكام بعض بنود هذه الفقرة وسيتم تدريجياً تنفيذ باقي الاحكام وفق خطة تعد لذلك متطلقة من استراتيجية مبنية على اسس وقواعد لتحقيق مفهوم الادارة المحلية وهو الهدف المقصود من اجراء هذا التعديل الوارد بالقانون المعدل لقانون البلديات رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤ .

واقبلوا الاحترام

نادر الظهيريات

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الرزاق طييشات .

الدكتور عبد الرزاق طييشات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، اشكر معالي وزير الشؤون البلدية والقروية على هذا الجواب الكريم ، لقد سألت معالي عن خطط الوزارة الهادفة لتفعيل الفقرة (٥) من المادة (٥) من القانون المعدل لقانون البلديات لعام ١٩٩٤ والتي بموجبها اعطيت الصلاحيات لمجلس الوزراء الموقر لدمج المجالس البلدية والقروية المتجاورة بهدف خلق بلديات كبيرة قادرة على تقديم الخدمة البلدية للمواطنين بامكانية معقولة وبأسلوب متطور . وجاء رد معالي ليعلن بأن

الوزارة قامت بتطبيق بعض بنود هذه الفقرة وكنت اتنى على معالي ان يذكر لي مثلاً واحداً على هذا التطبيق ، ثم يضيف معالي في اجابته : وسيتم تدريجياً تنفيذ باقي الاحكام وفق خطة تعد لذلك ووجه الاستغراب انني اتساءل عن خطط الوزارة ومعالي يوجب بأنهم سينفذون هذا القانون وفق خطة تعد لذلك ولم يتلطف معالي ويشرح لنا عن هذه الخطة ، ولكني لا اتهم معالي بالاستهتار فافتراض ان معالي لم يفهم ما هدف اليه السؤال .

ايها الرءلاء ارجو ان اذكركم بأن الفقرة التي اشترت اليها في سؤالي هي اهم ما جاء في قانون البلديات المعدل لعام ١٩٩٤ والتي كان لمجلسكم شرف اقراره وهذه الفقرة تعطي لمجلس الوزراء صلاحية دمج المجالس البلدية والقروية المتجاورة بهدف خلق بلديات كبيرة قادرة على تقديم الخدمة البلدية للمواطنين بامكانات معقولة وبأسلوب متطور ، ولتوضيح الصورة ارجو ان ايبين لمجلسكم الكريم والحكومة الموقرة انه يوجد الآن في المملكة (٢٥٩) بلدية و (٣٣٠) مجلساً قروياً أي (٥٨٩) مجلساً محلياً معظمها في وضع سيء وصعب للغاية ولا يمكنها ان تقوم بالواجبات المطلوبة منها وذلك لصغر حجمها وقلة وضائكة مواردها ومصادرها المالية ، في حين تتطلب واجباتها نفقات كبيرة ، فاذا كان هدفنا خلق بلديات تتمتع بالمؤسسية وتوفر لها جهاز فني وإداري مؤهل وواردات وصرفيات متوازنة فعلياً تفعيل هذا القانون الذي جاء لتحقيق هذا الهدف النبيل وذلك عن طريق انشاء بلديات لا مشيخات ، ولما كانت البلدية هي الخلية الاولى

محضر الجلسة السادسة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩٩٥/٦/٢٨ م

رجاء الاطلاع والاجابة عليه خلال المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السورور
رئيس مجلس النواب

نسخة الى معالي النائب لزيه صمارين
نسخة الى سجل الاسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير التعليم العالي الاكرم .

ما هي الاسباب الموجبة لمنع وحرمان خريجي شهادة التوجيهية العامة - الفرع التمريض مثلاً - من تمكينهم من متابعة تحصيلهم الجامعي او الالتحاق بكليات التمريض الحكومية والعسكرية .

راجياً الاجابة ضمن المدة القانونية وشكراً .

١٩٩٥/٢/١٥

النائب الدكتور لزيه العمارين

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزير التعليم العالي

الرقم : ٩٣٨٦ / ١ / ٨

التاريخ ٩ محرم ١٤١٦ هـ

الموافق : ١٩٩٥ / ٦ / ٧ م

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة ، وبعد ،

والاساسية لتنمية المجتمع فاني ادعو حكومتنا الرشيدة الى إعادة النظر بسياساتها حول هذا الموضوع وتفعيل هذا القانون والا تلجأ الى زيادة للمشيخات في المملكة وذلك عن طريق ترفيع المجالس القروية الى بلدية بدلاً من تحويل جميع مدن وقرى المملكة الى بلديات كبرى قادرة على تقديم الخدمة البلدية بأسلوب متطور وبامكانيات معقولة ومتوازنة . شكراً لكم .

السلام عليكم ورحمة اله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣- كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٩٣٨٦) تاريخ ١٩٩٥/٦/٧ ، جواباً على السؤال رقم (١٥٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور لزيه العمارين .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٥٢٩ / ٢٥ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٩٩٥ / ٢ / ٢٢

معالي وزير التعليم العالي

أبحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم

(١٥٣) تاريخ ١٩٩٥/٢/١٩ المقدم من سعادة

النائب الدكتور لزيه العمارين .

مجلس النواب

ثانياً : تنص أسس ترخيص التخصصات الدراسية في كليات المجتمع على حصر ترخيص التمريض في كليات ومعاهد وزارة الصحة والقوات المسلحة .

كما وأرفق لكم نسخة عن أسس القبول في كليات المجتمع الأردنية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

وزير التعليم العالي
الدكتور راتب السعود

فأشير الى كتابكم رقم ٢٥/١٦/٣ / ٥٢٩ تاريخ ١٩٩٥/٢/٢٢ بشأن السؤال المقدم من سعادة الدكتور نزيه العمارين ، وأرجو أو أوضح ما يلي :

أولاً : تنص أسس القبول في الجامعات الأردنية على قبول أعلى خمسة طلاب في مجموع العلامات من المتقدمين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة / الفرع التمريض - في كليات التمريض في الجامعات الأردنية .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التعليم العالي

أسس القبول في كليات المجتمع الأردنية
للعام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٤

أولاً : يُقبل في كليات المجتمع الأردنية حملة شهادة الدراسة الثانوية العامة الأردنية أو ما يعادلها .
ثانياً : يتم القبول في حقول التخصصات المختلفة في ضوء رغبة الطالب وعدد الطلبة المسموح به وحسب تسلسل علاماتهم .

ثالثاً : يُشترط للقبول في أي من حقول التخصص ما يلي :

١. ان يؤهل فرع شهادة الدراسة الثانوية الطالب للدراسة التخصص المطلوب وفق ما هو وارد في المادة الخامسة من هذه الاسس .
٢. ان يكون الطالب لائقاً صحياً للدراسة التخصص المطلوب .
٣. رابعاً : لغايات القبول في الكليات العامة فضلاً عما تقدم يراعى ما يلي :
١. تخصص النسب المقررة من عدد المقاعد في كل برنامج في الكلية الواحدة للفرقات التالية :

- أ. عشرون بالمائة (٢٠٪) لأبناء المتمتعين بالمكرمة للملكة السامية من العسكريين .
- ب. خمسة بالمائة (٥٪) لأبناء العاملين والمتقاعدين في وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي .
- ج. عشرة بالمائة (١٠٪) لأبناء الأردنيين العاملين في الخارج .

٢. توزيع نسبة (٣٠٪) من بقية المقاعد على مندرجات التربية والتعليم التي ترفد الكلية بالتساوي كما يتم توزيع الباقي بنسبة اعداد طلبات الالتحاق المقدمة من تلك المندرجات .
٣. في حالة عدم ملء المقاعد المحددة لأي منطقة تعليمية أو أي فئة من الفئات المذكورة في البند (١) توزع المقاعد الشاغرة على المناطق التعليمية الأخرى التي ترفد الكلية وفقاً للنسب المشار إليها في البند (٢) .

خامساً : يُقبل حملة فروع شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها في التخصصات المبينة ازاء كل فرع وعلى النحو التالي :

الفرع العلمي : جميع التخصصات في جميع البرامج .
الفرع الادبي : ١. البرنامج التربوي والبرنامج الأكاديمي باستثناء تخصصات العلوم والرياضيات والارصاد الجوية

٢. برنامج الاعمال الادارية والمالية .

٣. برنامج الحاسوب .

٤. برنامج الفندقة .

٥. برنامج الفنون التطبيقية .

٦. برنامج خدمات الحركة الجوية .

٧. برنامج العمل الاجتماعي .

الفرع التجاري : ١. برنامج الاعمال المالية والادارية .

٢. برنامج الحاسوب .

٣. برنامج الفندقة .

٣. برنامج العمل الاجتماعي .

مكتبة مجلس النواب

٥. برنامج الفنون التطبيقية .
٦. تخصص تربية الطفل من البرنامج الأكاديمي .
٧. تخصص الفنون الجميلة من البرنامج الأكاديمي .
٨. تخصص التربية الرياضية من البرنامج الأكاديمي .
- الفرع التمريض : ١. التخصصات التالية من برنامج المهن الطبية المساعدة :
تخصص التمريض - تخصص المراقبة الصحية - تخصص مختبرات الأسنان -
تخصص السكرتاريا والسجل الطبي - تخصص التجميل .
٢. تخصص تربية الطفل من البرنامج الأكاديمي .
٣. تخصص الفنون الجميلة من البرنامج الأكاديمي .
٤. تخصص التربية الرياضية من البرنامج الأكاديمي .
٥. برنامج الفنون التطبيقية .
٦. تخصص الخدمة الاجتماعية من برنامج العمل الاجتماعي .
٧. تخصص التربية الخاصة من البرنامج التربوي .
- الفرع الفندقية : ١. برنامج الفنادق .
٢. برنامج الفنون التطبيقية .
٣. تخصص الفنون الجميلة من البرنامج الأكاديمي .
٤. تخصص التربية الرياضية من البرنامج الأكاديمي .
٥. تخصص إدارة الأعمال من برنامج الأعمال الإدارية والمالية .
٦. تخصص إدارة المكاتب والسكرتاريا من برنامج الأعمال الإدارية والمالية .
٧. تخصص إدارة المتوجات والتسويق من برنامج الأعمال الإدارية والمالية .
٨. تخصص التغذية والاقتصاد المنزلي من البرنامج الأكاديمي .
- الفرع الزراعي : ١. برنامج المهن الزراعية .
٢. تخصص التربية المهنية من البرنامج التربوي .

٣. تخصص التغذية والاقتصاد المنزلي من البرنامج الأكاديمي .
٤. تخصص الفنون الجميلة من البرنامج الأكاديمي .
٥. تخصص التربية الرياضية من البرنامج الأكاديمي .
٦. برنامج الفنون التطبيقية .
- الفرع الصناعي : ١. برنامج الفنون التطبيقية .
٢. تخصص الفنون الجميلة من البرنامج الأكاديمي .
٣. تخصص التربية الرياضية من البرنامج الأكاديمي .
٤. تخصص التربية المهنية من البرنامج التربوي .
٥. البرنامج الهندسي على النحو التالي :
أ. البناء والطوبار والسليح + القصارة والبلاط والدهان في :
- الهندسة المدنية .
- المساحة .
- الهندسة المعمارية .
ب. الكتروليات صناعية + الأجهزة الدقيقة + الآلات المكتبية + الاتصالات + الراديو والتلفزيون + كهرباء الاستعمال + كهرباء السيارات + كهرباء نقل وتوزيع +
كهرباء توليد في :
- الآلة الصناعية .
- الأجهزة الدقيقة .
- تكنولوجيا الحاسوب .
- تكنولوجيا الراديو والتلفزيون والفيديو .
- الأجهزة المنزلية والمكتبية .
- كهرباء وآلات دقيقة .
- تكنولوجيا الأجهزة الطبية .
- الكتروليات الطيران .
- الكتروليات الأسلحة الموجهة .
- الاتصالات .
- المقاسم .

- الشبكات .
- محطات توليد الطاقة .
- نقل الطاقة وتوزيعها .
- التمديدات الكهربائية .
- كهرباء السيارات .
- كهرباء الآليات الثقيلة .

ج . خراطة وتسوية + خراطة محركات + ميكانيكا عامة + حدادة ولحام + صب المادن وصناعة القوالب + تجليس ودهان السيارات + صيانة ميكانيكا عامة + سيارات + الديزل + آلات زراعية + تكييف وتبريد + التدفئة والأدوات الصحية في :

- ميكانيك السيارات .
- ميكانيك الآلات الزراعية .
- ميكانيك الآليات الثقيلة .
- التكييف والتبريد .
- الانباج والآلات .
- الرسم الميكانيك .

سادساً : ١. يُطبق على الطلبة من أبناء قطاع غزة المقيمين في الأردن والحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة الأردنية شروط القبول التي تطبق على الطلبة الأردنيين .

٢. يتم قبول حملة شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها من غير الأردنيين عن طريق وزارة التعليم العالي .

سابعاً : يجوز قبول أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة للدراسة في كليات المجتمع العامة والخاصة بنسبة لا تزيد على (٥٪) من أعداد الطلبة المسموح بتسجيلهم في كل كلية في التخصصات التي تحددها الوزارة ضمن أعداد الشعب التي تم ترخيصها في هذه التخصصات .

ثامناً : تصدر وزارة التعليم العالي تعليمات تحدد فيها اللوائح والرسوم المطلوبة في الكليات العامة .
تاسعاً : تتولى وزارة التعليم العالي تنفيذ هذه الأسس واصدار التعليمات اللازمة لذلك ومعالجة أي حالة تنشأ عن تطبيقها أو لم يرد عليها نص .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ لزيه
عمارين .
الدكتور لزيه عمارين : شكراً معالي
الرئيس .

الزملاء الكرام ، اشكر معالي وزير التعليم العالي لتفضله بالرد على سؤالي المتعلق بجانب التعليم المهني واخذنا مثلاً على ذلك التعليم التمريضي وليس بسراً أن التعليم والتخطيط التعليمي لكافة المراحل في بلدنا بات يحتاج الى مراجعة شاملة وكاملة سيما واننا نستهل عاماً دراسياً جديداً ومقبلون على مرحلة جديدة وخطيرة ولقد تناولت في سؤالي السابق قرار مجلس التعليم العالي والقاضي بوقف سقف معدلات القبول في جامعاتنا الرسمية والاهلية الامر الذي اجبر ما يزيد على ٣٠ ألف طالب بالدراسة خارج الوطن وما يترتب عليه من انعكاسات اجتماعية خطيرة وفقدان الوطن ما يزيد على ٨٠ مليون دينار سنوياً وبالجملة الصعبة وحرمان جامعاتنا الاهلية من هذا المبلغ ، واليوم اينها الاخوة لتناول موضوعاً هاماً جداً يخص التعليم المهني واخترت التمريض مثلاً على التخطيط في هذا المجال ولاهمية وخطورة هذا الجانب يكفي أن نعرف بعض الحقائق الدامغة التالية :

١- ان معجزة اليابان الاقتصادية ما كان لها ان تكون لولا اعتماد التعليم المهني هدفاً ووسيلة اساساً لاجازها واقتدارها ونهضتها العظيمة ، حيث ان بناء الانسان المتحمي والمؤهل حرفياً هو لبنة الاساس لأي تقدم في عالمنا اليوم

وبدونه تكون جميع الجهود هباءاً منثور .
ثانياً : ان دراسة سريعة لواقع التعليم في الدول المتقدمة تبين مدى تركيزهم غير المحدود على التعليم المهني بحيث تكون نسبته تقارب ثلاثة ارباع حجم التعليم العالي كما هو الحال في اليابان والمانيا وجنوب شرق آسيا .

ثالثاً : في اسرائيل يصرف سنوياً على التعليم الحرفي ما يزيد عن (١٦٠٠) مليون دولار ومجموع الطلبة المهنيين يقارب المليون طالباً من مجموع مليون وستمائة ألف طالب .

رابعاً : واما الحال لدينا فسيء ومحزن جداً ، ففي نهاية السبعينات وحين بدأنا بتطبيق المسابقات المهنية تفألتنا خيراً ولبتنا لم نبدأ حيث ان هذه التجربة لم تولد مئة فحسب بل انها كانت بمثابة كارثة وطنية شملت الآلاف من ابناء الوطن دون ان يكون لهم فيها اي ذنب سوى التخطيط غير المدروس والعشوائية والفردية القائلة في التطبيق ، فلذلك الآن خمسة مسابقات مهنية كما ورد في رد معالي الوزير يساق اليها قصر الطلاب ذوي المعدلات المتدنية جداً وهنا بيت القصيد حيث يتم الفرز بين الاكاديمي والهندي ليس بناءً على الرغبة والميول الشخصية بل حسب المعدل المتدني فقط واصبح الطالب المهني ينعت بالفاشل الامر الذي انعكس سلباً على أي طالب آخر لديه ميول حرفية ليهرب من هذا المجال ، وبهذا قضينا على أي فرصة للابداع في هذا المساق .
أما عدد الطلبة المهنيين في الاردن فهو يقارب (١٨) ألف طالب مما مجموعه مليون

ومتني ألف طالب وهي نسبة متدنية جداً .

خامساً : الخطورة تكمن بالسماح فقط لأول خمسة طلاب من كل مساق مهني كما ورد في رد معالي الوزير ، هذا يعني أنه يسمح لما مجموعه خمسين طالباً من مختلف المساقات المهنية من اتمام دراساتهم العليا والسؤال هنا هل فكرنا بمصير الآلاف المؤلفة من ابنائنا الطلبة المهنيين ، ما ذنب هؤلاء الطلاب الذين نحن سقناهم قصرأ الى هذه المساقات من المسؤول عن تدمير هذا الكم الهائل من المواطنين ا ما ذنب هؤلاء الطلبة المساكين الذين فرضنا عليهم حالة من الاحباط واللامبالاة كيف لنا ان نطلب منهم الانتماء للوطن والاخلاص له بعد ان عملنا على تدمير مستقبلهم وطموحهم ، لذا لا تكون امكانية الالتحاق بالمعاهد العليا مفتوحة امامهم دون اي عوائق كما هو الحال في جميع الدول المتقدمة ، انها اسئلة وتساؤلات مطروحة علينا اريد معالي وزير التعليم العالي ومعالي وزير الصحة الاجابة عليها ، فكما ورد بالرد يقبل مثلاً هذا العام اول خمسة طلبة من طلبة التوجيهي التمريضي من كلية التمريض ، والسؤال هنا ما هو مصير باقي الطلبة وما ذنبهم والعجيب ايها الاخوة انه يفضل طالب ادلى بمعدل ٦٠ - ٥٠ ٪ يقبل في كليات التمريض بينما لا يقبل توجيهي تمريضي بمعدل ٧٠ ٪ ، ما الحكمة من ذلك ؟ لا أدري سألت ذات مرة احد المسؤولين هذا السؤال فاجاب ان مستوى التوجيهي التمريضي ليس جيداً ، فاذا كان هذا التعليل صحيحاً لتسأل بدورنا من المسؤول عن رداة التعليم التمريضي ؟ وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير التعليم العالي .

معالي وزير التعليم العالي : شكراً معالي الرئيس ، اشكر الدكتور لزيه على سؤاله وأود ان اوضح بان اسس قبول الطلبة من حملة الثانوية المهنية بمختلف افرعها وضعت اعداداً محددة في كليات محددة للالتحاق بالجامعات الاردنية تحديداً اعتقاداً من مجلس التعليم العالي بان مهارات هؤلاء الطلبة والتي لها علاقة وثيقة بقدراتهم العقلية وتحصيلهم الاكاديمي بمرحلة التعليم التعليم الاساسي وكذلك المناهج الدراسية التي يخضمون لها في مرحلة التعليم الثانوي ، ولكن اود ان اقول له بان وزارة التربية والتعليم وضمن خطتها في اعادة النظر بقضايا كثيرة جداً من ضمنها مناهج هؤلاء ضمن خطة التطوير التربوي ستؤخذ بعين الاعتبار وهناك ورقة عمل مقدمة لمجلس التعليم العالي حالياً بشأن اعادة النظر بأسس وقواعد اختيار الطلبة للدراسة الجامعية باذنه تعالى ومن ضمن ذلك كليات المجتمع ، فيما يتعلق بكليات المجتمع اود ان اقول له بان هناك احد عشر مخصصاً مفتوحاً من طلبة التعليم الثانوي المهني بهذا الفرع باللذان التمريضي وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤- كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم (٧٤٨٨) تاريخ ١٣/٦/١٩٩٥ ، جواباً على السؤال رقم

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١١ / رجب الحرام ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٤ / ١٢ / ٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

أرجو التكرم بتوجيه السؤال الثاني الى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : أمل في الاجابة ضمن المدة القانونية على ما يلي :

١- ما سعر الكلفة لكل من مواد اخروقات السولار والكاز ، والغاز والبنزين للممتاز والعادي .

٢- كم نسبة الربح في اللتر الواحد ؟ وكم اجمال الربح العام لجميع اخروقات سنوياً وذلك لدى الحكومة ، وليس لدى البائعين .

٣- كم نسبة ربح الحكومة في جرة (اسطوانة) الغاز ؟ وكم اجمالي الربح العام سنوياً لهذه المادة ؟

٤- كم سعر استيراد البرميل الواحد من العراق الشقيق ؟ وكم مقدار الكمية التي نستوردها سنوياً من العراق ؟ وذلك من مادة اخروقات

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبد المنعم أبو زلط

(٩٠) المقدم من سعادة النائب السيد

عبد المنعم أبو زلط .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٦ / ١٢٨١

التاريخ : ٦ / ٦ / ١٩٩٥

معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية

أشير الى كتيبي المدرجة أرقامها وتواريخها في أدناه ، ويرجى العلم أنني ما أزال بانتظار اجابتيكم عن الأسئلة الواردة فيها لتمكينني من ابلاغها الى مقدميها ، وذلك سنداً لأحكام المادة (٨٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب :
واقبلوا الاحترام ،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

رقم الكتاب تاريخه مقدم السؤال

٣٦١٠/٢٤/١٦/٣ ١٩٩٤/١٢/٢٤ سعادة النائب

السيد عبد المنعم أبو زلط

٨٨/٢٤/١٦/٣ ١٩٩٥/١/٧ سعادة النائب السيد

شفيق الله الرزني

٣٦٩٨/٢٤/١٦/٣ ١٩٩٤/١٢/٢٨ سعادة النائب

السيد عبد المنعم أبو زلط

٣٨٦/٢٥/١٦/٣ ١٩٩٥/٢/٧ سعادة النائب المهندس

حماد أبو جاموس

نسبة : الى سجل الاسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٦١٠

التاريخ : ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٤

معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٩٠) تاريخ ١٨/١٢/١٩٩٤ ، المقدم من سعادة النائب السيد عبد المنعم ابو زلط .
رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

نسخة / الى سعادة النائب عبد المنعم ابو زلط
نسخة / الى سجل الاسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

الرقم : ١ / ١٠ / ٣ / ٢٤٨١

التاريخ : ١٣ / ٦ / ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : السؤال رقم (٩٠) للمقدم من سعادة النائب عبد المنعم ابو زلط

إشارة إلى كتابكم رقم ٢٦/١٦/٣ / ٢١٨١ تاريخ ١٩٩٤/٦/٦ وإشارة إلى كتابكم رقم ٣٦١٠/٢٤/١٦/٣ تاريخ ٢٤/١٢/١٩٩٤

١٩٩٤/١٢ ومرفقه السؤال المذكور أعلاه .

أرجو أن اعلمكم أن أسعار بيع كل من السولار والكاز والغاز هي أسعار مدعومة وأقل من التكلفة الحقيقية ، أما أسعار البنزين بدوئية الممتاز والعادي فهي أعلى من التكلفة وبالتالي فإن الحكومة لا تحقق أية أرباح من بيع السولار والكاز والغاز . وتستخدم أرباح البنزين إذا جاز تسميتها أرباحاً في تعويض فرق تكلفة المواد المذكورة بما فيها تكلفة زيت الوقود المباع إلى سلطة الكهرباء والذي يباع إليها بأقل من سعر التكلفة لدعم أسعار الكهرباء .

وقد بلغ الدعم المالي الذي قدمته الحكومة للمحروقات خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠ ما مقداره ٢٨٠ مليون دينار ، أما الفائض الذي تحقق من عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ فقد بلغ بحدود ٦٠ مليون دينار فقط .

وتستورد الأردن سنوياً ٣ ملايين طن من النفط الخام و ١ مليون طن من زيت الوقود والسولار والغاز وجميعها من العراق وقد بلغ معدل سعر النفط الخام المستورد من العراق خلال عام ١٩٩٤ ١٤٧ دولار / برميل وأصلاً المصفاة في الزرقاء .

وعلى الرغم من محدودية إنتاج الغاز في موقع المصفاة ومضاعفة الطلب عليه في فصل الشتاء مقارنة بفصل الصيف وما يصاحب ذلك من صعوبات في توفيره عن طريق الاستيراد وبأسعار مرتفعة إلا أن الحكومة حافظت على

الاسباب لتحويل السؤال الى استجواب انشاء الله تعالى والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، معالي وزير الطاقة .

معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية :

معالي رئيس المجلس ، سعادة النائب الاستاذ ابو زلط ، نحن كمحكومة يهمنا أكثر ما يهم أي شخص في هذا البلد هو دعم المواد التي يستهلكها ذوي الدخل المحدود ، فالحكومة تدعم الكاز وتدعم الغاز بمبالغ ضخمة وتخسر في هاتين المادتين ولكي تعوض عن خسارتها في هاتين المادتين ترفع بعض الأسعار للمواد التي يستعملها اصحاب الدخل العالي مثل البنزين الممتاز وغيره وبالتالي في بعض السنوات يكون هناك بعض الربح للدولة او بعض الوفر وفي سنوات كثيرة كان هناك خسارة كبيرة للدولة في دعم هذه المواد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤- الاقتراحات برغبة :-

١- اقتراح برغبة رقم (٩٤) تاريخ ٦/٢٣/١٩٩٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة ، بشأن أن تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة بتنظيم منطقة الشويخ الشرقي الواقعة شرقي مخيم البقعة .

سعر البيع كما هو دون زيادة وذلك على حساب أية عائدات قد تتحقق لها من المحروقات بشكل عام .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

وزير الطاقة والثروة المعدنية

سميح دروزه

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد المنعم

ابو زلط .

السيد عبد المنعم ابو زلط : شكراً معالي

الرئيس .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات الاخوة المحترمين

وجهت سؤالي منذ الرابع عشر من الشهر الثاني عشر سنة ١٩٩٤ وارسله معالي الرئيس مشكوراً الى معالي وزير الطاقة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٩٤ ووصل الجواب بتاريخ ١٤/٦/١٩٩٥ اي مضى ستة شهور على تاريخ تقديم السؤال وتلك مخالفة بينة لكن ذنب الحكومة مغفور وسعياً مشكور ولو كان خطأ . وأما جواب معالي وزير الطاقة فلا يمت الى قناعة السيد الوزير بأدلى صلة وسوف تثبت الايام ذلك كما ان الجواب ليس بالشافي لجراحات اسفلي التي قُبرت ستة شهور لم يفت وليس بالشافي لآلام الشعب لذلك اتحفظ على تلك الاجابة حتى يهيء الله

هكذا في الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

التاريخ : ١٤ / ٦ / ١٩٩٥ م
الموافق : ١٦ / ١ / ١٤١٦ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة
رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي
على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : تعاني منطقة الشويخ
الشرقي الواقعة شرقي مخيم البقعة من نقص في
الخدمات بسبب عدم تنظيم هذه المنطقة .

أرجو أن تقوم وزارة الشؤون البلدية
والقروية والبيئة بتنظيم هذه المنطقة حتى تتمتع
بالخدمات لا سيما والمنطقة تقع فوق حوض
مائي عرضة للتلوث إذا لم تقدم الخدمات
وتخاصة الصرف الصحي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور محمد عريضة

معالي رئيس المجلس : يحال إلى اللجنة
الإدارية - البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٥- الكتب الواردة :-

أ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم
(١٣٧٨) تاريخ ١٤ / ٢ / ١٩٩٥ ،
والتضمن (مشروع قانون المقاطعة
الاقتصادية وحظر التعامل مع العدة
لسنة ١٩٩٥) .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ع ٣٥ - ١٣٧٨

التاريخ : ١٤ / ٩ / ١٤١٥

الموافق : ١٤ / ٢ / ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث لمعاليكم (٢٠٠) نسخة من
(مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر
التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥) ، بشكله الذي
أقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ
١١ / ٢ / ١٩٩٥ ، مع الأسباب الموجبة له ،
رجاء إحالته إلى مجلس النواب للنظر في
أقراره .

واقبلوا فائق الاحترام ،

رئيس الوزراء

نسخة / إلى دولة رئيس مجلس الأعيان /
مع نسختين من مشروع القانون .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل

مع العدو

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- أ - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لمجلس الوزراء أن يقرر اعتبار أي دولة أو هيئة
أو شخص جهة معادية للمملكة يحظر التعامل معها وفق أحكام هذا القانون .

ب - مجلس الوزراء أن يحدد بموجب تعليمات يصدرها الأمور المحظورة التعامل بها مع
الجهات المعادية للمملكة والمواد التي يشملها الحظر ، والقيود والشروط المفروضة
على ذلك التعامل ، والاستثناءات من الحظر .

المادة ٣- مجلس الوزراء أن يقرر إعلان المقاطعة الكلية أو الجزئية لأي دولة أو جهة أو شخص
ويحدد مدى هذه المقاطعة والأمور والمواد التي تشملها والشروط والقيود المتعلقة بها ،
والاستثناءات منها بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

المادة ٤- تنشر القرارات والتعليمات التي تصدر بمقتضى أحكام المادتين (٢) و (٣) من هذا القانون
في الجريدة الرسمية ويعمل بها من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء فيها .

المادة ٥- لرئيس الوزراء أن يعين حارساً على الأموال المنقولة وغير المنقولة الموجودة في المملكة
العائدة للجهة المعادية وتحمي مهام الحارس وصلاحياته والأحكام والإجراءات الخاصة
بتلك الأموال وحفظها والتصرف بها والنفقات والتعويضات التي تستحق لتلك الأموال
أو ترتب عليها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٦- كل من يخالف أحكام الحظر والمقاطعة المنصوص عليها في المادتين (٢) و (٣) من هذا
القانون يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة
آلاف دينار أو بكلا العقوبتين ومصادرة المواد المضبوطة في الجريمة .

المادة ٧- تلغى القوانين التالية والتعديلات التي طرأت عليها :-

أ - قانون منع بيع العقار للعدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .

ب - القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ .

هكذا قد أخطأ

ج - قانون منع الاتجار مع إسرائيل رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٣ .

المادة ٨- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٩- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الأسباب الموجبة

تنفيذاً لاحكام القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤ (قانون تصديق معاهدة السلام) ، وبعد ان زالت الغاية من التشريعات التي تحظر التعامل مع إسرائيل بالذات ، فقد نص مشروع القانون على الغاء القوانين ذات الصلة بذلك وهي :-

- قانون منع بيع العقار للعدو رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .

- القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ .

- قانون منع الاتجار مع إسرائيل رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٣ .

ولما كانت القوانين الأردنية النافذة لا تشمل ما ينظم المقاطعة الاقتصادية او حظر التعامل مع العدو ، باستثناء القوانين المتعلقة بالتعامل مع إسرائيل ، والتي اعتبرت دولة معادية حكماً ، فقد جاء مشروع القانون هذا لتنظيم امور المقاطعة والتعامل مع العدو ، وذلك عند قيام موجبات لذلك ، وقد اناط المشروع بمجلس الوزراء حق اعلان للمقاطعة الاقتصادية ، أو اعتبار جهة ما معادية .

السيد فوزي الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،

الأخوة الزملاء ،،

التي لا أرى أن هناك مبرراً للإثارة التي لازمت صدور مشروع هذا القانون ، مع أن التمعن في نصوص هذا المشروع يجد أنه لا مبرر لهذه الضجة ، حيث أن القانون قد منح الصلاحيات لمجلس الوزراء ، لتحديد الجهة التي يمكن اعلان المقاطعة الكلية ، أو الجزئية لأي دولة أو جهة أو شخص مستقبلاً ، وفي أي وقت من الأوقات ، وحسب ما تتطلبه مصلحة هذا الوطن الغالي والمواطن العزيز ،،

- ولا أرى أننا راغبون في أن نعيش في فراغ قانوني ، لا يستطيع معه بلدنا مقاطعة أية جهة تسيء لمصلحته ، وتستعدي مصلحة الأردن الوطنية والقومية مقاطعتها ،،

- إن معاهدة السلام تضمنت نصوباً ونوداً ، يجب احترامها واحترام ما وقع منها ، ومجلس النواب الكريم أقر المعاهدة ، ويعلم مجلسكم الكريم ، أن حالة العداء قد انتهت ، ويجب أن تنتهي معها القوانين السابقة ، وحتى ما شرع منها لغايات الحفاظ على العقار في الضفة الغربية والمعلق بالمشروع الذي بين أيديكم .

- ولأن الضفة الغربية لها سلطتها الوطنية ، ولها سيادتها ، ولأردن سيادته على أرضه ويستطيع سن القوانين والتشريعات

معالي رئيس المجلس : الزملاء الأفاضل

المعرض كتاب سيادة رئيس الوزراء المتضمن مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ ،

زملائنا الأفاضل قبل ان يبدأ النقاش في هذا البند فقط أود بأن أقول بأن مشروع هذا القانون للمعرض بين يدي المجلس الكريم من القوانين المهمة المعروضة على جدول الاعمال من الدورة الاستثنائية وكما سمعتم وسمعنا فقد أثير الكثير حوله من النقاش والحوار خلال الأشهر الأخيرة وبوجهات نظر متعددة ومختلفة ولقد تأهت كما تأهت الكثير بما قيل وكتب حول ذلك القانون ، وهي ظاهرة لا بد ان تكون صحيحة وديمقراطية لكنني ايضاً لاحظت ان بعض من كتبوا وبعض من تحدثوا سواء مؤيدين او معارضين لهذا القانون اوحى لي كلامهم او كتاباتهم بانهم ربما لم يكونوا قد اطلعوا على القانون او على محتوى القانون ،

مهمة هذا المجلس الكريم هي تبيان الرأي الاسلام والرأي الاصبوب الذي نرجو ان يلهمنا الله الهداية له ضمن ما يحقق مصلحة هذا الوطن ومواطنيه في آلية ديمقراطية دستورية ولا اشك بان الحوار سيكون في مستوى مثلي الشعب بهيلاً عن تبادل التجريح لا قدر الله او الاساءة .

اتمنى ان تكون حواراتنا جميعها في مصلحة هذا الوطن الله جميعاً السداد في الرأي والرشاد .

الزميل فوزي الزعبي .

مجلس النواب

والأنظمة ، لحماية وطنه ومواطنيه بعيداً عن التشنج والمزايدة ،،،

- ولذلك فأنني أقترح إحالة المشروع على اللجنتين المشتركين (القانونية والمالية) لمناقشته المناقشة الجادة ، خدمة للأردن العالي وحفاظاً على موطنه وتراثه الطهور من الجوانب . لكي نلتزم بمصداقيتنا أمام الناس الذين أوصولنا إلى قبة البرلمان . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وشكراً لمعالي الرئيس المحترم ،،،

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ...

الزملاء المحترمون

نحن اليوم أمام مشروع قانون هو الأخطر في تاريخ الحياة التشريعية في الأردن وسوف يترك في حال إقراره لا سمح الله آثاراً خطيرة على الصعيد الوطني والعربي والإسلامي ولأجيال يعلمها الله تعالى . ونهوضاً بالأمانة التي أوجبها الله علينا جميعاً (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) واستجابة لتوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يحقرن أحدكم نفسه ، قبل كيف يحقر أحدنا نفسه ؟ ، قال يقف موقفاً فيه لله مقال فلا يقول " وفي غياب الأعلام الراشد المجاهد الذي

يحترم عقول المواطنين ويعيهم فأني أجد نفسي مضطراً لتوضيح الآثار المترتبة على إقرار هذا المشروع الخطير .

أولاً : بطلان مشروع القانون :

ان هذا المشروع باطل بطلاناً تاماً فهو يستند إلى ما يسمى قانون معاهدة السلام ، وهذا القانون أبسط ما يقال عنه انه غير دستوري ومخالف لأبسط قواعد القانون الدولي ، فالدستور الأردني لا يجيز التنازل عن جزء من أرض الوطن ، وقواعد القانون الدولي تشترط اطلاق ارادة الاطراف الموقعة على المعاهدة ، ونحن نعتقد ان التوقيع تم تحت التهديد الاسرائيلي والامريكي ، غاية مشروعية لقانون اقر خلافاً للدستور وتحت التهديد ؟ .

ثانياً :

الغاء حالة العداء مع العدو الصهيوني خلافاً لعقيدة الامة وتكراراً لتاريخها الطويل ، وقرراً فوق الحقائق ، فالمعلاقة مع اليهود حددتها رب العالمين العظيم الحبيب " لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا " .

والتاريخ الطويل للعلاقة بيننا وبين اليهود لم يكن إلا تاريخ صراع دام ومريع ، وحقائق الواقع تؤكد ان ارضاً عربية عزيزة فلسطينية وسورية ولبنانية بل وأردنية ما زالت محتلة ، وان شعباً عربياً ما زال مشرداً ، وان شعباً عربياً بنام ويضحو على قصف المدافع والصواريخ ، وان تهديداً نووياً حقيقياً ما زال قائماً ، مع كل ذلك يأتي هذا المشروع ليغني حالة العداء . قد

يكون مقبولاً ان يقال وقف حالة الحرب في ظروف معينة ، اما ان يقال انتهاء حالة العداء فانه قفر فوق حقائق الشرعية والتاريخية والواقعية .

ثالثاً :

ان هذا المشروع يمنح دولة الاغتصاب اليهودي حق التملك والتصرف في الاموال غير المنقولة ، فيموجب قانون ايجار وبيع الاموال غير المنقولة رقم ٤٠ لسنة ٥٣ ، وبعد ازالة صفة العدو عن اليهود ، يغدو من حق دولة الاغتصاب وهيئاتها وشركاتها ومواطنيها تملك وحيازة اموال غير منقولة تشتمل على اية ارض او بناء او اشجار او اية حقوق تصرف او انتفاع في الاراضي الواقعة ضمن حدود البلديات ، ومناطق التنظيم كانية لسكنائهم وادارة اعمالهم ، كما يحق لهم تملك الاراضي الزراعية ويبيعها وتأجيرها وشراؤها ، فاذا ما علمنا ان اليهود لا يخفون اطماعهم في الاردن حتى الذين يترددون الاردن هذه الايام ، أدركنا خطورة اقرار هذا المشروع .

رابعاً :

اعطاء دولة الاغتصاب وجميع اليهود حق اقامة وتأسيس المشاريع التجارية والصناعية والزراعية والخدماتية على اساس تشجيعية في ظل الغاء قانون منع الاتجار مع اسرائيل مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار ، فالمادة ٢٤ تجيز لمجلس الوزراء ان يفرض الاسرائيليين اراضيه اردنية ، ليقوموا عليها بالمشاريع الاقتصادية دون مقابل كما يصبح من حق الشخص الاسرائيلي طبيعياً كان او اعتبارياً ، الاستثمار في

تسهيل تملك الصهاينة للمعارات في الاردن وفي فلسطين ولا سيما في ظل الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها شعبنا التي تجعل الصمود امام رأس المال اليهودي والدعاء اليهودي . والاطماع اليهودية أمراً في غاية الصعوبة والسعي من وعظ بغيره والشقي من وعظ بنفسه ، مع ملاحظة ان قوانين دولة الاغتصاب لا تسمح لغير اليهود بتملك اية جزء من الارض التي اغتصبها دولة الصهاينة واقامت عليها دولة ، وعلى فرض ان مشروع القانون كما اشار احد الزملاء اشتمل على عبارة " شريطة المعاملة بالمثل " فان اليهود بارعون في امتلاك ما يريدون من خلال طرف ثالث يبعث او هبة او ميراثاً ، والحكومات التي اوجدت دولة الاغتصاب ورعتها وضمنت لها التفوق ، لن تردد في مساعدتها في تحقيق اهدافها في ابتلاع ارض الاردن وموارده .

سادساً :

فتح الباب اما الصهاينة للحصول على الجنسية الاردنية ، وقد يبدو الامر مستغرباً لأول وهلة ، ولكن الذي يعرف المخططات الصهيونية لا يستغرب ذلك ، فقد تسلل اليهود في الاقطار العربية والإسلامية ، الى مواقع متقدمة تمكنهم من خدمة مشروعاتهم الصهيونية الثورات وما يهود الذوات الا مثال على ذلك .

هكذا هي الامور

ان قانون الجنسية الاردنية يجعل ذلك امراً ميسوراً فالاقامة لمدة اربع سنوات ومعرفة اللغة العربية مع شهادة حسن سيرة وسلوك تمكن صاحبها من الحصول على الجنسية ، وربما جاز التساهل في شرط الاقامة ، وتصبح بعد ذلك زوجته وابناؤه اردنيين ، ومن حق هؤلاء جميعاً ان يتمتعوا بالحقوق السياسية ، فيصبحوا رؤساء وزارات او وزراء ، واعضاء في مجلس النواب او قضاة بعد انقضاء عشر سنوات انا اقول ما هو في قانون الجنسية ، وان يصبحوا رؤساء بلديات أو أعضاء لها بعد مضي خمس سنوات . لقد حمى الله الاردن عبر تاريخه الطويل من ان يلوث باليهود ، فهنا حافظ الاحفاد على امانة الاجداد وعهدهم ، ليقى الاردن نظيفاً من اليهود .

ولنا ان تساهل اين هي الحكومة القادرة على التصدي لخططات اليهود ، والصمود في مواجهة ضغوطهم او ضغوط الذين يعملون لحسابهم ؟

اهي الحكومة الراحلة التي جندت وسائل الاعلام لايهاهم الناس ببركات السلام فوجدوا انفسهم يقبضون على الهواء ؟

ام الحكومة الحالية التي جيشت الناطقين باسمها في الايام الاخيرة لانتاج الناس ببركات رفع المقاطعة الاقتصادية عن العدو ولم تفسح في وسائل اعلامها اي مساحة للمعارضة الوطنية ، معتلة بعدل اقبح من ذنب جاء على لسان مذبذب متسلل الى مؤسساتنا الاعلامية في غياب اللجان الموضوعية ، حيث راح يقول لقد اتصلنا بالنائب خليل حدادين فاعتذر ، ومع التقدير العالي للجميل النائب خليل حدادين ولواقفه الوطنية القومية ، الا ان المعارضة في هذا البلد ليست نائياً واحداً ، ولكنها رقم صعب في مجلس النواب ، وفي المسيرة الحزبية وفي القواعد الشعبية ، ومن ظن ان مقدوره ان يتجاوز المعارضة الاسلامية الراسخة الجذور الممتدة على امتداد خريطة الوطن للمثلة لزوح الشعب ووجدانه فانه واهم واهم واهم .

ان قانون الجنسية الاردنية يجعل ذلك امراً ميسوراً فالاقامة لمدة اربع سنوات ومعرفة اللغة العربية مع شهادة حسن سيرة وسلوك تمكن صاحبها من الحصول على الجنسية ، وربما جاز التساهل في شرط الاقامة ، وتصبح بعد ذلك زوجته وابناؤه اردنيين ، ومن حق هؤلاء جميعاً ان يتمتعوا بالحقوق السياسية ، فيصبحوا رؤساء وزارات او وزراء ، واعضاء في مجلس النواب او قضاة بعد انقضاء عشر سنوات انا اقول ما هو في قانون الجنسية ، وان يصبحوا رؤساء بلديات أو أعضاء لها بعد مضي خمس سنوات . لقد حمى الله الاردن عبر تاريخه الطويل من ان يلوث باليهود ، فهنا حافظ الاحفاد على امانة الاجداد وعهدهم ، ليقى الاردن نظيفاً من اليهود .

سابقاً :
قصر تحديد صفة الدولة أو الهيئة أو الشخص العدو على مجلس الوزراء ، حيث جاء في المادة ٢ من مشروع القانون لمجلس الوزراء ان يقرر اعتبار اي دولة او هيئة او شخص معادية للمملكة بحظر التعامل معها وفقاً لأحكام هذا القانون وللمجلس الوزراء ان يحدد بموجب تعليمات يصدرها الامور المحظورة التعامل بها مع الجهات المعادية او المواد التي يشملها الحظر .

ان هذا المشروع والحالة هذه يلقي الارث العقدي والحضاري والتاريخي كما يلقي الدور الشعبي ويجعل تمخيد الجهة المعادية مقصوداً على مجلس الوزراء على قاعدة " ما اريكم الا ما ارى وما اريكم الا سبيل الرشاد " .

وفي ضوء ما ذكره فائتي اطالب زملائي النواب ارضاء الله تعالى ووفاء للسلف الصالح وحفاظاً على الوطن ، وحرصاً على الاجيال القادمة ان يردوا هذا للمشروع الكارثة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين :

السادة الرماء الكرام

ان مشروع القانون المعروض علينا اليوم ، هو مشروع سياسي بالدرجة الاولى والنظر إليه من الزاوية الفنية فقط ، تضليل وذر للرماد في العيون .

هو كذلك لانه يقضي بتسريع التطبيع الكامل مع اسرائيل ويرفع عنها صفة العدو المختل ويصنفها كدولة اجنبية مثل سويسرا او السويد والفنكان وغيرها .

يهمني ان اؤكد هنا بداية اننا في تيار اليسار الديمقراطي ، نواباً وأحراباً ، لسنا ضد الحل التسلمي للصراع العربي الاسرائيلي والوصول الى تسوية سياسية عادلة ومتوازنة مع اسرائيل ، ونحن على استعداد لقبول كل متطلبات واستحقاقات الحل السياسي القائم على قرارات الشرعية الدولية لكن السؤال الكبير المطروح علينا بقوة . هل تم حل الصراع العربي الاسرائيلي ، كي نقر بالتطبيع الكامل مع اسرائيل .

ان ما تحقق في المعاهدة الأردنية

الاسرائيلية ، هو حل جزئي منفرد ، ولا زالت اسرائيل تحتل الجولان وجنوب لبنان والاهم ان القضية الفلسطينية لم تحل حلاً سياسياً كاملاً بعد .

والموضوع الفلسطيني وشكل الحل الذي ستسرسو عليه القضية الفلسطينية سينعكس علينا في الاردن بقوة . بحكم التداخل الكبير في المصالح والعلاقة التاريخية بين الشعب الاردني والفلسطيني وكما تعلمون ايها السادة ، فاسرائيل ترفض حتى اليوم عودة النازحين واللاجئين وتصر على اعتبار القدس العاصمة الموحدة لاسرائيل ولا زالت المستوطنات مزروعة في الارض الفلسطينية .

لماذا إذن نمرر التطبيع الآن وفي هذه المرحلة من الصراع . لماذا لا نربط التطبيع بالحل الشامل وبعد ان تلزم اسرائيل باستحقاقات السلام الشامل .

يقول اصحاب الرأي الآخر مع الاحترام ، ان الاردن وقع المعاهدة وهذا القانون أحد استحقاقاتها . اقول لأخواني اصحاب الرأي الآخر وانا لست اكثر منهم حرصاً على الوطن وسيادته ، بان المفاوضات والتسويات لا تسير بخط مستقيم وباستطاعتنا ان نسوف الالتزام بقضايا التطبيع الى ان تنقدم المفاوضات على المسارات الاخرى وتلزم اسرائيل باستحقاقات السلام الشامل . تقول لنا ان هذا سيدفع اسرائيل الى ان توقف التزاماتها نحونا في المياه وتقسيم الحدود وغير ذلك .

هكذا في النص

أقول لكم ايها السادة في الاغلبية بان هذا لمن مقدور عليه ومقابل ذلك سنغزو بحل سياسي اكبر توازناً وأكثر عدالة وسوف نفوز بتضامن عربي بدعم الحقوق العربية والفلسطينية . وعليه فاني ادعو الزملاء الى رد مشروع القانون لأن مبررات رفع الحظر عن العدو لازالت قائمة .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،

ايها الزملاء المحترمون :

حفاظاً على وقت هذا المجلس لا نريد ان نكرر انفسنا ، ومن هنا فاني بهذه المداخلة اعبر عن نفسي وعن اعضاء جبهة العمل الوطني المستقلة السبعة عشر وهم :

- ١- الشيخ عبد الباقي جمر
- ٢- مفلح الرحيمي
- ٣- عبد المجيد الاقطيش
- ٤- الدكتور فرح الرضوي
- ٥- الدكتور راتب السعود
- ٦- الدكتور بادر ابو الشعر
- ٧- محمد الخطيبي
- ٨- طه الهباهبة
- ٩- منصور بن طريف
- ١٠- الدكتور عبد الحافظ الشخاينة
- ١١- الدكتور هاشم الدباس

١٢- خالد عبد النبي

١٣- مفلح اللوزي

١٤- الدكتور عبد المجيد العرام

١٥- الدكتور هاني حجازين

١٦- حاتم الغزاوي

معالي الرئيس

ايها الزملاء المحترمون

لا ادعي المزاودة على احد لسنا نرغب في ذلك لأننا لسنا في حالة دفاع عما نعتقده المجازاً بحمي المجازاتنا وتراكماً بعلي منها وهو ما المجزاه في المعاهدة من ضمان لحقوقنا وحماية لأمتنا ...

اننا بصدد اتخاذ خطوة أخرى على طريق بلورة واقع جديد نريد ان ندخل به للمستقبل فنطلع علينا اصوات من تسمي نفسها وطنية وكل همها ان يتحقق ما تحذر منه لتصدق مقولاتها خاصة وانها في موجة البيانات والمذكرات الجامحة الأخيرة وأخرها بيان الاحزاب الاحد عشر تنال من كل المجاز وتشكك في كل خطوة وتتهم قوى هذا الوطن السياسية والوطنية بالتهافت والتفريط ، فلماذا ؟ ...

لمصلحة من يجري اضغاث بنائنا ومحاولة النيل منها ، ولمصلحة من يريدون تصوير الارادة السياسية والوطنية بأنها تهافت ومفارقة ؟ ...

ولمصلحة من يريدون ان تقف في منتصف الطريق فلا تتقدم من اجل المجاز مرحلة السلام لنذكر نتائجها ولا ان نعيد بناء واقعا وقوانيننا لتخدم مصالحنا الوطنية ...

لا بد وان شعبنا كله يعلم ان المصلحة الوطنية هي في استمرار كياننا السياسي والمجازاتنا الوطنية وفي بقاء ارادة شعبنا حرة غير مقيدة وبلا وصاية من اي طرف خارجي عليها حتى وان وجد هذا الطرف الخارجي له صدى في الداخل ... وليس المصلحة الوطنية في التهرب من تحمل المسؤولية والنيل من كل جهد عملي للحكومة او المجاز وطني للدولة ...

ما الجديد لتقوم هذه الموجة الجديدة من المذكرات غير الواقعية والتي تستمد لغتها من الخطاب الايدولوجي السياسي الذي تخطاه الواقع والزمن والذي ظل خطاب التراجع والهزيمة دائماً رغم عباراته الرنانة ...

ايها الأخوة ،،

ان المطلوب ادراك الحقائق بدقة وعدم التسليم والوطانة السياسية الفاضة فالقوانين ليست مقدسة خاصة اذا كانت تخطئها المصالح والزمن ، والمعاهدات لا تبغ الوطن اذا كان الهدف منها هو صون الوطن وضمان أمنه واستقراره

ان المنطق والمصلحة تدعونا ان نتأمل واقعا وامكانياتنا جيداً فلا ندخل في المزايدة على اخواننا الفلسطينيين الذين التزمنا باستادهم ومساعدتهم وليس النيل من المجازهم في بناء ذاتهم .. كما أن المنطق والمصلحة تدعونا للاتفات الى مصالحنا الوطنية الاردنية وتعظيمها وليس دحرها وربطها بمصالح أخرى باسم ادعاء الحرص على الامة التي لم نغز يوماً في مصالحها وحقوقها ...

اننا ندعو الجميع للاحتكام للمصلحة الوطنية وللمنابر الديمقراطية والتي أهمها واعلاها شأناً هذا البرلمان الذي يمثل مختلف فئات شعبنا ومن خلاله يمكننا ان نقيم حواراً نحافظ فيه على وحدتنا ومصالحنا خاصة وأن القوى للموقعة الى البيان يقف على رأسها جبهة العمل الاسلامي الممثلة في البرلمان بمجموعة كبيرة من النواب تستطيع ان تعمل عبر القنوات الصحيحة من خلال آليات العمل المتفق عليها وليس من خلال البيانات المشهورة والمشتككة والموقعة من تسميات لا نعرف حجوبها ومدى حرصها

ايها الأخوة ،،

هل الموقف الصحيح هو في التمسك بالجزئيات الصغيرة والنظرية في مقابل الهروب من الاستحقاقات الوطنية الكبيرة ؟ ...

وهل الموقف الصحيح هو في استمرار الاقلية تمتع في ما انجزته الاكثرية حين تدعي إلغاء قوانين المقاطعة لتفريط في حين المجرت الاغلبية للمعاهدة ؟ ...

اننا نشفق على هؤلاء الذين ظلوا يرفعون شعارات الهروب ويروجون لتهم التفريط دون ان يقدموا شيئاً معتقدين ان الاختباء وراء القوانين الطارئة هو الذي يحمي ومتناسين ان هذا البلد وعبر كل سنوات بنائه السياسي ومنذ البداية كانت تجمعه الارادة الاردنية التي وضعت القوانين وليس ادعاء الحرص على القوانين ...

مجلس النواب

هنا موقع حسم افكارنا وآرائنا .. هنا موقع التشريع والتوافق بين الاغلبية والاقلية لصالح الجميع ... هنا تحت هذه القبة ، فالسلامة لوطنا نضمنها عبر هذا الانعقاد المستمر لدوراتنا البرلمانية وتعظيم دستورنا ومناقشة كل قضايانا الكبيرة والصغيرة ، فنحن هنا لنديم الرقابة والمحاسبة والتشريع وتجديد القوانين وفي ذلك الصيانة والحماية وتحقيق المصالح باجادة التشريع ومراقبة أداء السلطة التنفيذية ومحاسبتها ، فالحماية والصون بتحقيقنا بعملا وليس بتقديس قوانين كنا شرعناها في ظروف وانتهى مبرر بقائها في ظرف آخر ...

هل من المصلحة ان نشكك في أنفسنا وفي أرائنا الوطنية ؟ هل الذين شرعوا تلك القوانين لحاجة الوطن لها انذاك هم اكثر وطنية منا او من اجبالنا القادمة .. وهل الوطنية والصون وعدم التفريط حكر على جيل او مرحلة او فئة .. ليست حماية الوطن وتكييف ظروفه والخروج به من الحصار والتحديات والمآزق عمل وطني عظيم لا يميزه الا من اتسع عقله وادرك ان تكمن المصلحة الوطنية عملاً لا قولاً

انا الذي تقريظ حكر على جيل او مرحلة او فئة .. ليست حماية الوطن وتكييف ظروفه والخروج به من الحصار والتحديات والمآزق عمل وطني عظيم لا يميزه الا من اتسع عقله وادرك ان تكمن المصلحة الوطنية عملاً لا قولاً

ان الديمقراطية هي وسيلتنا الوحيدة لتشريع قوانين عملية وواقعية تتناسب مع المصلحة الوطنية ولا يمكن ان يكون الزهان على سلامة القوانين من تخرجها فما نعمله الان هو اعادة تنقيش هذه القوانين واختيارها ومعرفة مدى

الاستاذ الكساسبة تفضل .

معالى رئيس المجلس : يا اخي هذا واجبي انا وسأكون مسؤول لكن لن نستطيع القيام بهذا الواجب الا اذا وجدت التعاون من جميع الحضور وشكراً لك .

الاستاذ الكساسبة تفضل .

السيد احمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - الأخوة النواب المحترمين

واجب النصح والتناصح والتعاون على الخير يحتم علي من خلال فهمي لنصوص الكتاب ومعانيها أن أناشدكم بالله العظيم وبالرحم الذي بيننا كعرب واردنيين ومسلمين ... أن لا تزيدوا في اتساع الحرق الذي أحدثته المعاهدة .. فلن اتسع الحرق على الراق فستعمرى كل سواوات تفرطنا ... واستكبارنا .. وتركنا كتاب ربنا وراء ظهورنا .

زملائي الكرام . ها هي حقبة مرت على التوقيع .. ماذا نرى .. لا ديون سددت ولا رفاة عم ولا استقرار في الانفس .. ولا أمن في البيوت ولا النفوس ولا تغير في العقلية المنهجية الصهيونية .. ولا خير هل ... وعود كسرنا ببقية ...

القوانين التي ستلقى كانت هي السياج الوحيد الضعيف الذي يحمينا من تدفق قطعان القروء من اليهود قوانين المقاطعة ... هي التي حفظت الاردن من أن يباغ فيه مقر واحد لليهود إلا اذا كان ذلك من خلال وسطاء لا نعلمهم .

الزملاء المحترمين لا تفتنعوا وأنتم احرار بقول الحكومة في أن قرار بيع العقار لليهود أو غيرهم من الأجانب لن يتم إلا بقرار من مجلس الوزراء هذا صحيح ربما ينطبق على البيع المباشر وهذا قليل ... لكن الخطر في الشركات المشتركة ... والمشاريع المشتركة الشركات لشركاء اردنيين ويهود ورأس المال غالباً لليهود .. وبعد حين يحق للشريك ان يشتري أسهم شركته في الشركة فالذي يتم هو تأجيل لتملك اليهود لأرضنا لا منع لهم من ان

حقاً انه ليوم ثان من أيام هذا المجلس .. وانه لمن الأيام التي ستسجل علينا اولنا كان اليوم الأول يوم أن ابتلى الله هذا المجلس بأن تعرض عليه معاهدة الصلح .. وأقر المعاهدة رغم صيحات صادقة .. واستشارة وتغدير من العاقبة في الدنيا والآخرة ... واليوم يعرض علينا أن نشرع لالغاء العلماء لليهود الذي كتبه الله علينا في قرآنه كتب عدائنا لهم في قرآنه لليهود .

الزملاء المحترمين لا أدعي الوطنية من دولكم .. ولا الحرص على كيان الدولة أكثر من أي واحد منها ولا ازايدي على أحد منكم في حبي لهذا الحمى ... ولكن الأمانة التي حملناها جميعاً تحتم علي أن أدق ناقوس الخطر دون مزاييدة ودون شتيمة واحذر من شرور مستطيرة ستحقيق بنا كما أرى ان نحن لم نلتفت لما يراى بنا ... ولم نعد الى كتاب ربنا ..

لا أدعي الإيمان من دولكم لكن من يتلو كتاب الله كاملاً مرة كل شهر تمر عليه التوجيهات الربانية ... والآيات القرآنية التي تحذر من اليهود ومكر اليهود ... وتلخص لواياهم ... وتكشف خباياهم ولواياهم الخبيثة فالذي يقرأ القرآن يحس بالخطر ... ولن يكون كمن لا صلة له بكتاب الله تلاوة وتذبراً دون ان انقص من إيمان أحد وليس كمن انشغل عن تدبر آياته بتدبر قوانين الأرض جميعها والعلاقات الدولية من منظار غير رباني .

فناشدتكم فأناشدكم الله ان تردوا هذا القانون ... وعودة الى اللات وصحوة ويقظة تنجينا من خطر اليهود ... وغضب الله .

اللهم اهديني وزملائي الى سواء السبيل واربط على قلوبنا وانطقنا خيراً ... ومكن قلوبنا عداوة اليهود ... تحقيقاً لوعدك وقولك في كتابك واحد نواب شعبنا الأبي أن يردوا عن الوطن غائلة اليهود ومكرهم .

اللهم اني بلغت اللهم فاشهد . واغفر لي وارحمني واعصمني من الزلل . والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : زملائنا الفاضل اذا كان لغايات احالة قانون نأخذ كل هذا الحوار بهذه الطريقة فكم من الوقت سنأخذ لمناقشة القانون ، ارجو من الزملاء الكرام الاجاز والاختصار في كلماتهم الى اقصى درجة ممكنة اذا تكرمت . الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي الرئيس .

بسم الله الرحمن الرحيم
" إن بمسكم فرخ فقد مس القوم فرخ مثله " إن أولى واجباتنا الوطنية أن نحافظ على تراب الوطن الأردني الطهور وأتينا في ذلك متساوين مع معارضتنا الوطنية التي نحترم وجل وكل على طريقته الخاصة .

إن كانت القوانين الأردنية للمنفول بها والسارية للمنفول حالياً فهي بالفرض المنشود

بشروا اراضيها والمعاملة بالمثل هذه الفرية التي ربما يطلع علينا بها البعض هل تستطيع ان تجاري يهود لذلك هم يقولون بأنها ارض الميعاد ... ولا يجوز بيعها ويكفرون من يبيع لغير اليهود ... وهم يتجمعون ويشتررون الركالات اليهودية هي التي تشتري الارض والحكومة اليهودية هي التي تشتري ورأس المال اليهودي المنتشر في العالم هو الذي يشتري أرض الميعاد لتحقيق حلم قادم ولتحقيق دولة من القرات الى النيل .

يا اخوة : المواطن الاردني الذي اتخته الديون ، المواطن الاردني الذي لم يعد يملك نقيراً ولا مطمح لنا ولا لأي مواطن اردني في ان يشتري في عكا او نابلس او يافا او حيفا ، ولكن اليهود يشترون الآن في ارض الشرفاء في مؤنة ويشتررون في جنوب الاردن وفي كل البقاع ، الآن يشترون بوسطاء وغداً سيشترون ضمن شركات رخصت بموجب قانون .

يا اخوة ان الذي يتم وسعي اليهود للهيمنة علينا من خلال هذه المشرع لا انقص من فهمكم ولا اوعيكم من كل ذنب ولكن الدكرى التي تنفع للمؤمن ، عباد الله الصغبر والمترين بهذه او المحيطين اهام التثار لا زلنا لذكرهم فلا نذكر عنهم الا فريطهم فلا تسجل على الفسدا لمة يوم القيامة ولمة الاجيال القادمة .

علماً ان كان كلامي قاسياً .. لكن حبي لربي أولاً .. وحبي لديني ثانياً وحبي لوطني ثالثاً وحبي لشعبي رابعاً وحبي لكم اخوة جزائي

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان لفيصل :

١- تعريف العدو دستورياً في المادة الأولى : " المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، والشعب الاردني جزء من الامة العربية " وتم المادة .

هنا أراضي المملكة لا ينزل عن أي جزء منها وبالتالي فإن المحتل لاراضي هذه المملكة هو العدو قائم . فقول الحكومة في الاسباب الموجبة ان صفة العدو قد سقطت عن اسرائيل وأن لا عدو لنا الآن غير صحيح دستورياً والتعلل لفك الارتباط وقرار قمة الرباط من ان المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني قول لا شرعية له الا بعد تعديل الدستور وتحديد جديد لاراضي المملكة وملكها الذي لا يتجزأ .

وذريعة الحكومة بانه ليس لدينا قانون ينظم المقاطعة والتعامل مع العدو ، فوجود فراغ قانوني فان مجرد تعديل القانون القائم قانون منع بيع العقار للعدو باضافة جملة وأي جهة يحددها مجلس الوزراء على انها عدو الى تعريف العدو الذي حدد فيه بالاسرائيلي فهذا يكفي التعديل . ويسمح لنا بالتعامل مع العدو القادم حسب قول الحكومة .

٢- العدو الاسرائيلي . او الطرف الآخر كما تحب الحكومة ان تسميه قوانينه لا تسمح لاحد بتمليك اراضيها ولا يبيع حتى الاسرائيلي

كان به وبمعكس ذلك فواجبنا من التشريعات التي توصلنا الى هدفنا المنشود .

إن مطالعنا وتدقيقنا في القوانين الأردنية للمنفول بها والسارية للمنفول تمنع منعاً باتاً بيع العقار للأجنبي إلا داخل المدن وبحدود شقة سكن واحدة ولكن بموافقة مجلس الوزراء وارة واحدة ؛ أما خارج المدن فيبيع العقار محرم على الأجنبي .

إن القوانين المعروضة علينا قد ألغيت حكماً باقرار المعاهدة الأردنية - الاسرائيلية ولكن وجودها يتعارض والوصول الى استثمار فوائد المعاهدة الاقتصادية إن الواجب والمنطق يتطلب منا تحويل هذه القوانين الى لجنة القانونية الكفؤة والتي تمثل جميع الأطياف السياسية لهذا المجلس الكريم وأن نتظر توصياتها التي ستناقش بعمق من كل منا .

سيدي الرئيس :-

مطلوب منا تحديد الهدف بدقة والهدف هو حماية الأراضي الأردنية من الضياع وهذا هدفنا جميعاً لقان توصلت اللجنة القانونية الى هذا الهدف اقرباء وأن لم تجده كذلك رفضناه او عدلناه لتصويبه وتحسينه للوصول الى هدفنا المنشود .

سيدي الرئيس :

يجب أن لا تعطى هذه القوانين وقتاً أكثر مما يجب وأن لا تعطى أهمية أكثر مما تستحق للنصرف الى معالجة الحمل الضخم من جدول أعمالنا الذي يمس حياة كل مواطن كريم .

وشكراً سيدي الرئيس .

هكذا منذ البدء

الذي لا يملك ٤٪ من الأراضي لا يبيع لآخر ولو كان إسرائيلياً ، وإنما للدولة يصبح ملكه ملكاً للدولة .

ومن هنا فإن القول بأن هذه القوانين سقطت في المعاهدة غير صحيح فكان يجب أن تسقط أيضاً في المقابل القوانين الإسرائيلية وهي معاهدة فيها طرفين وليس فيها طرف ادنى واقل من الطرف الآخر إلا إذا كانت هناك بنود سرية غير المعلنة .

٣- ان إلغاء مقاطعة عربية من قبل الأردن منفرداً هو خروج صريح على الأجماع العربي الوحيد الذي قام واستمر ، وتكرر لكل مبادئ القومية العربية التي رفعتها الثورة العربية الكبرى ، وهي المبادئ التي بررت ولا تزال تبرر شرعية قيام الأردن آنذاك ، بل وغدت حينها دولة عربية قيادية . ثم القول بأن البيع لا يعني السيادة السياسية غير صحيح في حالة إسرائيل وضمن نهجنا معها ، فقد قامت إسرائيل أصلاً على ذريعة أن اليهود اشتروا أراضي في فلسطين ، وحينئذ جاءت حجة الحكومة الإسرائيلية ، في استملاك أراضي جديدة في القدس وجعلها تحت السيادة السياسية لإسرائيل بأن إسرائيل قد اشترت ٦٧٪ من هذه الأراضي ، وقال رئيس وزرائها إن الحكومة الأردنية لو عرفت أمر هذا الشراء لما اصدرت تصريحها بشأن عدم جواز الاستيلاء ، فهو يعتقد بأن مجرد أن يشتري من عندنا سنقبل له السيادة وهذا ما قاله رئيس وزراء إسرائيل .

فاذا كانت هذه حجة العدة وهذا فهذه للبيع

فهل نستمر في البيع ونحن نعرف انه مقدمة للسيادة السياسية على ارضنا ، واضيف الى هذا ما تصرح به الحكومة الحالية ومن معها في خطتها وهي إعادة للتصريحات التي جاءت بها الحكومة السابقة ومفادها أن وضع الباقورة الحالي هو ضرورة امتتها ظروف ما قبل ١٩٤٨ عندما اشترى اليهود اراضي هذه المنطقة ونحن نعرف رغم ادعاءات الحكومة ان السيادة الفعلية على الباقورة هي لإسرائيل فمواطنوها يدخلون ويخرجون اليها عبر حدود مفتوحة ويستثمروها كاملة والأردني لا يملك ان يدخلها الا بتصريح رسمي ورقابة ومواعيد دخول وخروج هذا اذا اعطي التصريح .

وبقول حكومتنا في اتفاقية السلام وفي تصريحاتها وتبريراتها لوضع الباقورة يعني بأنها تسلم بأن شراء الأرض للانتفاع يستدعي حقوقاً سياسية سيادية تسوى وتدرج في اتفاقيات دول .

ومن هنا فمنطق الحكومة ذاته هو احد مصادر الخطر على الأردن لو أقر مبدأ البيع لإسرائيل والحماية التي تورد هنا ان مجلس الوزراء ان يوافق ، مجلس الوزراء هذا يقول بهذه المادة فاذا كان هذا منطق فمن تأمن على اراضيها واذا كانت الحكومة تشكك من فراغ قانوني في التعامل مع عدو غير موجود الآن ، يعني مستعجل حتى يجيء العدو وهو غير موجود ، فلماذا الاستعجال في القانون .

ان وجد هذا العدو كما تقول الحكومة يثبت انه خرق القانون القائم والذي هو اسوأ

معالي رئيس المجلس : دولة الاستاذ طاهر المصري .

دولة السيد طاهر المصري :

معالي الرئيس ،

نحن هنا لسنا بصدد بحث معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل . فهذه المعاهدة أدخلت مسارها القانوني وأصبحت حقيقة موجودة على أرض الواقع وعليها أن نتعامل معها على هذا الأساس . إلا أن نصوص المعاهدة تنطبق على طرفيها الأردني والإسرائيلي . وإذا كان مطلوباً من الأردن توفيق أوضاعه مع هذه المعاهدة ، فانه مطلوب من إسرائيل أيضاً أن تفعل ذلك وبشكل معزّز مع الاجراءات الأردنية . نحن نرى ونسمع ونلمس المطالب من جهات عدة تطلب من الأردن فقط أن يفعل ذلك . ولا نرى أحداً يوجه نفس المطالب ونفس الضغوطات لإسرائيل . مطلوب من إسرائيل أولاً أن تغير قوانينها واجراءاتها الادارية وممارساتها التي تتعارض مع معاهدة السلام .

٩٣٪ من أراضي إسرائيل مملوكة للدولة أو لمؤسساتها . وبموجب المادة الأولى من القانون الأساسي : أراضي إسرائيل الذي أقره الكنيست بتاريخ ١٩٦٠/٧/١٩ فان " ملكية الأراضي في إسرائيل سواء كانت أراضي عائلة ملكيتها للدولة أو لسلطة التنمية أو الكرين كائنت ، لا يمكن نقل ملكيتها بالبيع أو بأي وسيلة أخرى " كما تشير المادة الثالثة من نفس القانون الى أن الأرض تعني الأرض وما عليها . أما ال ٧٪ فمن باقي أراضي إسرائيل والمعاهدة

من التصرف والتقرير في غياب قانون ينظم التعامل امر تمارسه الحكومة وأقرب مثال الى موضوعنا اليوم هو تعامل الحكومة ووزرائها مع العدو الإسرائيلي ومنه مؤخرأ الاتفاقية التجارية التي تضمنت إعفاءات جمركية ، هذا امر محكوم بقانون قائم حتى هذه اللحظة هو قانون المقاطعة والعقوبة الواردة فيه في المادة (٨) يجب ان تطبق على الحكومة وعلى الوزراء وإذا كالت الحكومة تحرص على قانونية اذائها وعلى الالتزام بالقانون دونما خرق أو التحرك في الفراغ قانوني فعلها ان تطبق العقوبة ، والعقوبة في المادة (٨) الفقرة (ب) تقول زملائي الكرام بالاشغال الشاقة على الشخص مرتكب جريمة التعامل مع إسرائيل وهو هنا الوزراء المعنيين والموظفون الرسميون والغرامة في نفس البلد لأن الحكومة جهة معنوية الغرامة تأتي على الجهة للمعنوية التي هي الحكومة واعتقد ان أول غراماتها يجب ان يكون في استغاثتها ، فالحكومة وأفرادها ليسوا فوق المحاسبة القانونية وهذا القانون قائم فيجب ان يحاسب بناءاً عليه حتى لو تصرفوا بناء على أوامر شفوية أو خطية من الملك كما ينص نص صريح في الدستور وبما انه قد سمح في هذا المجلس باتهام المعارضة بأنها غير ديمقراطية وتخضعي وراء القوانين الطارئة فانه لا بد من التذكير هنا ان الذين صادروا ديموقراطيتنا ثلاثين عاماً هم الذين احتسوا بالقوانين الطارئة من حكم وإرادة الشعب وقد فعلوا هذا بحجة حماية الوطن من العدو الإسرائيلي وثبت الآن انهم كانوا على اتصال بل وعلى صلات ودية بهذا العدو . وشكراً .

هكذا في الأصل

للملكية الخاصة ، فانه ممنوع بيعها الى اجنبي وذلك بموجب القانون " تحويل ملكية الأرض للأجانب " Transfer Bill الذي أقره الكنيست عام ١٩٨٠ .

ان هذا يعني أن سوق الأراضي والمقار في اسرائيل مغلق بشكل كامل على الأردنيين بينما مطلوب منا فتحه لهم في الأردن ولو ببعض القيود عليه . وهذا الواقع ينطبق على السوق المالي وعلى انشاء والمساهمة بالشركات .

معالي الرئيس ،

ان مخاوفنا مشروعة والتصريحات التي تشير الى إمكانية انشاء ادارة مشتركة للمشاريع التي ستبنى في ما أصبح يسمى باحدود الأردن تثير قلقنا ، فالتجارب ماثلة أمامنا ولا زلنا نعاني من أخطاء ارتكبتها غيرها ، ومن واجبنا حماية هذا الوطن . وأي تساهل في حماية الأرض الأردنية قد لا تظهر نتائجه الا بعد عقود من الزمن . فنفس اسرائيل والمنظمات الصهيونية طويل وقدراتهم المالية هائلة .

اطلب من الحكومة الموقرة بياناً توضح فيه موقفها من هذه الأمور واطلب منها وضع ضمانات قانونية كافية تحدد من مخاطر الغاء قانون منع الاتجار مع اسرائيل وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على اسرائيل . كما اطلب منها أن تضع نصاً في التشريع المناسب يمنع أن يكون الأردني أو العربي واجهة لشراء الأراضي والمقار من جهة اجنبية مهما كانت جنسيتها . وأي تصرف من هذا القبيل يعتبر المقد لاغياً ويناقب عليه المواطن الأردني .

أتمنى أن تتمكن الحكومة من القاء هذا البيان توضح فيه وجهة نظرها قبل التصويت على تحويل القانون الى اللجنة القانونية . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

لدى النظر في مشروع القانون فإن أول ما يطالنا فيه هو ذلك الخروج العمدي على أصول القواعد التشريعية والقانونية من حيث اسناد المشروع الى قانون معاهدة السلام مع اسرائيل المخالف لأبسط قواعد القانون الدولي وغير الدستوري والتسمم بالبطلان المطلق بالإضافة الى إعطاء الحكومة الحق في التشريع هذه أول مرة الحقيقة تطلب الحكومة أن تكون للشرع واسناد التشريع لها فيما هو من اختصاصات مجلس الأمة محدداً .

يطالنا أيضاً في بيان الأسباب الموجبة لمشروع القانون أنه جاء استجابة لتنفيذ أحكام معاهدة السلام حيث ورد فيه " تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٤ قانون تصديق معاهدة السلام " . وبعد أن زالت الغاية من التشريعات التي تحظر التعامل مع اسرائيل بالذات فقد نص مشروع القانون على إلغاء القوانين ذات الصلة بذلك وهي :

١- قانون منع بيع المقار للعدو رقم ١٩٧٣/٣٠ .

٢- القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ .

٣- قانون منع الاتجار مع العدو رقم ٦٦ سنة ١٩٥٣ .

ولما كانت القوانين الاردنية النافذة لا تشمل ما ينظم المقاطعة الاقتصادية أو حظر التعامل مع العدو باستثناء القوانين المتعلقة بالتعامل مع اسرائيل والتي اعتبرت دولة معادية حكماً . فقد جاء مشروع القانون لتنظيم أمور المقاطعة والتعامل مع العدو الذي يقره مجلس الوزراء بعد أن أصبحت اسرائيل دولة صديقة حليفة استراتيجياً ترتبط معها بمعاهدة سلام وتحالف . كما يطالنا في المادة ٧ من مشروع القانون إلغاء القوانين الثلاثة السابقة علناً بأن قانون منع الاتجار مع اسرائيل ملغى أصلاً بموجب القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل والذي تضمن فحوى القانون الأول . وتنص المادة ٢ من مشروع القانون على أن مجلس الوزراء أن يقرر اعتبار أي دولة أو هيئة أو شخص أو جهة معادية ، فإذا كان لمجلس الوزراء أن يقرر من هو العدو فهل يجوز لمجلس الوزراء أن يتجاوز نصاً صريحاً في القرآن الكريم وهو قوله تعالى " لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا " أرجو أن يفسر لنا مجلس الوزراء كيف سيتجاوز هذا النص الصريح في اعتبار اليهود أنهم الأشد عداوة لجميع المؤمنين ، وإذا كان هذا النص يعتبر اليهود بشكل عام هم العدو حتى ولو كانوا غير مقاتلين وغير حربيين ، فكيف بدولة لليهود اختصت نصف

المملكة الأردنية الهاشمية ، وأن نصف السكان الأردنيين على الأقل هم ضحايا عملية طرد وإخراج بالقوة من أرضهم ويوتهم قامت بها تلك الدولة اليهودية المسماة اسرائيل فيجوز لمجلس الوزراء أن يتجاوز كل هذه المعالي الواضحة لتفسير قوله تعالى (إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون) . وهل يجوز دهناً وعقيدة وشرعاً أن يجعل المسلم التفويض في عداوة أو صداقة لليهود المتدين أن يجعل لبشر مهما كان حتى ولو كان مجلس وزراء ؟ هذه مسألة دينية شرعية لا سياسية ولا اقتصادية ولا اجتماعية ، هل استغنى مجلس الوزراء العتيد علماء المسلمين في هذه القضية الدينية البحتة ، في عالم السياسة سمة وفي عالم الاقتصاد كذلك لكن مسألة كهذه قد تطرح بصاحبها الى النار ذلك لأنه يخدع كتاب الله وتحدي نصوصه الصريحة ، وإذا كنتم ايها السادة أعضاء مجلس الوزراء تستمتعون بالمناصب الوزارية وما يتبعها من اغراءات واغوائات فأقول لكم ان دياركم هذه رائلة ...

معالي رئيس المجلس : يا استاذ عبد العزيز - أولاً الخطابية لرئاسة المجلس ، لا يجوز أي عضو من أعضاء مجلس النواب ان يخاطب أي جهة أخرى . الخطاب لرئاسة المجلس . ثانياً :- نحن في صلب القانون وأرجو ان لنتم في بحث صلب القانون .

السيد عبد العزيز جبر : سأتكلم في صلب القانون .

معالي رئيس المجلس : تفضل يا شيخ عبد العزيز وارجو الالتزام في الكلام الذي قلناه .

السيد عبد العزيز جبر :

أيها السادة وبالتدقيق في هذه النصوص وأسبابها المرجبة فان الأسباب المترتبة عليها يمكن تلخيصها بما يلي :

١- بطلان مشروع القانون لأنه يستند الى معاهدة السلام مع اسرائيل وقانون المعاهدة مخالف للدستور والمادة الدستورية التي تنص على أن المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه ووجه المخالفة والبطلان هو التنازل عن أراضي الضفة الغربية بكاملها خلافاً للدستور . وهو مخالف لأبسط قواعد القانون الدولي وهي التي تقضي بأن تكون الأطراف في المعاهدة صاحبة أهلية في ابرام الاتفاق وأن يمتلك هؤلاء الأشخاص ارادة حرة خالية من الاكراه أو التدليس ، فهل كانت السلطة التي عقدت المعاهدة مع اسرائيل صاحبة ارادة حرة ، ألم يكن مستوى الارهاب والاكراه من قبل اسرائيل وأمريكا قد بلغ مداه ولا سيما بعد حرب الخليج وأن محتل المملكة الأردنية قد أعلن أن على الأردن أن يسير في مسيرة السلام والا فانه سيفقد دوره ووجوده . وبناء عليه فان قانون معاهدة السلام باطل بطلاناً مطلقاً وأن ما يبنى على الباطل باطل فإن مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو باطل بطلاناً مطلقاً حتى اذا ما تم اقراره وتصديقه من قبل السلطة التشريعية . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : شكراً معالي الرئيس ، في الحقيقة ليس لدي كلمة مكتوبة واعتذر للمراء ، اما هناك بعض الامور والتي اريد أن ابيها للمراء الكرام من حيث الواقع الذي نعيشه كوطن أردني وكأمة عربية وكأمة اسلامية وقوى عالمية موجودة .

واذا خرجنا عن ثوابت موجودات الكون الحقيقية الآن وتكلمنا في الفراغ وتكلمنا في الخيالات ولا اتهم أحد في اي خيال اما لكل انسان تصوره ولكل انسان رايه في هذه الحياة .

أيها الأخوة نحن امة احد ابطال التاريخ لا ننكر هذا ، وان اندفاع اي زميل سواء من منطلق قومي او اسلامي هو مبرر لانه ينتمي الى أمة عريقة وعظيمة وبأبي عليها وعلى نفسه ان يكون تايها لاي قوة أخرى تجوب وهذه القوة التي تجوب العالم الآن .

اما من ينكر سواء حكومة من هي الحكومة ؟ اعضاء الحكومة من هم ؟ هو انت وانا والأخوان واي مواطن آخر يمكن ان يتسلم هذا المنصب ، من هي الدولة الأردنية ؟ هي قطعة من الامة العربية ارضاً وشعباً وانتساباً وهي جزء من الامة الاسلامية . هذه حقائق لا يمكن انكارها ولا يمكن التجاوز عليها ، اما هناك بعض وتاريخنا حافل على مدار مئات السنين ان هناك عشرات الالام وهناك اطوار كالذوالب فوق مجال افقي فأدنى . فلذلك لكل سياسي حصيف عليه ان يتضرر في امره وامر وضعه

وكما قال سبحانه وتعالى بالنسبة للذين يهربون من القتال او متحرفاً الى قتال ، هناك استراحة المحارب ، هناك وقفة تأمل الحياة ، هناك استعداد ولا يعني اذا خضعت الامة وهذا في تاريخ الامم العريقة وما اليابان والمانيا بعيدة عنا وقد استسلمت ذليلة مهانة مدمرة ولكنها استطاعت بآسها وعراقتها ان تبني نفسها وان تعيد نفسها وهي الآن في سبيل السيطرة اقتصادياً على العالم ومن ثم الى غيره وقوة عالمية كالصين التي تسير كالماء تحت الرمال .

فلذلك ابتداءً اذا لبدأ بالفلسا بالتجريح ونحن في موقع الضعف وموقع التفرقة فهذا شيء اعتقد انه تجاوز على الحقيقة وتجاوز على العقل واتهام للذات وتدمير للذات ولذا استمرينا على هذا الحال فلن نصل الى نتيجة ولا الى بناء امة ونحن منذ ستة قرون امة منهارة امة لم نحصل على استقلالها الى التأمر الدولي وقد اغوت العرب واستطاعت ان تكسر امة العرب ، فابن نحن الآن من التضامن وادلى درجة من التضامن العربي وابن نحن من اي اتفاق حتى على أدنى الاسس الانسانية في العالم الاسلامي اين ؟

ثم ما هو المطلوب من اربعة ملايين اردني وهم منهارون ، ما هو المطلوب منهم ؟ هل وحدة الامة العربية تنطلق فقط من الأردن ، هل وحدة الامة الاسلامية وتحرير فلسطين ينطلق فقط من الأردن ؟ هذا ما يجب وانا اتكلم برأيي الشخصي ولا امثل احداً وقناحي الشخصية . فلذلك ان اية موافقة على اية

لذلك فاني التي على اقتراح زميلي دولة الاستاذ طاهر المصري ولا اريد ان اطيل لاننا انسجاماً مع النفس ومع ما وقعنا عليه عالمياً وما نحن فيه ان القوانين ارى ان المجلس عليه الموافقة عليها مع بعض التعديلات التي تصون هذا البلد الضعيف هذا البلد الجائع هذا البلد الذي استشرت فيه البطالة هذا البلد المتأمر عليه من محيطة ومن محيط بعض الدول لذلك يجب ان نضع من الحصانة لارضه سواء في قوانين التملك او الاستثمار ما يمكن ان يعطى اليه اي مواطن اردني حريص على هذا البلد وشكراً معالي الرئيس وارجو ان يختصر الرملاء وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الاستاذ عبد الرحيم العكور .

السيد عبد الحليم العكور : شكراً معالي
الرئيس .

بسم الله الرحمن الرحيم

سأكون باذن الله موضوعياً ولن ادخل
في مجال المهاترة التي سمعتها من كنت اظنهم
تجاوزوا تاريخهم .

معالي رئيس المجلس : وسأكون شاكراً
لك يا شيخ .

السيد عبد الرحيم العكور :

اولاً : معالي الرئيس ، الأخوة الزملاء

لا ادري من خلال متابعتي لخطبتين
تلفزيونيتين ان معالي وزير العدل كان يتكلم
بلسان الحكومة ام بموقفه الشخصي حينما اشار
انه لا داعي لهذه القوانين وان المعاهدة ابطالها
وبالتالي تصير الحكومة على ادخالها ، فلا ادري
اذا كان يتكلم بلسان حاله ام بلسان حال
الحكومة ، ان كان بلسان حاله فهو معذور وان
كان بلسان الحكومة فهو موقف متناقض .

ثانياً : انا اتكلم عن آثار وانعكاسات القوانين
المعارضة مع ما سمي بالمعاهدة واقول لماذا تصير
دولة اليهود على انتهاء المقاطعة مع الاردن .

ان دوافع دولة العدوان اليهودي تمتد
ان الاردن هو بوابة العالم العربي خصوصاً بعد
فشل مصر ان تكون بوابتها نتيجة فشل التطبيع
مع الشعب المصري .

ثالثاً : تريد حكومة العدوان اليهودي ان تستفيد
من رخص الايدي العاملة الاردنية بشكل
خاص مقارنة بالايدي العاملة عند اليهود وهذا
ما يبدو جلياً اذا ما عرفنا ان اسرائيل وجدت ان
نسبة عليا من المهاجرين يتمتعون بمهارات
وكفاءات اكبر من تلك المطلوبة للمهام البسيطة
(الغوم) لكي يخدموا دولة اليهود ، وتشغيل
هذه العمالة بالطبع سيكون مكلفاً لاسرائيل
وللاقتصاد اليهودي الدولة العدوانية .

رابعاً : تريد دولة العدوان اليهودي من الغاء
للمقاطعة الوصول الى الاسواق العربية من خلال
الاردن والاعتماد على هذه الاسواق بعد ان
ملت على تسويق بضائعها لدى اوروبا وامريكا
وافريقيا بما كان يكلفها من مال وقد زاد ذلك
من تكاليف للمنتجات اليهودية بسبب ضيق
سوق التوزيع والاستهلاك وقدرت الخسائر
اليهودية الناجمة عن حرمانها من فرص السلام
مع العالم العربي بما نسبته ١٠ - ١٥ ٪ من
ناجيتها القومي وهذا ينحصر في أثر فقدان
التعامل التجاري من حيث لا يدخل في هذه
النسبة الخسائر المرتبطة باعباء الاتفاق
العسكري .

خامساً : ان دولة العدوان اليهودي تريد ان
تصل الى الاستفادة من المواد الخام وخصوصاً
البترول العربي حيث ان دولة العدو اليهودي
تقع في وسط العالم العربي الغني بالبترول وقد
كان البترول العربي سابقاً ينقل الى فلسطين قبل
١٩٤٨ عبر مضايق حيفا ويظهر اهتمام اليهود
بالنفط العربي من تركيزهم في اتفاقية كاسب

ديفيد مع مصر على ان تلتزم مصر بتزويد
اسرائيل بالنفط ويمكن في ذلك الرجوع الى
كتاب عن الاقتصاد الاسرائيلي " بين دوافع
الحرب والسلام " للدكتور فؤاد بسيسو .

سادساً : ان الشركات اليهودية تواجه صعوبات
في التسويق والتمويل وارتفاع التكاليف وهذا
يبدو واضحاً اذا ما عرفنا انه قد زاد عدد
الشركات اليهودية من هذه الصعوبات بنسبة
٧٥ ٪ في عام ١٩٩٤ وعند استقراء اعداد
الشركات اي الشركات التي تواجه صعوبات
نلاحظ تزايد تراجعها باستمرار ولذلك تريد دولة
العدوان انهاء المقاطعة .

سابعاً : اثار انهاء المقاطعة على الاقتصاد
الاردني :

١- السماح بالاستيراد من اسرائيل دولة
العدو وازرار الصفقات وفتح وكالات اسرائيلية
في الاردن ، الامر الذي يتوقع ان يكون على
حساب الاقتصاد الوطني حيث ان الحكومة لم
تتخذ الاجراءات الاحتياطية التي تلزم لحماية
الصناعة الناشئة من الصناعة اليهودية كذلك
توجه الحكومة للمكثف الحالي نحو قطاع
السياحة والخدمات بشير بوضوح الى الخطر
الذي يهدد الصناعة الانتاجية الوطنية ويضعف
من عناصر حمايتها .

٢- ان التفلغل اليهودي في القطاع
الخاص الاردني والذي يعني الربح المادي
وبالتالي السيطرة على الاقتصاد الوطني والقضاء
على الصناعات المنافسة حتى تبقى دولة العدو
اليهودي هي مصنع الشرق الاوسط والقوة
الاقتصادية المتحكمة في المنطقة .

يتوقع حدوث تغيير في نمط الصناعات الاردنية
حيث قد تتحول الى النمط اليهودي نتيجة
انتقال بعض الصناعات الوطنية الى الملكية
اليهودية وقد تقام صناعات متوسطة او كبيرة
في الاردن لحساب دولة العدو وسوف تعتمد
على الايدي العاملة الاردنية الرخيصة الامر
الذي يقلل من تكاليف الانتاج .

٤- يتوقع ان يصبح الاردن مركز
ترانزيت الى المنطقة العربية من قبل اليهود
وصولاً الى اوروبا وتركيا وسوريا وغيرها من
المناطق .

انا ابها الأخوة الزملاء حينما نتحدث
نتحدث عن حقيقة من متطابق الحرس على
وطننا ومستقبل اجيالنا وحتى لا يتسم تاريخ
هذا الجيل الذي يتعامل مع دولة العدوان
اليهودي ان لا يتسم تاريخ هذا الجيل بالهزيمة
التي انهزم اما طغيان اليهود كما انهزم
المسكرون ينهزم السياسيون . اتكلم عن نقطة
أخرى في موضوع المعاهدة زملائي الافاضل
وهي حول الغاء قانون منع بيع العقار للعدو رقم
(٣٠) ، ان من يتابع ابها الزملاء عمليات
مصادرة العدو اليهودي للأراضي الفلسطينية في
الضفة الغربية والقدس الشرقية والاستيلاء عليها
لأقامة المستوطنات اليهودية يقتنع بما لا يدع
للشك ان معاهدة السلام مع اسرائيل وان انتهت
حالة الصراع العسكري بين اليهود والاردن الا
ان الصراع الجغرافي والديمقراطي لم ينتهي بعد
بل هو في طور التصعيد من قبل دولة العدوان
اليهودي .

ولا يمكن أن تتجاوز الدعوات التوراتية والصهيونية في أن أرض شرقي الأردن جزء من أرض الميعاد كما لا يمكننا أن نغفل ونغفل اشعار اليمين الصهيوني المرفوع داخل منطقة اليهود ضفتان لنهر الأردن الأولى لنا والأخرى لنا وهذا بعد توقيع معاهدة السلام مع الحكومة اليهودية المجرمة .

إن إلغاء قانون منع بيع العقار للمدو سيفتح الباب على مصراعيه أمام اليهود لشراء أراض أردنية لتحقيق حلم التوراة القديم كما فعلت سابقاً الوكالة اليهودية عندما اشترت في بداية القرن الحالي أراض أردنية صادقت عليها الحكومة ولا زالت حتى الآن تستخدم من قبل العدو اليهودي .

من ناحية أخرى معالي الرئيس ، الأخوة الزملاء لتساءل كما ذكر البعض مع عدم قناعتني بكل الدولة وكل وجود اليهود هل يمكن أن تلزم دولة المدون في إلغاء القوانين العسكرية التي مارسها منذ احتلال أراضي الأردن في ١٩٦٧ مثل قانون الاستيلاء على الأرض بإعلانها حكومية في القانون العسكري رقم (١٥٩) والاستيلاء على الأرض بإعلانها متروكة أملاك الغائبين والأرض المصادرة لأغراض عسكرية والأرض المصادرة بدواعي أنها مغلقة لأراض لأغراض عسكرية أرض مستوطنة (كريات ٤) وغيرها والأرض المستولى عليها بدواعي أمنية مزيد من المعلومات يمكن أيها الأخوة أن نتأمل هذا باذن الله وأقل أن يرد القانون من حيث المبدأ وسنعود إلى

نقاشه لا قدر الله إذا وافق المجلس على ادخال هذا القانون إلى المجلس .

معالي الرئيس ، الأخوة الزملاء إن إلغاء قانون منع بيع العقار رقم (٣٠) كما قلت سيرتب تبعات يجعل من خلالها الأمر الواقع بالنسبة للأشخاص المعنويين والأجانب كما يلي مشروطاً بموافقة رئيس الوزراء مجلس الوزراء إن لا يزيد حجم العقار على ما يحتاج الشخص لأغراضه وتسمح المادة (٣/٨) للأشخاص المعنويين من الأجانب الاستيلاء على الأموال غير للمقولة خارج المدن والقرى إذا تطلبت المصلحة ذلك بشرط أن تتوفر الشروط التي ذكرت سابقاً .

إن إلغاء قانون منع بيع العقار سيمكن إسرائيل من المضي قدماً باستملاك أو حتى المطالبة بحقوق لها في الأراضي الأردنية وهذا ما يمكن استقراؤه من :

١- الدعاوي التي يطلقها بعض أفراد اليهود بوجود ممتلكات سابقة لهم في الأراضي الأردنية .

٢- التلميح إلى وجود أراضي مقدسة لدى اليهود شرقي الأردن ومن يتابع زيارات اليهود إلى مادبا وغيرها يرى كيف أن اليهود يحرصون على أن يقوموا لهم صلوات داخل الأرض الأردنية باسم السياحة وهذا أمر مستغرب والحكومة ترى وتسمع ولا تبدي موقفاً .

وملاي الأكارم إن كل ما سبق من آثار ذلك ينبئ بتنامي حركة جديدة يمكن أن تطلق

الدكتور محمد الحاج :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس :-

يؤسفني ويؤلني أن يناقش مجلسنا هذا القانون في الوقت الذي يعلن فيه الشعب الفلسطيني تضامناً مع أكثر من سبعة آلاف أسير فلسطيني في سجون الاحتلال الصهيوني ، ليكون تضامناً معهم إعلاناً من خلال هذا القانون أن عدوكم الذي يسجنكم ويسويكم سوء العذاب لم يعد عدواً لنا .

يسمى هذا القانون قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ وقد أعطى الحق لمجلس الوزراء اعتبار أي دولة أو هيئة أو شخص جهة معادية للمملكة ، وإذا كان القانون قد أخرج دولة الكيان الصهيوني من حالة العداء فلست أدري ما هي الدولة التي يمكن أن نحل محلها وأخشى أن نجد أنفسنا نطبق هذا القانون على دول عربية شقيقة .

المادة السابعة من مشروح هذا القانون تلغى القوانين الثلاثة التي حظت الأردن أرضاً وشعباً واقتصاداً من الاختراق الصهيوني وإطباعه التلمودية الخائفة التي تعتبر الأردن جزء من أرض إسرائيل الكبرى .

إن تخصيص إسرائيل والمدو الصهيوني بالمقاطعة في القوانين السابقة لم يأت حقاً ولا اعتباراً وإنما كان لأن المستعمر الألماني أو

عليها حركة استيطان يهودي بداياتها تشبه بدايات حركة الاستيطان في فلسطين والفارق إن الاستيطان في الأردن سيكون مكثراً بالقانون الأردني إضافة إلى أن الاستيطان في فلسطين كان يواجه مقاومة أما في الأردن فالترجيع والدعاية والقانون ويشار إلى أن امتلاك العقار والأراضي بعد امتلاكاً من موارد الوطن والأمة وما تحويه هذه الأراضي من خيرات ومواد خام وبالتالي يساهم في التحكم في احتياطات الوطن ومقدراته وهو أمر يعكس الأثر السلبي عن مستقبل الأمة وسيادتها على أراضيها ، وخلاصة الموقف معالي الرئيس والأخوة الزملاء تتضح المخاطر الناجمة عن إلغاء القانونين وإنما سوف تزيد من النفوذ اليهودي في المنطقة وتسهل الهيمنة اليهودية الاقتصادية على قدرات الأردن لا سمح الله وعلى أسواق ما يسمى بمنطقة الشر الأوسط بعد إلغاء هوية الأمة كلها أرضاً لليهود كما يتضح أن إلغاء القانونين يأتي في لحظة تراجع بنية الاقتصاد والقانون الحامي لحقوق الأمة وحقوق المواطنين الأمر الذي يشكل خطورة من خلال إمكانية نجاح الطرف اليهودي المستعد لذلك بالسيطرة والتحكم بمستقبل الوطن ولقمة عيش أبنائه وبالتالي حرته الشخصية والسياسية والاقتصادية وسيادته على أرضه وموارده ومن هنا ننظر أيها الأخوة بعين الأهمية إلى ضرورة رد هذا القانون وعدم قبوله والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور محمد الحاج .

هكذا عند الأصح

الياباني أو غيرهما. يختلف تمام الاختلاف عن المستثمر اليهودي ، نحن نرحب بأي مستثمر أجنبي لأنه لا يحمل أطماعاً اعتقادية في أرض الأردن أما اليهودي فإنه مختلف تماماً لأن هدف الاستثمار والعمل التجاري عنده أمر ثانوي . وإذا كانت الحكومة عاجزة عن مد يدها للتعاون ولجذب الاستثمارات من دول العالم كله فما أدري لماذا هذا الحرص على دولة معينة بالذات وكأن الخير كله سيأتي من هذه الدولة بالذات وكأن الانفتاح الاقتصادي وانتهاء حالة الركود والكساد لا يمكن أن يأتي إلا من هذه الدولة بالذات ، أما العالم كله بكل دوله لا خير فيه ولا يمكن أن نجني من استثماراته شيء إلا هذه الدولة هي التي سيكون الخير على يديها .

إنني أحذر من أي تساهل مع اليهود في مسألة الأرض لأنهم يعملون على النفس الطويل وبالتالي فقد تكون النتيجة أنه تتحول الأردن فلسطين ثانية يستولي اليهود على معظم أراضيها أما إلغاء قانون منع الاتجار مع العدو فهو خطير جداً كذلك لأن اليهود تجار دهاء قادرون على فرض اقتصادهم وسلعهم بطريقة تدمر الصناعة الأردنية الوطنية التي يصعب عليها مع أشكالاتها ومشاكلها الكثيرة التي لا تساعد الحكومة في الخروج من مشاكلها الحالية ، يصعب عليها المناقشة والصمود أمام المليارات اليهودية وبالتالي تحويل الأردن إلى منطقة استهلاكية ليتحول شعبنا إلى شعب استهلاكي تقلب الصهيونية العالمية ودولة الكيان اليهودي مخططاتها في تحويل المنطقة كلها من

خلال هذه الاتفاقات وهذه القوانين إلى منطقة استهلاكية ليصبح الاقتصاد الإسرائيلي هو الاقتصاد الأقوى للمهيم على المنطقة ونكون نحن الذين فتحنا الباب ونحن الذين يسرنا الأمر للاقتصاد الصهيوني للسيطرة على المنطقة العربية كلها وهذا أمر خطير جداً وشكراً لكم .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ، في البداية أريد واحشي كل كلمة قالتها النائب توجان فيصل .

أخواتي لا اظن واحداً من الحاضرين من السادة واصحاب المعالي والسادة الاعيان والصحفيين يجهل النتيجة فيما نخوض فيه فالنتيجة معروفة سلفاً وكلكم يعرف ذلك ولو كان للمجلس رأي لما تم الضغط على النواب في المعاهدة . واتساءل لماذا الأسراع في هذا القانون والشعب ينتظر غيره ؟ لماذا التأكيد على الدورة الاستثنائية ؟ كان بودنا ان تتم مناقشات لكثير من القوانين ونحن حريصون على الانجاز ، الناس بانتظار الضمان الاجتماعي الناس بانتظار قانون السير الناس بانتظار مناقشات حول الحريات والأسعار ، كان يجب ان تعطى هذه الأولوية وما نحن مختلفون فيه مع الاحترام كان يمكن ان يكون في النهاية حتى كما يقول بعضهم ، حتى لا يقال ختامه مسك ولكن ختامه دسك .

• ليس هناك تلازم بالضرورة بين المعاهدة مع العدو وإلغاء القوانين الثلاثة إذ يمكن ان تقع هذه ولا تزول العداوة ، ويمكن ان تكتب معاهدة بين طرفين ولا يعني فتح الابواب كلها بينهما .

• ورد في الاسباب الموجبة ان الاسباب التي وضعت من اجلها هذه القوانين قد زالت ، وهذه فرضية غير مسلمة ، وبالعودة الى السبب الاول والظاهر لمنع بيع العقار للعدو وهو عدم السماح باقتلاع الأرض العربية وتمكين الصهاينة من التوسع وتثبيت الاقدام وعدم الاعتراف بشرعية وجود كيانهم هذا السبب او الاسباب لا زالت قائمة فمن قال ان اليهود ألفوا من قاموسهم القلر فكرة التوسع ؟ ولقد سمعت حكومتنا قول ما يسمى بالكنيست حين قال عن الاردن (اسرائيل جديدة) بعد ان زار الاردن ورجع عبر عن هذا التعبير وللأسف لم نسمع رداً من أي مسؤول أردني .

• من الاسباب التي وضعت من اجلها هذه القوانين عدم اعطاء الفرصة لضعاف النفوس امام الاغراءات التي يقدمها العدو ولهذا كان لا بد من تشريع حازم يعاقب على هذه الجريمة والتي لا زالت الفرصة قائمة لوقوعها ما دامت دولة العدو جالسة على ارض العرب والمسلمين .

• ان اليهود الاحباء منطشون لانهاء المقاطعة لانعاش ميناء حيفا على حساب قناة السويس وميناء العقبة وميناء اللاذقية . وكذلك ليكون مطار بن غوريون مطار الشرق الأوسط الجديد

• ان اليهود الاحباء منطشون لانهاء المقاطعة لانعاش ميناء حيفا على حساب قناة السويس وميناء العقبة وميناء اللاذقية . وكذلك ليكون مطار بن غوريون مطار الشرق الأوسط الجديد

ويكفي ان انقل لكم ان دعاية سياحية يهودية تم بثها في الاعلام الامريكي تدعو المشاهدين لزيارة ما يسمى " اسرائيل " لأن فيها البتراء . اما مقولة المعاملة بالمثل اتساءل هل هي طرح حقيقي ام شكلي ؟ ودوم الارض عندهم بالملايين وعدنا بعض الاراضي بعشر دنانير واطن ان بعض الموجودين في هذه القاعة يعلم ان في البادية الشرقية دويم بعشر دنانير او بعشرين ديناراً والاردنيون فقراء الا من حياه الله واليهود هم سادة المال والبنوك في العالم .

• سمعنا من مسؤولين في السلطة التنفيذية مراراً وتكراراً اقدام الاردن على المعاهدة كان خياراً بين السيء والأسوأ وإذا قبلنا جداً بهذه المقولة وتعاملنا مع انفسنا بمنطق سلامة النية فان المعاهدة كلها كانت على سبيل الاكراه والضرورة وما كان هذا شأنه لا يلغي صفة العداء بيننا وبين يهود فاعتبروا هذه المعاهدة هدنة وتعاملوا معها على هذا الاساس وبالتالي فان العدو يبقى عدواً وان حكاية ان الاردن محمي والشراء ان وقع فانه داخل المدن اسفل الحكومة ، ما دلالة ذلك على وضعنا الامني حينما يأتي يهودي ويشتري شقة مجاورة لي وأخيراً فإن الحكومة الواثقة من طرحها لا تقوم بالترويج له والظعن في آراء الآخرين المعارضين وان ما تم بالامس على شاشة التلفزيون الاردني امر يندى له الجبين وكان الاجدر بأدعياء الديمقراطية ان تكون الألوأ والآراء كلها ممثلة في الدورة الخاصة التي عقدت للترويج للتوجه الجديد وتم فيها وللأسف من زملائنا في هذا المجلس توجيه صفات البلم للمعارضين وللسان

هكذا من الخط

وافق على المعاهدة ضمياً يكون موافقاً على هذه القوانين وتعتبر ليس بحكم الواقع .

لذلك كم اتنى من معالي الرئيس ان لا نقودنا هذه المناقشة مطولاً وان نحال هذه القوانين الى اللجنة القانونية ومن ثم يستطيع كل زميل ان يدلي بدلوه بتلك الجلسات المطولة وسوف نناقشها بنحو هادئ واحترام متبادل بين الزملاء كما عملنا في المعاهدة وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد :

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

من الملاحظ ان مشروع هذا القانون يمكن تقسيمه الى قسمين :

القسم الاول يشمل المواد من (١-٦) لانها مواد قانونية جاءت لتحصين سيادة الأردن وتعزير مواقفه السياسية القائمة على المعاملة بالمثل ، وان كان لي تحفظ على صياغة هذه المواد التي اشار اليها اخواننا ، الا انه يمكن مناقشة هذه المواد .

اما القسم الثاني فهو يشمل المادة السابقة وما بعدها وقد زج بها في هذا المشروع زجاً ولا مبرر له رغم رفضي المطلق بهذه المادة ، اقول بالرغم من الرفض كان على الحكومة ان تطلب مناقشة هذه المادة المؤلفة من ثلاث فقرات كقانون منفصل كلياً عن المادة السابقة والتي اشترت اليها . مع علمنا ان هذه الفقرة

الحال قل ما تشاء فليس امامك من يقول لك قف انني اطالب الحكومة ووزير الاعلام الرجل الديمقراطي الهادئ ان يحدد ندوة مضادة لتلك الندوة لنقول فيها ما عندنا لسمع الناس ويحكموا بعد ذلك على المتدين ويميزوا بين من يحب الوطن ومن يبيع الوطن .

عاش الاردن حراً عربياً والسقوط لليهود .

وما دلالة ذلك على وضعنا الاجتماعي ؟ قد يقال انه اجنبي ونحت الرعاية والنظر ماذا نحتاج من سلسلة اجراءات والمواطن يعيش على تاريخ يعيش على ثقافة وعندئذ اظن ان العاقبة ليست سليمة ان ما ذكر بخصوص جبهة العمل الاسلامي فاننا نحب ان نلفت نظر الزميل . نعرف اننا موجودون في البرلمان ولكننا لا نقصر في ادائنا على ما نقوم به تحت القبة بل كل ما يجزه القانون قانون الاحزاب ومن ذلك البيانات والمؤتمرات الصحفية والمذكرات .

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد الرين .

الدكتور محمد الرين :

بسم الله الرحمن الرحيم

الزملاء الافاضل ، حقيقة اتنى من الجميع ان لا نجعل الشارع بقودنا بل نحن نقود الشارع وانني من ضمن رأي كل زميل ولقد ووفق على المعاهدة وربما خيب ما يقوله بعض اصحاب الاختصاص اصحاب القانون بان من

او اواجه اخواني جالساً وهو حالي في كل مرة ، وحرصتي في هذه المرة ان السجم مع ذاتي وما اكن من اجلال واحترام للاخوة والا اؤكد احترام كل منهم للآخر وهو يتكلم جالساً .

أما عن الموضوع ، فالواضح ان البحث ليس في مشروع القانون كله وانما هو منصب على المادة السابعة منه والتي تبطله بالفاء قوانين معينة . ولا يستطيع بداية ان اغالط نفسي بما لدي من خبرة متواضعة في القانون ، ان اقول بأن القانون المقترح الغالباً ملغين حكماً وفي حكم العدم لاسباب كثيرة كتبها وناقشت المعنيين بها مراراً ولكن ذلك لا يمنع من التعامل مع هكذا حقيقة او مع حقيقة انها ليس كذلك والانطلاق من هذه الوجهة ، لأقول لاخواني ان هناك ثمة افتراضات تقدم على انها حقائق ولا يستطيع ان يتعاضد معها على هذه الصورة على الاطلاق ، وهناك حقائق لا تناقض فيها اطلاقاً ولكنني ابحث في كيفية التعامل معها اما عن الجانب الاول فانه لا يمكن لي على الاطلاق ان اتصور ان ما حدث منذ مدريد وحتى هذه اللحظة يقع في دائرة المزاج وهوى الحكومات والمسؤولين وما ارتأوا في لحظة من الصفاء اليهم يجب ان يقوموا به وما يجب ان يقدموه او ان يفرض عليهم او يمرروه للعدو . هذه حقيقة لا يستطيع ان اتقبلها ولا يستطيع ان اتقبل على الاطلاق ان استعادة وطن بكامله ودرء خطر وردة عدو . يمثل في قرار تأخذه حكومة او مجلس او ماء ، ولا يستطيع اتقبل على الاطلاق ان عدونا يقف منا متفرجاً ينتظر

هي الفاء ثلاثة قوانين حمت وما زالت تحمي الارض الاردنية العزيزة على قلوبنا جميعاً .

ولان الكيان الصهيوني العدو الاكبر للعرب والمسلمين ، كان عرض هذا القانون على المجلس الموقر ، في هذه الظروف التي ما زال الكيان الصهيوني يعم في احتلال الاراضي العربية وانتهاك حرمة المسجد الاقصى المبارك ، وما زال شعار اقامة دولة اسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل قائماً ويمثل العلم الاسرائيلي . ولا زالت عبارة (ارضك يا اسرائيل من الفرات الى النيل) معلقة على باب الكنيسة ، لم تتراجع دولة اليهود حتى هذه اللحظة عن الشعار الذي تنادي به ، بل ما زال يؤكد شعور بيريز بقوله (ستقيم دولة اسرائيل الكبرى اما بالمدفع واما بالجرار الزراعي) اقول فان الموافقة على مشروع هذا القانون يشكل تهديداً كبيراً وخطيراً لسيادة الارض العربي في الاردن وانتم تعلمون مكر ودهاء دولة اليهود في استعمال كافة الوسائل غير المشروعة في الوصول الى اهدافهم ، وتسعفهم في ذلك عوامل غير كثيرة منها الدعم الاقتصادي والسياسي اللامحدودين من الدول الغربية لكل هذا وذلك فاني اطالب برد هذا المشروع الخطير . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ابراهيم شحدة .

السيد ابراهيم شحدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين لم انتقل لهذا المكان حقيقة الا لصعوبة

هكذا منذ البداية

عما يتجسد أو يتمخض عنه هو أن يفكر في ضوء ذلك ما هي الخطوة التالية لبيتها حتى إذا ما قبلنا وجوده بيننا والتعامل معه بها ونعمل وإن لم نقبل رحل عن هذه الأرض وتخلي عن كل مخططاته .

ولا أستطيع أن أتقبل على الإطلاق ان الحفاظ على الأرض والتمسك بها إنما هو شأن يمكن لأردني أو لاردنية ان كان موقفه وقوته ان يتخلى عنه أو يتمسك به لأن هناك عقوبة اعدام يمكن ان توقع به إذا ما فرط بهذه الأرض وأقول لكل أردني واردنية انه لا يمكن أن تكون هناك عقوبة اعدام حتى وإن كانت هناك عقوبة اعدام على من لا يبيع أرضه للعدو فإن الضمان باذن الله وتوفيقه هو في يد الأردني لا سواء ، أين ما كانت القوى وأين ما كانت القوانين وهذه فلسطين فلنبحثوا فيما جرى فيها منذ العام السابع عشر من هذا القرن وحتى هذه اللحظة ، هذه حقائق لا يمكن لي شخصياً ان اتعامل معها بساعات ، وأما عن الوجه الآخر من الحقائق والتي يمكن أن أقر بها على هذه الصورة ولكنني اتساءل عن كيفية التعامل معها فإني أقول التالي :-

انه إذا كانت العقوبات المتعاقبة في هذا الوطن وغيره من أرجاء الوطن العربي قد فعلت ما فعلت وقامت بما قامت به ، فإنه لا يمكن إلا أن يكون ذلك قد تم في ظل ظروف معطيات موضوعية وحينما استذكر أنا ما يمكن ان يقول به اخوة معارضون من حقائق ومقدمات من ضعف هذه الامة وتلككها ومن فقرها ومن

ضعف تمسكها بقرآنها وعقيدتها ومن ثقافتها ومع ما هي عليه من جاهلية لأن بيع الأرض وكل شيء للعدو أقول ، أقول ان هذه الظروف التي يفترض بأن الحكومات قد اجرت ما اجرت أو جرى في ظلها لا تعني فقط ان نوافق على ما قامت به الحكومة بل يعني ان نصيب لها تمثلاً تذكاريًا وفاءً وعرفاناً وليس ذلك فقط بل يعني لضعف مثلي لا يعرف البندقية ولا يعرف المقاومة وينتمي الى جموع النساء والشيوخ والمقعدين في القاع واعتز بانتمائي اليهم ، لا يعني الا ان لا نركن الى ما جرى على يدي الحكومة مما يمكن ان يعني رد خطر العدو بل يعني ان اذهب باسم من امثلهم انا الى رابين اقبل يديه واستجد به بأن يراف بنا ولا يركن الى كل هذه الكامن من طائفتنا ومشاعرنا وامكانية ان تنفجر يوماً وإن احول بينه وبين اقتطاع المزيد من الأرض او من المنجزات اذا قدمت هذه الحقائق فإن هذه هي النتيجة التي يمكن ان اتوصل اليها وهذا ما لا يمكن بحال ان اتوصل اليه وهذا ما لا يمكن لحال ان اتوصل اليه .

وأوضح لاخواني حقيقة انني أقسم انني حتى هذه اللحظة وإن كان لدي من القناعات المسبقة ما لا انكره إلا انني جاهر لأن اتغير لأنني لست رهن احدهم ولا اشارة ولكنني أقول ان من الحقائق المتفق عليها كما احس وانصو ان ثمة رغبة جازمة وأقراراً من الجميع بالموضوعات التالية :

ان اسرائيل وليس لانها اسرائيل وليس لان ما فيها يهود بل لانها وكأي قوة أخرى

تتم فلا بد وإن نحاول الامتناد ، وإن مقابلها لا يمكن له الا ان يفكر في درء الخطر أو تأجيله ولو للقيقة وإنما لا يمكن ان تصل اليه بعضا اللوز تريد ان تصل اليه بحصرتها ، وإن الدفاع عن أرض الاردن وعن أرض فلسطين واجبا جميعاً وليبقى لبحث في كيف يمكن ان يتم ذلك هو باستعمال أو باستقدام أو بإعلان الحرب الذي لا يوجد عنوان آخر لأي مما نقوله الا هو ، وهذه هي الحقيقة التي يجب ان نصارع أنفسنا بها حتى اذا قلنا اننا لسنا مستعدين فإنا يجب ان نستمر كل ذرة من الوقت للاعداد الذي لم يسمح لنا عدو به في ظل لحظة صفاء وهندوة وتفكير وتأمل ولكل أردني واردنية أقول انني وكالسان عرف معنى التشرد وعرف معنى الضياع والفقر والجوع وعرف معنى ان لا قري نجير أحد على ان يفرط فيما في يده الا اذا اراد واعرف معنى أهمية كل دقيقة من الوقت يمكن ان يفكر فيها ويحرص على توفيرها كل من رغب في المقاومة واعرف ان المقاومة لا يمكن ان تكون وليدة قرار واذن ، واعرف معنى ان يقف الانسان على أرضه وسند التسجيل في جيبه يحرم حتى من ان يطأها أو يقطف ثمرها أو ان يجوع عليها كما هم كثيرون من أبناء الشعوب على وجه الكرة الأرضية الآن واعرف معنى انه لا يمكن لاحد ان يكون حريصاً على تجاوز أو تجنب أو تأجيل ما ليس مستعد له في اللحظة واعرف معنى ان اردنيا ان سال نفسه وهو يقيم في بيت روماني أو يصلي في كنيسة صليبية أوروبية كيف يمكن له ان يهدي ملكيته لو كان ما أقره

به الاجناد عملياً هو الحقيقة التي انتقلت من الاحقاد بالايمان بها ولم يفكروا في تحرير ارض أو عرض على الاطلاق ايها الاخوة أقسم انني افلكم حرصاً في الدفاع عن هذا الوطن ولكن اسجلها للتاريخ ولكل فرد من الراد هذا الوطن ، هذه فرصتكم وطريقتكم للدفاع عنه بان لا يهب احدكم في وجه اخيه في المعارضة لما هو حكم مؤكد وامر واقع عملي اريب بخواني ان تؤكد على تفهمنا لاسباب ما جرى وان لبحث في كيفية تلافيه وان يمر هذا القانون ... اشكركم . والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حاتم الغزاري .

السيد حاتم الغزاري : شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس ؟ الزملاء الكرام

سأحدث في امر الاحالة فقط وأقول ان من حق مشروع القانون هذا ان يستوفي حظه من الدراسة وكذلك فمن حق المواطن ان يأخذ بمطلوه دائماً وقته الكافي للدراسة والتحصيل ما يعرض عليهم من قوانين . تعاليج مختلف قضاياهم خاصة واننا نشعر لليتم والمستقبل القريب والبعيد ، واخيراً فإن مجلس النواب والحكومة فريق واحد يعملون معاً لخدمة هذا الوطن وارساء قواعد التعامل الدولي كذلك . ان من حق الوطن عليها ان تعضد حكومته في الوفاء باتفاقاتها الدولية خاصة وإن الاساس لهذا المشروع قد عُرض على هذا المجلس الكريم وأخذ حضه الوافي من الدراسة ولتت الموافقة

هذه هي الاصل

على قانون تصديق معاهدة السلام رقم (١٤) لسنة ١٩٩٤ .

وحيث ان مشروع القانون المعروض على المجلس الكريم اليوم هو من استحقاقات تطبيق القانون اعلاه ، فاني أرى ان الوضع الطبيعي ان يحال هذا المشروع للجنة القانونية لدراسته وتقديمه للمجلس الكريم . كلنا ثقة في ان حكومتنا لا تسلم بناءها للمجهول . وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس / اخواني الزملاء الافاضل

انا نعتقد ان مشاريع القوانين المطروحة على مجلسكم الكريم هذا اليوم سوف تقضي في حالة اقرارها الى فقدان ما تبقى بأيدينا من اسلحة في مواجهة اسرائيل وبالتالي الى حالة الانعدام الكامل للتوازن .

لانا باقرارها تقدم طواعية ما تبقى من اوراق ضاغطة وعناصر قوة في يد المفاوض الاردني ليواجه بها المفاوض الاسرائيلي . انا تساهم بهذا في اضياف الاردن وعزله عن محيطه العربي ومزبداً من التشتت والهوان .

معالي الرئيس ... وبالرغم من معارضتنا للمعاهدة الاردنية الاسرائيلية كونها لم تكن على تطبيق قرارات الشرعية الدولية بالاضافة لخروجها عن الثوابت الاردنية والعربية .

الا اننا ندرك ان المعاهدة قد اصبحت قانوناً مقرأ من السلطة التشريعية لهذا نعتقد ان انهاء حالة الحرب مع اسرائيل وترسيم الحدود معها يشكل خطوة اولى في هذه المرحلة ، واما تسوية باقي الامور العالقة في عدادها القوانين المعروضة هذا اليوم يجب ان يكون ملازماً مع ازالة الاسباب المادية للصراع العربي الاسرائيلي والتمثل اساساً في احتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية والعربية وتشريد سكانها . اذ يوجد في وطننا اكثر من مليوني مواطن فلسطيني من اللاجئين والنازحين وهؤلاء لهم ممتلكات وحقوق مصادرة من جانب اسرائيل وبالتالي قضيتهم لا تقتصر على البعد الوطني الفلسطيني بل وكذلك البعد الوطني الاردني كاليهم يعيشون على الارض الاردنية .

معالي الرئيس ، زملائي الافاضل ان حجة الحكومة بالاستعجال لالغاء هذه القوانين كونها تتعارض وتلغى المعاهدة وان هذا الالغاء يأتي استحقاقاً لاستكمال شروط المعاهدة .

وهنا نسأل الحكومة الرشيدة لماذا لا يوقف الاردن تنفيذها للاشتراطات الواردة في المعاهدة وبالتالي هذه القوانين مثلما توقف اسرائيل التزاماتها في اتفاقيات اوسلو والقاهرة .

ولماذا السرعة من جانبنا واسرائيل ما زالت تصر على الاحتفاظ بممتلكات الجماهير الفلسطينية الالفة منذ عام ٤٨ . والنازحة منذ عام ٦٧ . ومثلما لا تجيز بيع اي اراض للعرب ولللبنانيين .

ان اسرائيل ليس فقط ترفض اعادة املاك الغائبين (النازحين والنازحين) وانما تواصل مصادرة المزيد من الاراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات حول مدينة القدس بهدف تهويدها وطمس هويتها لجعلها عاصمة موحدة لاسرائيل . متحدية بذلك قرارات الامم المتحدة والقانون الدولي والاعراف الدولية ومتحدية كذلك الاتفاقيات اوسلو والقاهرة .

ان الحكومة الاسرائيلية غيرت مرجعية المفاوضات بحيث صار الامن الاسرائيلي - وليس قرارات الشرعية الدولية هو معيار التقدم على طريق التسوية وباسمه (اي الامن الاسرائيلي) تجري مختلف الممارسات القمعية ومصادرة الاراضي والتسويق في تنفيذ الاتفاقيات رغم ما فيها من اجحاف .

زملائي الكرام ان امن الاردن مرتبط وبشكل كبير وعميق بحل المشكلة الفلسطينية وانه لا يوجد امن واستقرار الا بحل هذه المشكلة للخصوصية المميزة بين الاردن وفلسطين ، ووجود اكثر من مليوني مواطن فلسطيني على الارض الاردنية .

معالي الرئيس ومع كل ما ذكر يرد منا الالتزام والغاء قانون المقاطعة ، اي انه يرد من الحكومة ان يلغى من جانب واحد هذا القرار العربي الجماعي وهنا اسأل الحكومة كيف يمكن ان تحدث عن التضامن العربي وعن جمع السقف العربي ونحن نفرد بقرارات ذات طابع عربي ملزم ، ويراد منا ايضاً فتح ابواب بلادنا للبضائع والبنلج الاسرائيلية الامر الذي سيبيح

الجال لهيئة الاقتصاد الاسرائيلي علينا . ومن هنا اطالب مجلسكم الكريم برد هذه المشاريع كما واطالب الحكومة بالعمل المباشر والدؤوب في عملية التنسيق العربي - بحث وتفعيل التضامن العربي والتكامل العربي ، وان تربط الكثير من شروط المعاهدة بالحل الشامل الذي طالما أكدنا عليه ، والذي هو وحده يحقق الامن ودوام الاستقرار .

معالي الرئيس ان الوضع الصعب الذي نمر به هذه الايام هو النتيجة الحقيقية لغياب الديمقراطية وسيادة الاحكام العرفية والتي اقول للاهية العرفية والانهائية ان التعدينية السياسية ولغة الحوار الديمقراطي هو الطريق الوحيد لبناء هذا الوطن وحمايته واستقراره . والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ محمد عودة المجادات .

السيد محمد عودة المجادات :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

ان هذا المجلس اقر ما هو اهم من قانون المقاطعة الاقتصادية والتعامل مع العدو ، الا وهو معاهدة السلام التي تعتبر هذه القوانين جزءاً مكمل لها ، وان اقرار هذه القوانين تحصيل حاصل ، وليس هناك ما يبرر عدم اقرارها ، لعدم حدوث فراغ تشريعي .

لذا اقترح احالتها الى اللجنة المختصة لمناقشتها واقرارها ، على ضوء ما يخدم مصلحة شعبنا الطيب . وشكراً .

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : بقي (١١) زميل طالين حق الكلام ، سأعطي الحق لكل زميل بأن يتكلم وإن طلب آخرين سأعطيهم الحق أيضاً وأنا على استعداد بقوا يوم يومين تناقش في هذه القضية لكن هل هذا هو الطريق الأسلم ١٩ هذا قرار المجلس الآن القانون معروض على المجلس بحسب يحيله بحسب يرد هذا قرار المجلس ، الآراء كلها وضحت لا اعرف ما في جديد في الكلام الذي نقوله الآن الدكتور عبد الله العكايلة ، ارجو من الزملاء الابهاز .

الدكتور عبد الله العكايلة : شكراً معالي الرئيس .

اود بداية ان اعرب عن اسفي لما بدر ولم اكن بالذي ينوي ان يقوم بما قام كاسلامي تربى صفوف الحركة الإسلامية أولاً وكأستاذ جامعي يعتمد المنهج العلمي والحوار العقلاني في البحث عن الحقيقة والوصول الى الاقتناع لولا سلسلة من التراكمات والتجاوزات والتطاولات التي جاءت على لسان السيد عبد الهادي المجالي حولنا كحزب مراراً وتكراراً .

معالي رئيس المجلس : اريد ان اترجاك دكتور ان تجاوز هذا .

الدكتور عبد الله العكايلة : يا سيدي لقد زشقنا مراراً وتكراراً وهو يعلم كما يعلم الجميع خطورة من يرشق الآخرين بالحجارة في وقت يقع هو في بيت من زجاج .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ان مرحلة التحول التي تمشيها امتنا

ان الصدمة كبيرة وفي عمق الوجدان والذات ولكن يجب الا نتفقدنا رشداً وتشل تدبيرنا في توظيف التناقض وتوجيه الصراع ليكون بأسنا على من عادانا لا ان نتوب عن عدونا في مواجهة بعضنا .

التي اود ان احصر حديثي فيما يلي :

١) تأكيد الحوار العقلاني القائم على مخاطبة العقل والوجدان على خلفية التمرکز حول مصلحة الشعب والوطن والامة . بهيئاً عن تراشق تهم المتأرجحة بين التخويف والتفريط للمؤمنين او المزايدة والتشجيع والمثالية والخيال للمعارضين .

نحن امام عدو متفوق في قوته السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية والتقنية ، وإذا سلمنا بان ارادة امتنا السياسية الرسمية قد هزمت في ظل الظروف الراهنة ، فان ارادتنا الداخلية لا زالت ملك مشيئتنا وعليه فإن تحصين شعبنا ومؤسسات دولتنا واجب وطني وضمانة أمنية لمستقبل امتنا واستقرارنا .

والذا كان التجدي الذي يفرض نفسه علينا يتطلب منا استنفار كل طاقاتنا العلمية

واطلاق كفاءاتنا للتهوض ببناء مؤسساتنا ، فان علينا ان نتحرر في تشريعاتنا ونضع الضوابط والتحولات التي تفوت على الخصم المتفوق اهدافه التوسعية .

ان التشريعات المتعددة ذات الصلة بايجار وبيع العقار والتصرف فيه للاجانب فيها من التسهيلات والامكانات الكبيرة لاطلاق يد العدو الذي يراد معاملته اليوم اجنبياً فحسب ولذا فان مقولة تعديل قانون ايجار وبيع الاموال غير المنقولة للاجانب رقم (٤٠) لعام ٥٣ مع احترامي لرئيس اللجنة القانونية الذي وزع ملاحظته بهذا الخصوص اقول بان اضافة عبارة شريطة المعاملة بالمثل لا تشكل ادنى ضمانة لتملك اليهود واخترقاتهم اذا ان قانون بيع الاموال غير المنقولة للاجانب وقانون التصرف في الاموال غير المنقولة للأشخاص المعنويين رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ يمكن الهجمات والجماعات والشرائح التجارية والصناعية من ذلك داخل المدن والقرى لغايات تأدية نشاطاتها .

ونحن نعلم براعة اليهود في تأسيس ونشر هذه الاتفاقات على الساحة الدولية .

وعليه وحتى يكون نواب الامة ونواب الشعب الذين يبحثون اليوم اخطر قانون ملحق المأما كاملاً بالصورة الكلية لعمليات ايجار وبيع العقار للاجانب وحتى يكونوا ملحقين بكل التدابير والضمانات لمصلحة الشعب والامة التي شملتها القوانين الثلاثة المطلوب الفاؤها في مادة واجدة من مواد هذا القانون ، فانني اطالب

زملائي النواب بالطلب من الحكومة بتحويل هذه القوانين الخمسة جميعها لمجلسنا لقراراً معاً وفي جلسة طويلة لهذا المجلس حتى ينفقوا على كل المخاطر التي تكثف عملية الفاؤها ، وليقفوا على كل الثغرات في قانوني ايجار وبيع العقار للاجانب وتصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة .

انني اطالب ان تحول القوانين الخمسة في رزمة واحدة حتى يتحمل نواب الامة مسؤوليتهم كاملة امام الله والشعب والاجيال القادمة ، وعلى اساس من الوقوف الواعي على نصوصها قبل البحث في هذا القانون المعروض على مجلسكم الكريم والذي ما اظنه آفلي يمر من هذا المجلس .

اننا نواجه صرخة مخلصه لكل صاحب ضمير حي حريص على الأردن وشعب الاردن من نواب هذا الشعب ان يمي خطورة هذا القانون والآثار المترتبة عليه وان يطالب برده أولاً والا فلا اقل من ان يقف على كل القوانين الخمسة التي ذكرت سابقاً حتى يرى حجم الخطر الذي يقدم عليه ويتصرف عندئذ على اساس من الوعي والاطلاع ليحمي من حي عن بيته ويهلك من هلك عن بيته .

انني اطالب في ظل كل ما تقدم ان يشرع قانون يمنع فيه بيع العقار لغير الاردني ، لقد بدأت الوكالة اليهودية بشراء ارض فلسطين في بداية هذا القرن سراً فهل يسهل لها اليوم علناً ان تشترى اراضي الاردن من حيث يعلم أو لا تعلم ، اللهم هل بلغت الا تشهد . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

هكذا منذ البدء

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الدكتور الكروحي .

الدكتور احمد الكروحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

ان مشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو اليهودي الذي جاء لالغاء ثلاثة قوانين لمقاطعة هذا العدو التاريخي يعتبر باطل بطلاناً مطلقاً لكونه يتنافى مع ثوابتنا (الشرع والامة والوطن والدستور والقانون الدولي والتاريخ والطبع اليهودي) ، وان مطالبنا برفضه جملة وتفصيلاً ورفض معاهدة وادي عربة التي يستند اليها ، لا تصدر عن مزائيدات وإنما تصدر عن قناعات راسخة ، وحقائق دامغة . وشواهد ناطقة لن اتطرق اليها الا من ناحيتين اثنتين : الاولى قسم الاخلاص لله تعالى ، وهذا القسم مفتاح ممارسة النائب لدوره ، والاخلاص لله هو المطلق لما بعده والمرجعية له .

ولقد اجمع العلماء الذين يعتد بقولهم على مدار العقود الماضية وحتى اليوم بأن الصلح مع اليهود حرام قطعي وعليه فان تلك المعاهدة من الحرام القطعي الذي يشهد له لصوب الكتاب والسنة .

ولقد اقسمتنا جميعاً على الاخلاص لله تعالى كمنطلق وغاية ولا معنى لهذا الاخلاص الا بالاتباع لاوامره تعالى واجتناب نواهيه والا كنا خارجين على القسم متعززين على الله

تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهذا امر لا نرضاه لاحد ولا يرضاه دستورنا الذي نص في مادته الثانية الاسلام دين الدولة الرسمي .

انا لوؤمن ان قرار الله تعالى الخالق المعبود فوق كل قرار وكذلك قرار الرسول صلى الله عليه وسلم المعصوم للتبوع فوق كل قرار ، وعليه فلا يجوز بحال من الاحوال لفرد او جماعة او مجلس او حكومة او دولة تؤمن بالاسلام ان يصدر عنها مثل هذا التصرف .

الذي يهدد الله عز وجل اهله بقوله « فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب أليم » وحدد موقفهم نصاً بقوله « انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا وأطعنا » .

اما عن الناحية الثانية وهي الطبع اليهودي فأقول ان عدونا اليهودي الذي نريد الغاء قوانين المقاطعة معه ينطلق من عقيدة عنصرية استعمارية منحرفة فخر يعتقد زوراً انه شعب الله المختار وإن سائر البشرية (جويم) حمير مسخرين لخدمته ولا يقبل ان يكون غير ذلك الا اذا ارغم باللغة الوحيدة التي يفهمها وهي لغة القوة والسلاح كما دل على ذلك تاريخه الطويل على الدوام ، ان هذا العدو ينطلق من مبدأ الاستعمارية ولا يؤمن بهذا الندية والمعاملة بالمثل حتى لو كنا في وضع عربي ودولي يوازيه ، فكيف اذا كنا في وضع الهوان والتمروق والتردي العربي والاسلامي والتكالب

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
الشيخ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الامين وآله واصحابه اجمعين .

يقدم اليها هذين المشروعين ونحن في اخطر مرحلة لمجاهد فيها جميعاً لرفع الاخطار عن امتنا العربية وعن اردنا الحبيب اردن العروبة والاسلام ، والتي اعتقد ان النواب جميعاً وعلى اختلاف وجهات نظرهم يشتركون في هدف واحد هو الدفاع عن الاردن فلننظر بروية وحوار هل يحقق الغاء هذه القوانين هل يحقق هذان المشروعان هدف الدفاع عن الاردن الحبيب اليها ، ان كل نائب منكم رفع شعاره وقال في حملته الانتخابية الدفاع عن الاردن وحماية ارض الوطن وسيكون شعاره في المعركة الانتخابية المقبلة هذا الشعار نفسه وسعكون موافقته على هذين المشروعين ميزانه عند الناس وحكم الناس عليه فليظنر ماذا سيقول الناس في معركة لاحقة وماذا سيقول لله يوم يجتمع الناس برب العالمين .

ان الشعب الذي انتخبنا ينتظر منا ان ندافع عن وجوده وارضه وعروته واسلامه وان هذين المشروعين لو اقرا - لا سمح الله - سيحول الاردن الى كارثة سيحطم القلعة التي يحكم بها الشعب وسنوقعه في الفتنة فتنة الاغراء اليهودي والمشاريع اليهودية وسيكون كل نائب منكم مسؤولاً عن تحطيم اقتصاد بلده وعن تحويله الى متجوع سياحي ونحن نحقق

الدولي علينا ، والانحياز بالكامل لعدونا . وان مبدأ مشاركته لنا لن تكون الا على حسابنا . وصدق الله العظيم اذ يقول في مشاركتهم « ام لهم نصيب من الملك فاذا لا الناس فقيراً »

هذا وان عدونا استطاع بطريق التسلل والتهرب اليهودي ان يتحكم في القرارات المفصلية لدول عظمى وكبرى كالدوليات المتحدة الامريكية على الرغم من التحذير المستمر من القادة التاريخيين امثال ابراهيم لنكولن وجورج واشنطن فكيف به في تعامله معنا وهو الذي اخبرنا الله تعالى عنه محدداً نظرتة نحونا « وقالوا ليس علينا في الاميين سبيل » والاميون هم العرب قولاً واحداً .

انا سنحقق له اسرائيل العظمى ولا اقول الكبرى التي تشمل منطقتنا العربية والاسلامية يمثل فيها موقع الرأس ويمثل موقع الجسد .

معالي الرئيس : ان القرآن الكريم تحدث لنا عن اليهود بطريق مباشر حتى بلغ هذا الحديث ثلث القرآن الكريم ولص عليهم في سورة الفاتحة « ام الكتاب على أنهم مغضوب عليهم » بمعنى انا مأمورون ان نبرأ منهم في كل ركعة فرضاً وواجباً او سنة او وترأ حتى تقبل صلاتنا .

واخيراً فاننا ندعوا اخواننا الى رفض هذا المشروع جملة وتفصيلاً فان فعلتم فقد وقفتم مع ثوابتكم وبركت ذمتكم وان ايتم فلا تملك الا ان تقول « فستعلمون ما اقول لكم وافوض امري الى الله . وان الله بصير بالعباد » . والسلام على من اتبع الهدى .

هكذا هو النص

اهداف اليهود فيه يوم يقر هذين القانونين ايها الاخوة النواب كلكم للاردن وكلكم في العروبة وكلكم للاسلام مسلمين وعرباً لأن الاسلام دين وحضارة وتاريخ والقوانين تتغير كما قال احد الاخوة لكن الثوابت والمبادئ لا تتغير تجمع الحرية ولا تأكل بشديها ، مبادئنا ليست قابلة للتنازل واطواننا ليست قابلة للتنازل ارض الوطن ليس ثوباً بليس ويخرج ويغار انه كالعقيدة لا يتنازل عنها .

معالي رئيس المجلس : في الموضوع يا شيخ دعنا في الموضوع .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : نعم في الموضوع وفي صلب الموضوع ، ان هذين المشروعين سيحولان الاردن الى احتلال سلمياً من اليهود بعد ان احتل فلسطين حرباً وان الاردن قلعة قوتها في عمقها العربي والاسلامي وليس في تعميق الصلات الدافعة مع اليهود راينز وبرير زارا الاردن في ظرف اشهر اكثر مما زارها اي زعيم عربي . ما هذه العلاقات الدافعة ١٩ من يهودون قدسكم ممن يعلن تهويد قدسكم والقدس نظير مكة والقدس نظير المدينة فاذا تنازل النواب عن مقدساتهم واليهودي هناك وراء النهر يقول لا معنى لاسرائيل بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل .

ايها النواب الكرام يقدم اليها هذا المشروع في جو كريمة ظالم اخواننا في فلسطين يعلنون اضطرابهم عن الطعام ويستقبلون الشهداء كل يوم ونحن في هذا الوقت نقول نرفع صفة العداوة عن من يقتل

ابنائنا ويسجن اخواننا ويجوزع اهملنا ، مشروع هذا القانون يقدم ومجلس الوزراء قد يتغير والظروف والضغوط قد تتغير ، يا اخوة لتكلم بلغة الأرقام ميزانية الاردن تعادل مليار دولار ويريد ، ميزانية اليهود (٦٠) مليار انت ستجعل الاردن في قبضة عدو قوته الاقتصادية وقوته العسكرية وقوته الصناعية ودعم امريكا له ماذا ستقدمون للاجيال حينما يعملون اردنكم في ضعفه الاقتصادي والصناعي والمالي والعسكري امام هذا العدو ، تحدثوا بلغة الأرقام والظروا قبل ان توافقوا على هذا المشروع .

« اما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم وظهروا على اخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون » واقرار هذين المشروعين موالة لليهود سيجعلكم في حرب مع الله ورسوله ، ماذا سيسجل التاريخ على مجلس النواب الاردني التالي عشر في هذه الايام التي تخاطبكم فيها بنات فلسطين وامهات الشهداء تقول لكم نحن جيرانكم نحن اهلكم نحن اخوانكم يقتلوننا يقتلون ابنائنا والاضراب عن الطعام في السجون ونحن نرفع الحظر عن التعاون .

كنت اتقن من الحكومة الكريمة ان تؤجل النظر احتراماً للعروبة والاسلام الذي ينص عليها الدستور الاردني .

ايها الاخوة التي لا اريد ان اتول ما قاله الشاعر اتخذتكم ذرعاً وترساً لتدفعوا نبال العدا عني فكنتم لصلالها . ولا اتوقع ان تكونوا كذلك ، فباسم المعتقل وباسم شهداء نابلس

وغزة والقدس والخليل وباسم المسجد الأقصى المهلهد بالانهيار وباسم القدس التي هودت اناشدكم ان لا تفتحوا الاردن من هذين للمشروعين للعدو اليهودي ليحتلنا سلمياً بعد ان احتل فلسطين حرباً والتاريخ يشهد والاجيال ترقب . والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الاستاذ النور الحديدي .

السيد النور الحديدي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس
السادة الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته عند دراستي لمشروع قانون المقاطعة الاقتصادية وحظر التعامل مع العدو لسنة ١٩٩٥ ، المقدم من الحكومة والاسباب الموجبة والتي يتضمن الغاء القوانين ذات الصلة بالتعامل مع اسرائيل ، سألت كل من له معرفة بالقانون المطبق في دولة اسرائيل وكان الجواب كالتالي :-

ان ٩٣٪ من اراضي اسرائيل ملكاً للدولة ومؤسساتها ، اما ال ٧٪ الباقية فانها كانت مملوكة لافراد يهود وعرب قبل عام ١٩٤٧ ، وبقيت ملكيتها الخاصة لهم ، وفي عام ١٩٨٠ ، صدر قانون تحويل ملكية الارض للاجانب اجبر فيه صاحب الملكية الخاصة اسرائيلياً او اجنبياً عند عرض ارضه الخاصة للبيع ان يقدم بيئتها للدولة أولاً ، وحظرت عليه

بيئتها في كل الاحوال الى اجنبي وان شراء وتمليك الاراضي والمقارات في اسرائيل ممنوع منعاً باتاً للاجانب ، وقد اكد لي ذلك اعضاء الكنيسة العرب عند زيارتهم الاخيرة للاردن وذكروا ايضاً بأنه لم يعرض على الكنيسة حتى تاريخه اي تعديل لقانون اسرائيلي يتعلق بالاراضي والاملاك وكذلك فاننا لمجمل التعامل في السوق المالي وقانون الشركات وشراء الاسهم في اسرائيل .

معالي الرئيس ، السادة الزملاء

مع يقيني بان قيادة هذا الوطن حريصة حرصاً اكيداً على كل ذرة تراب من ترابه وهم الذين قاموا ومعهم خيرة الخير من ابناء الاردن بينائه طوبة طوبة فاني الى جالب الشريعة الكبيرة من المواطنين من تخوفهم من مشروع هذا القانون ، لهذا فاني اطالب ان تقوم الحكومة بالرد على كافة هذه الجوانب قبل عرض هذا الموضوع على المجلس ، وقبل اقدامها على تعديل قانون سوف يؤثر على مستقبل البلد واجياله ، وليس من نافلة القول التأكيد على ان في السرعة الندامة وفي التأني الندامة وبالتالي فاني ادعوا الى تأجيل القانون والقيام بدراسته بشمولية ودقة وروية ، وان تتقدم الحكومة بمشروع قانون يعدل لقانون بيع الاملاك للاجنيبي يتضمن المعاملة بالمثل حتى لو كان طالب الشراء يحمل اكثر من جنسية دولة تجمع اخداها تملك الاردني او تاجيره في اراضيها وان لا يجوز في اي حال لغير الاردنيين ان يكتسبوا اي حق من الحقوق العينية العقارية في مناطق الحدود .

هكذا حذرنا

وكذلك تحصين بيوعات اسهم الشركات وعدم بيعها للجانب الا بشروط المثل وبإشراف الجهات الرسمية الاردنية . والله من وراء القصد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الاستاذ منير صوير .

السيد منير صوير : شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب الكرام انني اولاً اتي على اقتراح دولة الزميل طاهر المصري بشأن لقاء الحكومة ببيان توضيحي عن مشروع القانون للمعرض .

ورد في قانون معاهدة السلام الذي تمت المصادقة عليه وإقراره من قبل هذا المجلس وان قانون المعاهدة يلغي اية قوانين تتعارض مع هذا القانون وتطبيقه وهذا يعني الغاء جميع القوانين التي تشير الى العدو الاسرائيلي بعد تصديق معاهدة السلام .

وهناك نقطة اخرى اشير لها ، وهي ان قانون بيع العقار للعدو رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٣ يتعلق ببيع الاراضي المحتلة وهي التي خارج السيطرة والنفوذ الاردني .

لان التصرف باية اراض غير محتلة وخاضعة للنفوذ متوقف على موافقة مجلس الوزراء .

وهذا يعني انه لا يمكن معاقبة من باع اراضي بموافقة مجلس الوزراء اصلاً وهذا يعني

ان قانون بيع العقار للعدو على الاراضي الاردنية المحتلة التي لا تستطيع الحكومة السيطرة عليها ولا علم لي بوجود اراض اردنية محتلة بعد فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بانها الممثلة الشرعية والوحيدة للشعب الفلسطيني وقيام هذه المنظمة بتوقيع اتفاقيات مع اسرائيل وانشاء دولة فلسطين والقيام بتطبيق قوانينها على الاجزاء التي كانت خاضعة للنفوذ الاردني قبل فك الارتباط ولا اري هنا اي مانع من تحويل مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية لدراستها الدراسة الكافية والوافية وعرضها على المجلس . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين اود ان اوضح : اننا لا نتهم احداً ولا نرايد على احد لكن نخوفنا مشروعة تملينا علينا عقيدتنا واتحادنا لوطننا وامتنا واستشعارنا للخطر الداهم على الوطن والامة .

وفي نفس الوقت لا نسمح لاحد ان يرايد علينا ولا ان يتهمنا . وهل نتهم لغيرتنا على بلدنا في وجه مطامع عدو حاقد ، ان اتوقع من الخالفين لنا ان يقولوا لنا زادكم الله حرصاً .

انها السادة : سأتكلم بموضوعية استناداً الى

ويرفض حتى التوقيع على الاتفاقيات الدولية بخصوص ترسانة الاسلحة النووية .

والمعجب ان تقوم وسائل الاعلام بالترويج لالغاء قوانين المقاطعة على لسان وزراء ونواب ويبلغ الامر ان يرغم بعض هؤلاء بان القوانين ملغاة بحكم المعاهدة ، وهنا اتساءل هل الفت المعاهدة ما عند العدو من قوانين ضدنا ، واذا كانت المعاهدة تلغي القوانين التي لدينا فلماذا لا تكفي الحكومة بهذا الالغاء وتعفي وتعفي مجتمعنا من هذا العناء .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ان الغاء هذه القوانين يمكن اليهود من التملك داخل الحدود البلدات وفي الاراضي الزراعية الصناعية ويمكنهم من توارث ذلك كما يمكنهم فور الالغاء ان يملكوا اراضي تم شراؤها باسماء مختلفة وشركات وهمية خلال العقود الماضية تماماً كما حصل في اراضي الباقورة والغمر .

كما سيتمكن اليهود وهم ارباب المال والمكر والدهاء من السيطرة على اسواقنا وتجارتنا وضاعتنا ونحويلنا الى تابع للاقتصاد الصهيوني ومسوقين له في الوطن العربي .

بالزنايا الاعزاء

لقد قال كثير منكم عند مناقشة قانون المعاهدة بانهم سيقفوا في وجه التطبيع فهذا يومكم وانتم مطالبون بذلك . ان الوطن في خطر ولقد بدأ غزو اليهود لفلسطين بشراء الاراضي وتلك العقارات والشاء المستوطنات عليها وهكذا ضاعت فلسطين واصبح اهلها

الذي امضى زهرة شبابه في تربية الاجيال فليس في تاريخي - والحمد لله - ما اعتذر عنه ولا ما اتناقض فيه بين موقعي في الجامعة وموقعي تحت القبة بعيداً عن اسلوب المهارات .

اننا اليوم امام مشروع ينص على الغاء قوانين المقاطعة للعدو الصهيوني وهذه القوانين الثلاثة قوانين هامة وخطيرة صانت ارض الوطن عبر قرون كما حاصرت حركة العدو الاقتصادية وعلى الحكومة قبل ان تقدم بالغاء هذه القوانين ان تمكن النواب من دراسة هذه القوانين لمعرفة حتى يعلم النواب ما الذي يريدون الغاءه .

ان الغاء هذه القوانين يتغافل عن حقائق الوضع السياسي الراهن في وطننا العربي بجملته ويتغاضي عن حقيقة استمرار الصراع العربي - الصهيوني وبين ان الحكومة تنصرف من مناطق الاستجابة الكاملة للمطالب الاسرائيلية بعيداً عن مصالح الاردن والتزاماته الوطنية والقومية . فاليهود لا زالوا غاصبين والمستوطنات قاتمة والقدس محتصة والقضية الفلسطينية على حالها واللاجئون مشردون .

ان الذين يتحدثون عن الغاء هذه القوانين بحجة الالتزام بما يسمى بمعاهدة السلام يقول لهم ارايتم كم التزم الصهاينة باتفاقياتهم وهم يعلنون دوماً ان لا مواعيد مقدسة عندهم .

ان العدو الصهيوني يهرب من التزاماته بحجة ما يسميه بأمن اسرائيل او ليس امننا الوطني والعربي مهدداً في ظل امتلاك العدو للاسلحة النووية والجورومية والاستراتيجية

هكذا حذرنا

لأجلين مشردين في الاراض فهل يقبل احد منكم ان يمكن اليهود من التملك في الاردن وان تضيع ارض الاردن وان يتحول اهلها الى لاجئين لا قدر الله .

ايها الزملاء ان لليهود اطماعاً موعومة في الاردن تنص عليها توراتهم المزعومة وتدعيها احزابهم الطامعة وما تصريح لتيها هو في ضيافة الاردن الرسمية منكم بعيد ، انهم يتحدثون عن سبعة واربعين موقفاً أثراً ، ويأتي سياحهم ويمارسون طقوسهم عندها ، علماً بانهم لا يزعمون مثل هذا العدد من الآثار في فلسطين ، فنحن امام عدو توسعي غاضب طامع لا يجوز ان تساوي قوانيننا بينه وبين اي اجنبي .

ايها الزملاء المحترمون

اقول لكم كما قال لبي الله لوط « هذا يوم عصيب » الوطن امانة في ايماننا انشدكم واهيب بكم ان تقفوا اليوم وقفة من أجل الوطن من أجل الأمة من أجل التاريخ في سبيل الله « ستكتب شهادتهم ويسألون »

واهيب بالاخوة الزملاء عدم التصويت على هذا الأمر الخطير فالأمور الاساسية والمبدئية والمصيرية لا تحسم بالتصويت فلا تصويت على أمن الوطن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الاستاذ خليل حيدادين .

السيد خليل حيدادين : شكراً معالي الرئيس .

في البداية ذكرني الاستاذ حمزة منصور وفعلاً انا لم اعتل عن الندوة التلفزيونية لاني كنت في موسكو في مؤتمر دعائي اليه النائب (جنونفسكي) الذي هو رئيس كتلة نواب الحزب الليبرالي الديمقراطي .

اخواني موقفي من هذا القانون ان هذا مشروع القانون موقف مبدئي بداية وهو نتيجة واستحقاق لمهادة السلام التي صوت ضدها وما زلت اقف ضدها ، وبالتالي لن اعيد الاسباب والمبررات لماذا وقلت ضد تلك المعاهدة .

وراجو ان اذكر الزملاء ببدايات هذا القرن ماذا جرى في فلسطين وكيف بدأت الصهيونية العالمية ولعلم جميعاً ان العدو الصهيوني لم يتغير ولن يتغير .

اتمنى على زملائي جميعاً ان تضع جانباً ولول (١٠) دقائق فكرنا السياسي واتمنا الحزبي ومواقفنا حتى للزملاء الوزراء النواب جانباً وان نخلي مع الفسنا ولول (١٠) دقائق مع ان نحكم ضميرنا ومن ثم نصوت على قبول هذه القوانين او ردها مع انني اطالب رد هذا القانون ولكن ان ترجع لضميرنا فقط وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور فرح الرضي .

الدكتور فرح الرضي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ان ما يفضل به دولة الزميل

معالي رئيس المجلس : هذه نقطة نظام مالها علاقة في دورك .

السيد عبد الكريم الدغمي : هذه نقطة نظام وأيضاً غيري يمكن يكون عنده اشياء جديدة .

معالي رئيس المجلس : زملائي ، دعوني اتلو لكم أسماء الزملاء الذي طلبوا الكلام ، لكن يودي أن يتحدث الجميع إما لن أتبع فرصة الحديث للجميع إلا إذا اختصرتنا الكلام ، والحقيقة كثير من الكلام الذي قيل سبق وقاله أحد الزملاء وردد من أكثر من زميل . فقط رفقا بوقتنا وبظروف الزملاء الموجودين في هذه القاعة .

بقي الزملاء التالية اسمائهم :- الشيخ أبو زلط ، الدكتور عبد الله النصور ، الدكتور ذيب عبد الله ، الاستاذ عبد الكريم الدغمي ، مفلح الرحيمي ، همام سعيد ومحمد داوودية

وهناك بعض الزملاء الذين طلبوا إضافة اسمائهم ، ولكن إذا سبقني على نفس الطريقة قصتنا مطولة . الاستاذ أبو زلط إلا إذا وافقت على الزميل محمد داوودية أن تكون كلمتكم مشتركة .

السيد عبد المنعم أبو زلط : شكراً معالي الرئيس .

انا مستعد أنكلم عنه وعن أهل الطفيلة .

معالي رئيس المجلس : إذا تكرمت

لايجاز .

أبو لشأت قد عبر عن رأيي ولكني اريد ان اضيف اليه شيئاً وهو ان لا نطلب من الحكومة بياناً في هذه الجلسة لأنه انا اشعر كان القانون قد نوقش لأن كل واحد من الزملاء تكلم اكثر من (١٠) دقائق وكأنا نناقش القانون ، فانا اقترح ان نكتفي بهذا القدر من الكلمات ونصوت على رد القانون او تحويله الى اللجنة المختصة ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، يا اخواني هناك بقي زملاء طالبين الكلام ، عندي عدد مسجل للزملاء الطالبين الكلام لكن هذا الاقتراح الذي اقترحه الزميل الحقيقة اقتراح من صلب نظامنا الذي نشغل فيه ، انا لا استطيع ان تجاهله اثما الرأي لكم . اختصروا الحديث هذه افضل وسيلة ليتحدث الجميع ، الاستاذ عبد الكريم الدغمي نقطة نظام .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة صحيح من ضمن النظام انه اذا اقترح احد الاعضاء وقف النقاش يعطى الكلام لمعارض واحد يعارض وقف النقاش ثم يصوت المجلس ، لكن هذا امر مشروع قانون وهو مشروع قانون مهم جداً واعطيت الفرصة لجميع الزملاء ، فمن العادلة بمكان وهذا تقدير معاليك ومتروك لعناتك ، ما دام اعطي لأغلبية النواب أن يتكلموا يجب أن يعطى للبقية أن يتكلموا . ربما يكون لدي أنا حديث جديد وموضوع مختلف عما تكلم به الزملاء . لذلك آمل أن لا تذهب فرصتي في الحديث هدرًا... وشكراً معالي الرئيس .

هكذا عند الاستاذ

السيد عبد المنعم أبو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس أمل في كرم اخوتكم كما عهدناكم أن تعطي الحرية لأخوانك فيما يقولون ما داموا لم يسيئوا لأحد تحت هذه القبة .

معالي رئيس المجلس : أكثر من هيك يا شيخ ؟

السيد عبد المنعم أبو زلط : الطمع في الاجاويد .

معالي رئيس المجلس : تفضل .

السيد عبد المنعم أبو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين
أولاً : هل فكرنا في رفع المقاطعة العربية عن شعب العراق وأطفال العراق ونساء العراق قبل أن تفكر مجرد تفكير في رفع المقاطعة عن عدو ليدود حقوقه .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ عبد المنعم بدأت بالمسار الذي لا نريده ، أرجوك نحن نتحدث في القانون .

السيد عبد المنعم أبو زلط : قال الله فيهم ملك الملوك : « كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة برضونكم بأفواههم وتأبى قلوبهم » .

ثانياً : لبت خطوات الانسجام والتقارب مع العدو لخطوها مع أمة العروبة والاسلام ، إذ

أصبح الداني والقاصي يحكم على أن التقارب والتآلف مع العدو يعلو كل تقارب مع دول العالم العربي الاسلامي بل إن خط الحجاز الحديدي الذي يربط ما بين استنبول ودمشق وعمان والمدينة المنورة ، قد وضعت كل العراقيل امام إعادته ، لأنه يمثل حمة الوحدة العربية الاسلامية في دنيا العروبة والاسلام وفي المقابل يرى إنشاء الخطوط السريعة ما بين حيفا المحتلة وأريد وما بين عمان وتل أبيب المحتلة قد هُيئت لها كل السبل والطاقات الهائلة .. لماذا ؟ لان التطبيع مع العدو يزيد في تعميق الفقرة بين ابناء أمة العروبة والاسلام ، وتساعد على تمزيق كل أمل في توحيد الصف ورباً الصدد ، وحجتنا في ذلك دامغة حيث نستقري تاريخ أمتنا ، فيجيبنا على أسباب بذور الخلاف وإيقاد نار الفتنة بين الأوس والخزرج في مجتمع المدينة المنورة . وفي محضن دولة الاسلام الفتية نجد جواب التاريخ يقول : ان اليهود بدافع الحقد والحسد نفثوا سموم الفقرة بين ابناء الأمة الواحدة ، ولبنات الوطن الواحد ، فأمر الله تلك الآيات اللينيات لتكون منهجاً لنا في إتياء شر اليهود ، وفبراساً لسيرتنا فتبصر في شرور الاعداء ولستكتشف حياثل مكرهم ومصادد خداعهم حيث يقول الله عز وجل في حق اليهود وأتولت هذه الآيات في حق اليهود : يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين ، وكيف تكفرون وأنتم تثلّى عليكم آيات الله وفيكم رسوله ، ومن يعصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته

بل إن آخر أنبياء بني اسرائيل عيسى بن مريم عليه السلام لم يسلم من شر يهود ...

معالي رئيس المجلس : يا شيخ عبد المنعم ، نحن لنا قانون اسمه قانون المقاطعة مع العدو ، يمكن نظل نحكي في الموضوع الله يرض عليك . لو سمحت حتى نقدر نستفيد منك ، لنستفيد من رأيك يا سيدي .

السيد عبد المنعم أبو زلط : معالي الرئيس لا بد من تعرية العدو ...

معالي رئيس المجلس : لها موقع آخر ، لها موقع آخر التعرية لكن الآن نحن نناقش القانون . الله يطول عمرك .

السيد عبد المنعم أبو زلط : لا بد من تعريته توطئة لرفض المشروع ، كما أن الحكومة تقول هناك أسباب موجبة للمشروع أنا أسرد الآن أسباباً موجبة لرفضه . هذه بتلك ، أنا الآن في صدد ومقام تبيان أسباب الرفض من مطلقي العقائدي المنهجي ، بارك الله فيك يا أبا هانبل .

بل إن آخر انبياء بني اسرائيل عيسى بن مريم عليه السلام لم يسلم من شر يهود . « وإذ قال عيسى بن مريم يا بني اسرائيل إني رسول الله إليكم مصداقاً لما بين يدي من التوراة ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد »

عن بنات رب العالمين لسيدنا عيسى يقولون سحر مبين ، فما بالنا بالانفاقيات والقوانين بيننا وبينهم ١٩ . « ومن أظلم ممن افترى على الله الكذب وهو يمدح الاسلام والله لا يهدي القوم الظالمين »

ولا تجون إلا وأنتم مسلمون » واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم ، فأصبحتم بنعمته إخواناً » ويقول الله تعالى في حق العدو اليهودي : حيث لنعمهم على لسان رسلهم وأنبيائهم : « لئن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ، لبس ما كانوا يفعلون » .

هل بعد ذلك يتصور أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون يلغي قانون منع بيع العقار للعدو اليهودي ، ويلغي قانون المقاطعة للعدو اليهودي ويلغي قانون منع الاتجار مع اسرائيل المزعومة .

أجل : معالي الرئيس - حضرات الزملاء المحترمين .

ما الذي تغير ؟ فهل أصالة العروبة تغيرت حتى تستباح أرضها المقدسة للعدو الفاضب ؟ أم إن العدو قلة الانبياء والمرسلين قد تغيروا فأصبحوا حماكم سلام أم هل الاسلام تغير والقرآن المجدي يصرخ وينادي أثناء الليل واطراف النهار « لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا » بل إن الله عز وجل لم ينزه من شر اليهود « وقالت اليهود يد الله مغلولة ، غُلّت أيديهم ولعنوا بما قالوا .. » كما ان عميد انبياء بني اسرائيل لم يسلم من شرهم وهو يجار بحر الشكوى من يهود : « وإذ قال موسى لقومه يا قوم لم تؤذوني ، وقد تعلمون أني رسول الله إليكم ، فلما زاغوا أراغ الله قلوبهم والله لا يهدي القوم الفاسقين .

هكذا حجة لأحد

« يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون » .

كل هذا الكلام عن اليهود يا إخوة ، فهل تغير القرآن ١١٩ .

« هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » .

وهل من معاني السلام الذي ترضى عنه الاجيال أن يزرع اليهود وكراً للتجسس في كل حي سكاني وسوق تجاري . وهل من معاني السلام المزعوم الذي ترضى عنه الاجيال أن تشيد أسواق تجارية يهودية تدمر اقتصادنا ؟ وهل من معاني السلام المزعوم الذي ترضى عنه الاجيال أن يزرع اليهود « كنيساً » عن بين المسجد وكنيساً آخر عن يسار الكنيسة . بل ماذا سيحبب ابناءؤنا أبناء الجيل القادم عندما يُسأل ابناءؤنا كيف وافق آباؤكم النواب على قانون يسمح ببيع أرض الوطن لليهود ؟ فهل نسي آباؤكم النواب أن أرض أردن الحشد والرباط حررها سادتنا الضحابة رضي الله عنهم . وهل من معاني السلام المزعوم الذي ترضى عنه الاجيال أن يسأل أحفاد الاجيال القادمة كيف لأجدادكم النواب فكروا مجرد تفكير في قانون يمكن العدو اليهودي من مجاورة شهداء مؤنة زيد بن حارثة وجعفر الطيار وعبد الله بن رواحة رضي الله عنهم ويمكن من مجاورة إمام العلماء في الجنة معاذ بن جبل رضي الله عنه في الشمال ، ومجاورة اليهود لأمين أمة الاسلام ابي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه في الغور الأوسط .

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين سوف يزرع اليهود كنيساً ومرفقاً سياحياً بجوار نبي الله شبيب عليه السلام . كنيساً ثانياً ومرفقاً سياحياً بجوار النبي يوشع في مدينة السلط بوابة فلسطين الرسل والانبياء . سوف يزرع اليهود كنيساً ثالثاً ومرفقاً سياحياً في مرتفعات كفر هودا وجلعاد في مرتفعات السلط ..

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين ما الذي أعطاه اليهود أعدائنا العقائديون التاريخيون للقضية الفلسطينية المقدسة ؟ ألم نعتبر ونعطي قبل النظر في مشروع ذلك القانون للمشؤم ما حدث مع اهلنا غرب النهر ؟ أسبينا ، العهدة العمرية التي طالما تغنيا بها عبر أجيال الاعلام في الغدو والأعمال ... ؟

والحكومات المتعاقبة منذ وادي عربة تنادي بوحدة القدس بين اليهود والنصارى والمسلمين . « كبرت كلمة تخرج من افواههم إن يقولوا إلا كذباً » . وبذلك الزعم تكون الحكومات قد تجاوزت ثوابتنا العقائدية الاسلامية والعروية .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ ، أرجوك يا شيخ عبد المنعم

السيد عبد المنعم أبو زلط : أنا استبدل من القرآن والتاريخ

معالي رئيس المجلس : أرجوك نحن في موضوع محدد خيلنا في نقاشنا في الموضوع ودعنا نخرج منه . تفسير القرآن يحتاج إلى

مجلدات وأنت أدري منه به وهو واسع .

السيد عبد المنعم أبو زلط : كيف لا ؟ ونحن نقرأ في العهدة العمرية على لسان الخليفة الراشد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال ووثق ذلك :

« بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين اهل البلقاء من الأمان ، أعطاهم اماناً لأنفسهم واموالهم وكنائسهم وصلبانهم ، وسقيمها وبرئها ، وسائر ملتها ، لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ، ولا من حوزها ولا من صلبهم ، ولا من شئ أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن لبلقاء - أي بيت المقدس - معهم أحد من اليهود » تكرر .

شهد على ذلك سادتنا خالد بن الوليد وعمر بن العاص وعبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن أبي سفيان سنة ١٥ هجرية رضي الله عنهم . فالحكومات غيرت وبدلت حتى في العهدة العمرية .

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين إن القاعدة الشرعية تقول : إن من يستحل ما حرم الله عمداً فهو مرتد عن الاسلام . مصداقاً لقوله تعالى : « ومن يتولهم منكم فإنه منهم » ومصداقاً لقوله سبحانه : « إنما يتباهى الله عن الذين قالوا نحن في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون » .

لأجل ذلك أنادي والمسلمون في القارات الخمس ينادون برد مشروع هذا القانون . لأنه يمثل ردة ولا أبا بكر الصديق لها

وان علماء الاسلام الاجلاء في العالم العربي الاسلامي يفتون بردة هذا القانون وبردة كل من يوافق عليه . « فاسألوا اهل الذكر إن كنت لا تعلمون » « بل نلذ بالحق على الباطل فيدفعه فاذا هو زاهق ، ولكم الويل مما تصفون » والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ ، لا اسمح لك ان تتهجم على العالم في عندك قانون يتحب توافق عليه اهلاً وسهلاً يتحب ترفضة رأيك ، ما في احد مرتد هنا في المجلس ، لن اسمح بهذا التهجم على الزملاء ، أرجوك ساشطب كل ما لا يتوافق مع كرامة الزملاء الموجودين ، أرجو ان تنهي كلامك ، لسنا في عهد رده ، ليس هذا الأسلوب الذي نتقش فيه في مجلس النواب يا شيخ .

الزملاء الافاضل أرجو ان لا تسمح لكلام من هذا الكلام الذي قيل على الزملاء النواب حق في ان يبدوا اراهم سواء مؤيدين او معارضين ، لا يجب ان تصادر رأي الآخرين بحجة ان هناك مرتداً أو كافراً في هذا المجلس ، هذا كلام لن اسمح به ان يتكرر مرة ثانية في هذا المجلس . الدكتور عبد الله النصور تفضل .

الدكتور عبد الله اليسور :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس استعمت بكل الاحترام لوجهات

هكذا في النص

النظر الذي ابداه الزملاء المحترمون الذين سبقوني ، بعدما قرأت في الأشهر الأخيرة ما كتب الكتاب ، وحلل المحللون ، وحاضر المتحدون ، وناقش الساهرون ، ومن قبيل الشعور بالواجب فإني أبدي للملاحظات التالية :

أولاً : من المفيد ، بل من الواجب تحليل الموضوع تحليلاً موضوعياً ، جدياً ولكن من الخطر إثارة مخاوف المواطنين دون مبرر لا بالزيادة ولا بالنقصان .

ثانياً : كما نه من الخطير ان يصور الاخوة المعارضون منهم خاصة ان مجلس النواب مر قانوناً بصورة غير مسؤولة ، من اننا سنتخذ قراراً سيؤدي الى تسرب الارض الطهور الى اليهود . ان من شأن هذه الاثارة يأس المواطن من مؤسساته التشريعية والتنفيذية على قدم وساق فيكفر الشعب بمؤسسته .

ثالثاً : انه ليس في هذا القانون بحد ذاته اي خطر ، لان قرار تملك الارض للاجانب سيظل بيد الحكومة وان اي تفريط من اي حكومة لا قدر الله ، سيظل تحت رقابة البرلمان دوماً ، ولكن هذا ليس متضمناً في القانون . الضمان يكون بالرام الحكومة في صلب القانون ان تزود مجلس الامة بكل واقعة بيع عقار لأي شخص طبيعي اجنبي او معنوي محلي او اجنبي ضماناً لاطلاع الامة ومجلسها التشريعي على هذا الموضوع دون ليس او غموض او اخفاء ، وانا لا ارى الرأي القائل بأن تضيق المعاملة بالمثل لانها لا تعني شيئاً بخس رأيي ، لأن المعاملة بالمثل ليس لديهم ما يحظر في

القانون البيع الأردني تمييزاً ولذلك اضافة هذه الكلمة لا تعني شيئاً اضافة تكون بأن للزم الحكومة بأن تتقدم لمجلس النواب حتى قيام الساعة بكل واقعة بيع ، فاذا رأيت مجالس الامة بيع الأرض فعلى الأرض السلام .

رابعاً : لاحظت ان تعليقات الزملاء لم تشر الى المشاريع الاقتصادية واكتفت بمعالجة موضوع الأراضي فمن ناحية تملك المشاريع الاقتصادية عن طريق شراء الاسهم في السوق الثانوية ، ليس في القوانين الحالية ما يحظر على الاجنبي او الاسرائيلي التملك ، القانون مفتوح الآن كان وهو مستمر فاذا الغينا قانون المقاطعة فيسقط الباب مفتوحاً للاسرائيليين وغيرهم ان كانت الارادة السياسية تريد هذا فليكن وان لم يكن كذلك فان على اللجنة القانونية ان تلتفت الى الناحية الاقتصادية من ان موضوع الارض وموضوع المشاريع الاقتصادية يمالحان كليهما بصورة متوازنة .

ان هناك قانوناً عاماً في الوقت الحاضر هو قانون الاستثمارات العربية والاجنبية متعلقاً بالاسهم الاولى اي قبل طرحها في الاسواق للتبادل ، هناك في حظر على بعض انواع الاستثمارات وفتح لبعضها الآخر ومن واجب مجلس النواب ان لا يتسرع بل يعالج هذه النقاط معالجة واضحة وعلمية .

ان المطلوب منا اليوم هو تحويل القانون الى اللجنة القانونية التي ستحلل القانون تحليلاً علمياً وموضوعياً بوطنية صادقة وحسن بالمسؤولية . وستطلع علينا اللجنة بمقترحات

ومعالجات ستضمن اي ثغرة فلا يصم احد آذانه عن هذا ولا يصم المعارضون اذانهم عن هذا ايضاً لانهم ان رفضوا مبدأ قبول القانون فانا لا اريد ان يرفضوا مبدأ تحسينه بما يضمن الاهداف التي لرمي اليها جميعاً ، وان لا تتم مقاطعة بحث القانون في المستقبل لأن هذا سيضعنا في موقع الاستخفاف ونخرج بقانون نخشاه وستطلع علينا اللجنة بمقترحات ومعالجات ستضمن سد اي ثغرة قد يخشاها زملاؤنا في المعارضة . وان حق حضور جلسات اللجنة مكفول للجميع حيث يمكنهم الادلاء بارائهم وطرح مقترحاتهم .

سادساً :- وحتى يأخذ المجلس قراره مرتاحاً فان ادلاء الحكومة ببيان على النحو الذي اقترحه دولة الاستاذ طاهر المصري هو امر مرغوب ومستحب وهو اقتراح مسؤول واعتقد انه ينبغي قبوله من الجميع .

ايها الاخوة من اصول العمل الديمقراطي ان تسعى الحكومة لكسب اصوات النواب ولا يجوز تغييرها بذلك فهذا واجبها وحقها ان تسعى ليلاً ونهاراً ، ان عدم اهتمامها بأراء النواب خطأ وعدم متابعة النواب خطأ واقناع النواب خطأ يجب ان تلام عليه اي حكومة ، تجاهل مجلس النواب غير وارد ، فان اتصلت الحكومة وتجمع وتروج لرأي تراه هو من اساليب العمل الديمقراطي ، فأرجو هذا الموضوع ان نضعه جانباً ولا ان نظل نلقب وننبر بالانقلاب بعضنا البعض الآخر .

من اصول العمل الديمقراطي ان تسعى

الحكومة لكسب اصوات النواب لتأييد مشاريعها ولكن ليس من الحكمة ان تستنصر الاصوات ولا تستنصر ثقة الشعب وقناعة الشعب عليها أن تلجأ الى الشعب جميعاً . بحيث يرون ان مجلسهم التشريعي والتنفيذي لم يستخف بالاطعار والخاوف ، وانا اعتقد ان كسب تأييد الشعب واقتناعه الاكيد ضروري جداً لنضمن وقوفه مع الحكومة في ساعات الشدة ، لأن الشعب له ساعات يقف معه في ذلك الجانب او ذاك حتى نضمن وقوفه معنا في ساعات الشدة يجب ان نضمنه في كل امر نقرره ليس فقط لجمع اصوات نواب ، حتى يقتنع كل انسان في بيته ان نحن مسؤولين ولشغل صبح ، لنضمن وقوفه مع حكومته في ساعات الشدة او في ساعات الأزمة التي لا تستأذن احداً . والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - الزملاء النواب
قال تعالى « من كان عدواً لله وملائكته ورسله ونبيزيله وميكال فان الله عدو للكافرين »

نحن اليوم امام قضية مصيرية لهذا الشعب ولهذا الوطن تقتضي منا اعلى درجات اليقظة والحذر . ذلك ان العدو اليهودي الذي

هكذا على الاحد

الأردنية وفيها حقوق ملكية اراض خاصة ومصالح مملوكة اسرائيلية ، هذا يثبت ان عمليات الشراء قد تمت سابقاً .

فقد كشفت هذه المعاهدة عن حقوق ملكية خاصة لليهود على الارض الاردنية وبموجب هذه الحقوق استطاع اليهود اقامة مستوطنتين على الارض الاردنية . ولولا هذه للمعاهدة لما كشف للمنفى . وبعد صدور القانون الجديد ستكشف كم لليهود من الحقوق في الاراضي في الأردن ، وعنده لا داعي لموافقة مجلس الوزراء لانهم يكونوا اصحاب حق ابتداء يضمه القانون الاردني كما نصت على ذلك بنود المعاهدة .

اما موافقة مجلس الوزراء على بيع العقار فلن تكون غريبة على حكومات تقدمت للمجلس بمثل هذه القوانين ، وهي حكومات مسلوقة الارادة عاجزة عن مواجهة الضغوط . وسيكون الغاء قانون الحظر الوسيلة الاخيرة لتحرير انواع الضغوط التي تهدد الأردن شعباً وارضاً .

وانني لا اعجب من حكومة تريد رفع وصف العدو عن العدو الحقيقي الذي يقول الله تعالى في شأنه لتجدد اشد الناس عناداً للذين آمنوا اليهود . والتي لأعجب من حكومة تريد الغاء حظر بيع العقار للعدو .. والعدو يحتاج كل يوم اراضي فلسطينية جديدة وكان آخرها امس .

ان الغاء هذه القوانين سيجعل لليهودي حق التملك والاتجار والاستثمار والتجنس

اتبع فلسطين كلها بما فيها الجزء الذي كان يشكل نصف ارض المملكة الأردنية الهاشمية بما فيها القدس يطمع اليوم بمزيد من التوسع والاحتلال ولكن على حساب الأردن او على حساب البقية الباقية من ارض الأردن . وبأي مشروع هذا القانون الذي يلغي بإقراره ثلاثة قوانين احدها قانون المقاطعة الموحد وثانيها قانون منع الاتجار مع اسرائيل والثالث قانون حظر بيع العقار للعدو . وامعاً في تجاهل الحكومة للنواب ولجلسهم فقد اوردت هذا المشروع دون ان ترفق به القوانين التي يراد الغاؤها . وليست هذه اول مخالفة ترتكبها هذه الحكومة بل سارعت الى عقد اتفاقيات سياحية وتجارية مع العدو قبل الغاء هذه القوانين ، كما كانت اللقاءات تجري مع العدو اليهودي طيلة العقود الماضية ، في حين يحكم القانون على من يتصل باليهود بالاعدام وبالاغتيال الشاقة المؤبدة .

ان هذا المشروع الذي نحن بصدد اليوم يمكن لليهود ان يأخذوا الأردن برءاً وسلاماً ، وان يشتروا العقار ويستصدروا الاحكام بوضع اليد على ما كانوا امتلكوا من قبل او ارتهنوا . وهنا تصدى الحكومة لدورها قائلة ان اليهود لا يملكون شيئاً على ارض الأردن ، لم يرتهنوا كذلك . وفي معاهدة وادي عربة الجواب الصريح على الحكومة . فعندما تنص المعاهدة على حقوق الملكية الخاصة لليهود في الباقورة وغيره فتقول في الفقرة ٢ من الملحق (ب) :

واعترافاً بأن هذه المنطقة تقع تحت السيادة

حاضرنا كافر لا تفكر في مستقبل اجيالنا اخوتي الكرام الذي يراد لهم من مثل هذه القوانين ان يكونوا خدم لليهود لذلك الى اولئك للتهاقن اقول :

المعاهدة كانت نتاج واقع وليس قناعة وهب اليه اجتهاد فهو اجتهاد باطل .

معالي رئيس المجلس : يا شيخ ضيف الله اريد ان اترجاك ان لا نطلق على بعضنا الفاظ (معهاقن) ا دعنا من هذه الالفاظ واحكروا في الموضوع ارجوك احكي في الموضوع .

السيد ضيف الله المومني : فهو نتاج اجتهاد خاطئ جاء بعد ضغط وليس بقناعة .

وهكذا كان اجتهاد الرملاء الذين وافقوا لو عادوا لانفسهم لوجدوا حقيقة انه اجتهاد خاطئ لرجو من الله ان يبيهم عليه فلو تمسكت الكرة الارضية بكاملها الى اليهود لان يمزجهم في المجتمعات البشرية لن يستطيعوا ذلك قرب العالمين قرر غير الذي يقره الناس وتاريخ اليهود مع المجتمعات الانسانية ايضاً شاهد على ذلك .

لذلك اريد ايضاً ان الأردن ضمن المخطط اليهودي ، لذلك من غير المعقول النظر اليهم كما هو الحال لالمانيا او الفرنسي او التركي وان اتساءل هل غير اليهود الشعار على باب الكنيسة : « ارضك يا اسرائيل من الفرات الى النيل » حتى تقدم بمثل هذا القانون .

ثم على الاقل كان من المفروض الانتظار

ويسمح لليهودي ان يصل للسلطة التنفيذية والتشريعية بعد زوال صفة العدو عنه .

التي ومن منطلق الحرص على الاردن ارضاً وشعباً وقيماً بواجبي في تمثيل الشعب الذي انتخبني فاني ارفض هذا المشروع وارده ، واطالب زملائي النواب برد هذا المشروع شكلاً وموضوعاً ، ولا اقبل لنفسه ان اكون من المفرطين بهذا الوطن وحقوق شعبه . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ضيف الله المومني .

السيد ضيف الله المومني :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - الاخوة الزملاء . مع انه قيل الكثير وفيه الكفاية الا ان هناك بعض الملاحظات التي قد غابت عن البال اولها الا ذكر بالمثل (عدو جلدك ما يودك) ورسول الله صلى الله عليه وسلم جد جلالته للملك الحسين رأس النظام . ويقول رسول الله انا جد كل تقي . لذلك أسأل الله ان يجعلنا جميعاً من الاتقياء حتى نسير بين الصديق والعدو .

ثم اخوة الاسلام والعروبة اعجب اشد المعجب للفرق الكبير بين تربيتنا واجيالنا وبين تربية اليهود لانفسهم واجيالهم اقول ذلك وأنا اسمع ان عجزاً يهودياً زار بلدة (محنا) في عجلون وهو يبكي جده الذي مات قبل (٤) آلاف سنة ونحن ننسى ابائنا بعد دسه في التراب خلال ثلاثة ايام الذي نذكره فقط هو

هذا هو العدو

حتى يستكمل السلام الذي اقتنعت به الحكومة بشكل شمولي سواء بالنسبة لسوريا أو استكمال الوضع النهائي للحكم الجديد في فلسطين المحتلة ووضع القدس أو استكمال عمل اللجان المختلفة ، وبالتالي جربنا أو اخضعنا النوايا اليهودية للتجربة حيث وهم في بداية المعاهدة لا يستطيعون اخفاء نواياهم التي انضحت في تصريح مسؤولهم العائد من زيارة للاردن حيث يقول لمستقبله :

جئكم من اسرائيل المحتلة . وهو يعني بملك الاردن وعطفاً على بداية الحديث اناشدكم اخوتي الكرام برفض القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، لن اعطي الدور لاضافات جديدة . الدكتور ذهب عبد الله .

الدكتور ذهب عبد الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ،

لا ادري لماذا الاصرار على تقديم التنازلات باستمرار للعدو دون أن يعطي العدو شيئاً . اذا ما كان السلام الذي صنع مع العدو سلام حقيقي فهل يسمح العدو للفلسطينيين أن يعودوا الى بلادهم حسب قرارات الأمم المتحدة ، هل نزع العدو أسلحة الدمار الشامل ، لقد قدم المواطن الكثير من قوته وعرقه ودمائه من اجل أن يكون سورياً متيناً ضد احتراق العدو للجهة العربية من خلاله فهل ينجبر المواطن اليوم على التخلي عن الثغرة التي

يحرسها ، انني احبب اليوم شهداء جيشنا الباسل وشهداء ابناء هذا الوطن من عشائره الكريمة وشهداء الانتفاضة الباسلة واحبي النقابات التي رفضت وما زالت ترفض التطبيع ، واحبي رابطة الكتاب الاردنية على موقفها المشرف ضد من يتعامل مع العدو ، وسيتقى المواطن الاردني حافظاً للعدو أنه اغتصب ارض الاسراء والمعراج وانه ارتكب الجرائم البشعة ضد ابناءنا ،

سيدتي الرئيس :

هل يطلب منا حتى لا نتهم بالمرايعة للواقعة على بيع الاراضي للعدو وان تقلص السيادة الاردنية .

سيدتي الرئيس :

ان الاردني ليس منهزماً ولا يشفي غليله سوى ان يحوز على احدى الحسينين الشهادة او النصر . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء مؤيداً لما جاء لكلمة جبهة العمل الوطني المستقلة فان مشروع القانون الذي نحن بصدد الان هو من اهم مشاريع القوانين التي تمر على الوطن والمواطن وبناءً على ما لهذا القانون من اثر اقتصادي وسياسي فاني اقترح هذا الاقتراح التالي :

ادفع أولاً بوقف النقاش واقترح تحويل مشروع القانون الى اللجنتين المشتركين المالية والقانونية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : ليتك اقترحته مبكر يعني بقي اثنين من الزملاء ، بقي اثنين من الزملاء بتحمل ان نعطي اثنين الدور . الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام -

واضح تماماً من خلال النقاشات ومن خلال الندوات التي عقدت ومن خلال المقالات والاجتماعات التي بدأت منذ أرسل هذا القانون في نهاية الدورة العادية الثانية لمجلس النواب ان الضجة التي تثار من قبل البعض حول قوانين المقاطعة هي الاشاعات بان الدولة ترغب بالمواقعة على بيع الاراضي لليهود .

لذلك وحتى لا يمكن بيع اي قطعة ارض لليهود فان الامور تقتضي تعديل القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٣ قانون ايجار وبيع الاموال غير المنقولة من الاجانب وذلك باضافة شرط للمعاملة بالمثل على الشكل الذي سائلوه بعد قليل ، حيث ان القوانين الاسرائيلية التي اطلعت عليها تمنع تملك الاجانب لاي ارض فيها وهو امر اطلعت عليه بنفسني وكذلك ذكره بنص الزملاء في حديثهم .

بناء على ذلك نصبح بحكم المؤكد ان

الحكومة الاردنية اي حكومة لا يحق لها الموافقة على بيع اي عقار لأي شخص يهودي وحيث اننا في الدورة الاستثنائية لا يمكن لنا اقتراح القوانين فاننا قد قمنا بارسال هذا الاقتراح على شكل تفاهم مع الحكومة لاضافته الى جدول اعمال الدورة الاستثنائية الحالية بارادة ملكية وحتى يتم نظره جنباً الى جنب مع مشروع قانون المقاطعة اذا تمت احواله للمشروع الى اللجنة المختصة .

معالي الرئيس في هذا الصدد ابين انني اعتبر الارض الاردنية ارض مقدسة لا يجوز ان يباع منها اي ذرة لأي يهودي مشيراً الى انني لست احرص من احد على هذه الارض والقول بان موافقة مجلس الوزراء هي ضمانة وصمام امان هو قول صحيح نسبياً ففقد بصدق على اخري ولكن الضمانة الحقيقية هي الضمانة التشريعية .

لذلك اريد ان اسمع التزاماً من الحكومة الموقرة بانها سترسل هذا التعديل بارادة ملكية سامية مضافة الى جدول اعمال هذه الدورة قبل ان اصوت على الاحالة او الرفض . اما تعديل القانون فيتم تعديل المادة (٣) الفقرة (أ) من القانون الاصلي التي تضمنت اربعة شروط لكي يسمح مجلس الوزراء للاجنبي بالتملك وذلك باضافة شرط جديد برقم (٥) بان تكون قوانين الدولة التي يبيع لها طالب التملك في اراضي الاردن تسمح للاردني بتملك الاموال غير المنقولة فيها وادعواكم الى قراءة المادة (٣) من قانون ايجار وبيع الاموال غير المنقولة للاجانب رقم (٤٠) لسنة (١٩٥٣) ليرى الزملاء ان هذه

فعلاً ضماناً أكيدة لا تسمح للحكومة ولا لاية حكومة ان تبيع العقار لأي مواطن لا تسمح دولته ببيع العقار للأردني وبما ان القوانين الاسرائيلية كما أشار بعض الزملاء تمنع بيع العقارات حتى للمواطن الاسرائيلي الا بشروط ، يعني بين الاسرائيليين بموجبه ٧٪ للملكية الفردية الموجودة لان ٩٣٪ كما ذكر الزملاء ملك الدولة ، فقط ٧٪ من اراضيهم تقول هي ملكية فردية وإذا أراد الشخص ان يبيعها لمواطنه يجب عليه ان يعرضها على الدولة فإذا رفضت الدولة عندئذٍ يسمح له ببيعها لمواطنه ولكن لغير الاسرائيلي لا تباع هذه الاراضي ، فإذا طبق شرط المعاملة بالمثل فانا اراهم ومستعد ان نتاور مع من يشاء في حوار موضوعي وقانوني ولو على شاشة التلفاز اذا لزم الامر انا مستعد ان اراهم بان هذه ضمانات حقيقية لمنع بيع الاراضي للمدو ولل يهود بشكل عام وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور فوزي الطعينة . ثم آخر المتحدثين الزميل محمد داودية .

الدكتور فوزي الطعينة : شكراً معالي الرئيس .

إن حيثيات التاريخ والتشريع لدولة اسرائيل فيما يتعلق بالارض وما يحتله الاستيطان والتوسع في العقليات السياسية الاسرائيلية من أهمية مركزية وخطيرة يثير بلا شك مخاوف أردنية وعلى رأسها أن تدخل اسرائيل لمواردنا واقتصادياتنا من ابواب مختلفة . وان يكون الرأس المال الأردني واجهة لرأس مال اجنبي اسرائيلي او غيره .

التي ملتزم بمعاملة السلام وملتزم بما يتطلبه السلام الحقيقي والمعادل من استحقاقات من طرفي عملية السلام . وعليه فإننا والحكومة في هذه المسألة ومثلها من المسائل الهامة والخطيرة التي تواجه بلدنا في هذه المرحلة نحن والحكومة فريق واحد . وانني أؤكد الحكومة من أي تفريط او تساهل في حقوق الأردن وهي فوق الشبهات . أتفق مع ما جاء في مداخلة دولة الزميل طاهر المصري وادعو الى جهد حكومي لهابي مشترك لوضع الضمانات القانونية اللازمة لضمان حماية الأردن وسيادته حاضراً ومستقبلاً ليس بما يتعلق الارض فقط بل بالنسبة لمختلف جوانب الاقتصاد الوطني . إنني مع احالة هذا القانون الى اللجنة القانونية ودراسته بكل مسؤولية وموضوعية .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ محمد داودية .

السيد محمد داودية :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمون ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يتحرك احوالنا في المعارضة الثابتة ، ويتحدثون ، ههنا ، وقبل ذلك ، وبعدة تحت ضغط مخاوف ان يؤدي الغاء القوانين المعمورة علينا ، الان ، الى بيع اراضي الأردن لليهود .

وليسمحوا لي بالسؤال : ألم يتحرك احوالكم في الموافقة الثابتة تحت ضغط ان

يؤدي رد أو إسقاط معاهدة السلام ، الى ما يمكن حصره من اخطار على الأردن ، ارضياً وشعبياً وكيناً ؟ هل وافقنا على معاهدة السلام وهل سنوافق على ملحقاتها ومخرجاتها ، من اجل بيع ارضنا لليهود ؟

لقد بنى الحسين والأردنيون ، وطناً نموذجاً ، واناشدكم ان تتطلعوا حولكم ، بحثاً عن نموذج يطاول نموذجنا ، رغم حرصنا على استكمال بنيانه الديمقراطي والاقتصادي والتشريعي ، فهل يسمى من بنى هذا الوطن الجميل الى هدمه ؟ وهل ثمة وطن آخر ستهاجر القيادة والشعب اليه ؟

لتحدث عن قيادة سياسية ربطت نفسها ربطاً نهائياً بهذا الشعب الذي بادلها الثقة بالثقة والثبات في الاداء تفان في الولاء ، قيادة سياسية تستند في شرعيتها الى الدستور الأردني المجيد وتستند الى شرعية تاريخية تجرأت في ادائها عبر مسيرتها الطويلة في قيادة هذه الامة ، بالروية المنبثقة من الخراط مطلق في محبة الامة والاخلاص لها .

وتجسدت قيادتنا السياسية بشرعية الانجاز الذي ما كان يمكن ان يتم على هذا النحو المتأني ، لولا ذلك الاندغام الجلي في ضمير ووجدان هذه الامة واستشفاف حاجاتها ومصالحها وبخيرها .

حلاوة حلى ذلك فان قيادتنا السياسية التي عملت وتعمل من اجل خير الأردن والامة ، تستند الى شرعية الخطاب الوطني القومي الديمقراطي الذي يليق بالأردنيين ،

كرامة وحقوق انسان وديمقراطية فيها الخير كل الخير لهذا الشعب الطيب .

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمون :

حفظت معاهدة السلام أرض الأردن واستودت مئات الكيلو مترات من ارضه المحتلة ، ووضعت لأول مرة حداً لطموحات الكيان الاسرائيلي ، التوسعية ، ووضعت حداً نهائياً لمشروع اسرائيل الكبرى وحداً فاصلاً لمؤامرة الوطن البديل .

لا نتحدث عن معاهدة كامنة ، بل نتحدث عن حقائق ادت الى ابرامها بصيغتها التي عرضت علينا ووافقنا عليها بما فيها من ايجابيات وسلبيات ، رأينا ان ايجابياتها اكثر من سلبياتها . هو واقع دولي واقليمي وظروف سياسية واقتصادية معقدة استدعت ان نتجرع مرارة المعاهدة خشية ان نتجرع كارثة مؤامرات مرعبة تستهدفنا ، ولا تخفى على احد .

لقد رفع شعار التضامن العربي والتنسيق العربي والحل الشامل . ولا يزال . وكنا ولا زلنا مع الحل الشامل وحلنا ولا زلنا من خطورة غيابه ، لكن صيغة مدريد التي عقدت برضى كل الاطراف العربية ذات الصلة بالصراع العربي الاسرائيلي ، وارتضت بذلك المسارات الثنائية ، وفشلتها ، كانت عنواناً واضحاً لمرحلة واضحة ، هي مرحلة الوطنية والمصالح الخاصة بكل دولة عربية .

فهل كنا في موقع قادر على جلب الاطراف العربية وغير العربية الى الحل الشامل ؟ كنا نود ذلك وسمينا اليه ، فلا يحملن احدنا بلده ما لا طاقة له به .

مجلس النواب

ورفع شعار التريث وعدم التسريع .
واقول ان هذه الشعارات الطيبة وحسنة النية ،
تصب في خانة جعل الاردن ورقة يساوم بها
الاخرون ويحققون بها مكاسب خاصة لهم ،
وعلى حسابنا في اغلب الظن .

ان الوطنية الاردنية التي ظلت لعقود
طويلة ، تذكر ذاتها وتضحي بمصالحها الوطنية ،
من اجل الامة ، ليست هي المسؤولة عن ضعف
او غياب أو انعدام التنسيق العربي ، او انفراد
جهة عربية بالتقدم خطوة او خطوات علينا ، او
بالتأخر خطوة علنية علينا ، والتقدم اشواطاً
سرية علينا انطلاقاً من حساباتها الخاصة وليس
من حسابات قومية .

نحترم رأي المعارضة النابية ، ونختلف
معه في تحليلاتها وتكديراتها التي لو اعتمدت
لتعرض وطننا الى ما نحدثنا من حصوله ،
ولواجه وطننا ما لا يحد من استهدافات ولدفع
أفدح الايمان وهذا ما لا تسعى المعارضة
البرلمانية اليه ، لأن هذا الوطن هو وطنها
ومستقبله مستقبلها .

معالي الرئيس - الزملاء المحترمون

ثمة ضوابط دستورية جاسمة وعديدة .
أولها وليس آخرها مجالس الوزراء الاردنية
التي هي من طينة هذا الشعب الطيب والتي
تنال ثقته بواسطة ممثليه نواب الامة الذين
يطلبونها وحدهم لا غير . وعلى مجالس الوزراء
- كما تعلمون - رقابة برلمانية مطلقة ، في يدها
ان تستجوبها وان تسحب الثقة منها ، اذا لم
تكن في حجم الامانة والمسؤولية الوطنية .

وثمة السلطة القضائية الاردنية المحترمة
للمستقلة التي سجلت مواقف عادلة وبتت في
قضايا اصدرت احكامها فيها ، على غير رضى
الحكومات في احيان كثيرة ، هذه السلطة
القضائية الاردنية المستقلة المحترمة ، تفتح ابوابها
لكل مواطن اردني للطعن في اي قرار لمجالس
الوزارات مشوب بشائبة او متسم بتجاوز او
ظلم او مبالغة او انتهاك للدستور أو للقوانين او
متسم بتفريط بالارض الاردنية .

وثمة ، معالي الرئيس والزملاء المحترمين ،
مرفق الصحافة الاردنية الذي يتابع ويراقب ولن
يسكت على اي تفريط باراضي الاردن ،
خاصة في مرحلة العلنية والشفافية التي لا تدع
صغيرة او كبيرة خافية على الشعب .

وقبل ذلك وبعد ذلك ، ثمة الاردنيون
الذين دافعوا عن هذه الارض وكل الارض
العربية ، واقدوها بالمنهج والارواح . وهم على
عهدهم وعلى حرصهم وعلى استعلاذهم
للمطلق ، لاقتله وطنهم والوقوف في وجه اية
جهة تفرط بهذا الوطن .

معالي الرئيس ، الزملاء المحترمون :

ان التوتر الذي يشوب الاداء ، من هذا
الطرف او ذلك اما يدل على ظن . بامتلاك
الحقيقة والاستحواذ المطلق عليها ، ويدل على
روح الوصاية التي لا صلة لها باحترام الرأي
والرأي الآخر والتعددية السياسية ، ويدل على
الافتقار الى الديمقراطية ، التي لدحي جميعاً
الحرص عليها والعمل من اجل تعميقها .

لا مجال هنا للتكثير والتخوين ، المجال

هنا للحوار الوطني الرفيع المستوى الذي يمكننا
من اتخاذ القرار والاجتهاد الصائبين .

ان التعددية والثنائية هي من طبيعة
البشر ، والواحدية هي فقط لله تعالى . وقتنا
الله لمرضاته وخدمة الوطن . وحفظ الله الاردن
والحسين .

واختتم كلمتي باقتراح احوالة مشروع
القانون المعروض علينا الى اللجنتين القانونية
والمالية ، امعاناً في مناقشته من مختلف
الجوانب . والسلام عليكم ورحمة الله
وبركاته .

معالي رئيس المجلس : عليكم السلام
ورحمة الله . زملائي الافاضل بعد ان استمعنا
الى ٣٦ من الزملاء تحدثوا في موضوع هذا
القانون نستمتع الآن الى سيادة رئيس الوزراء .

دولة الشريف زيد بن شاکر / رئيس
الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس
حضرات الاخوة النواب
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فقد استمعت الحكومة باهتمام كبير الى
ملاحظات الاخوة اعضاء هذا المجلس الكريم في
مقدمة الحوار حول قانون المقاطعة الاقتصادية
وحظر التعامل مع العدو .. والتي اذ اعرب عن
تقديرنا لكل الازراء الصائبة والملاحظات المنطقية
فانني اود ان اسجل للملاحظات الآتية حول هذا
الحوار .

استغرب ان يعود بعض الاخوة الى
الحديث عن قانون المعاهدة واطلاق حكم
متسرع لأنه غير دستوري ومخالف لأبسط
قواعد القانون الدولية ، التي تحت قبة هذا
المجلس الكريم اترك لمجلس الامة الذي اقره
باغلبية الساحقة نواباً واحياناً وهم اصحاب حق
الرد على طعن البعض المستمر لقرار الاغلبية
ومع ذلك الادعاء بالدفاع عن الديمقراطية
والرأي العام انه امر مرفوض وغير مقبول من اي
مواطن اردني وفي اي موقع وتحت اي ذريعة
وبأي لغة كانت ان يقال تحت قبة هذا المجلس
او في موقع آخر اننا كنا حين وقمنا بالمعاهدة نقع
تحت التهديد من هذه الجهة او تلك وقد ذهبنا
بختيارنا وقناعتنا ووقمنا على المعاهدة بختيارنا
وقناعتنا ويعرف الذين قرأوا كتاب هذا الوطن
بعقل منفتح غير متحيز ان مفردات التفريط
والارغام والاستسلام والتنازل ما دخلت في
قاموسنا الوطني او السياسي حتى يوم كان
الحصار يشهد علينا ويتراجع الذين توقعوا الامة
ان يتقدموا لقد تقدم الاردنيون دائماً الى كل
موقع نادتهم الامة اليه ودماء شهدائهم في
الطرون وباب الواد واسوار القدس الشريف لا
ينكرها صادق مع نفسه وامته ، اما الذين
يقولون ان هناك ارضاً اردنية ما تزال محتلة
فارجو الله لهم الهداية وان يذنبوا على تلك
الارض وان يغفلوا الى الله وإلى شعبنا .

ان خط البنادق الممتد من اول حدودنا
في الشمال الى اخرها في الجنوب يشهد اننا
نبقى ذرة تراب اردنية محتلة او حتى متفوضة
السيادة فهذه سيادة نرجو ان لا يشك فيها
احد .

وفي منطقة وادي الأردن ، وسمح داخل حدود البلديات والقرى وذلك بحدود المساحة الكافية لسكانهم او لممارسة عملهم في المملكة .

اما موضوع انشاء ادارة مشتركة لمشاريع وادي الأردن فارجو ان ايبين ان وزارة المياه والري هي المسؤولة عن متابعة هذه المشاريع وانه لا توجد اي مؤسسة مشتركة مع اسرائيل ويقتصر الامر على التنسيق من خلال بعض اللجان الفنية .

اما موضوع الاتفاقية التجارية فيما يجري هو ما تم الاتفاق عليه في المعاهدة ولم توقع اي اتفاقية في هذا المجال ، اما فيما يتعلق باشتراط المعاملة بالمثل عند بيع الارض لغير الاردني وغير العربي فان الحكومة توافق على هذا الامر زيادة في الاحتياط والاطمئنان ، ولذا فاننا لرجو اللجنة القانونية دراسة الامر ووضع الصياغة التي يرونها لهذه الغاية وتلزم الحكومة بارسل المشروع الى مجلسكم الموقر خلال هذه الدورة .

أثار بعض النواب المحترمين ان نصف اراضي الأردن محتلة واعتقد انهم يمنون ارض الضفة الغربية . ارجو ان اعيد للاذهان ان امر الضفة الغربية قد تم حسمه بموجب قرار فك الارتباط الذي استند الى ارادة فلسطينية مدعومة بقرارات قمة عربية . وذلك بهدف ان تصبح منظمة التحرير الفلسطينية صاحبة الولاية الشرعية على الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ان الاردن الذي ضحى ما يحسبه عند ربه في سبيل القضية الفلسطينية ما تخلى وما تخلى

اما موضوع التملك من خلال طرف ثالث فهو امر لا يقره تشريعنا ولا تعترف محاكمنا بأي عقد شراء يجري خارج دوائر التسجيل وبالتالي فاننا نعتبر مثل ذلك الشراء باطلاً كما ان التجنس ليس حقاً لطالبه وانما هو حق سيادي يمارسه مجلس الوزراء وفق القانون لتجيره لفائدة الأردن ، ولا يجوز ان يصدر تشريع او قرار يتسم بالعنصرية وكلنا ننادي بتطبيق شرع حقوق الانسان ان ممارسة الحكومة التقديرية في هذا المجال خاضع لرقابة هذا المجلس الذي نحترم ونقدر اقليته واقلية .

ان مشروع القانون الذي امامكم ايها السادة النواب موضوع ينتهي البساطة اننا في الأردن واثاء سريان قانون الدفاع في المملكة وتعليمات الادارة العرفية كنا نعالج ذلك من خلال تلك القوانين ونتيجة توقف العمل بها اصبح هناك فراغ تشريعي ولذلك جاء هذا المشروع لجعل حق اعلان دولة او شخص او هيئة عدواً للاردن من صلاحيات مجلس الوزراء صاحب الولاية العامة بموجب الدستور . ان هذا النوع من القوانين موجود في كل دولة في العالم حتى تستطيع الحكومة باتخاذ الاجراء المناسب في حينه وخاصة وان صفة العداء لم تعد تقتصر على الحرب العسكرية وحدها ، يجب ان يكون واضحاً ايها السادة نواب الامة ان مشروع القانون المقترح لا يعرض لتأجير الاراضي الاردنية او بيعها للاجانب ان تملك الاجانب في المملكة يخضع لقانون خاص وضع الضوابط والقيود على تملك الاجانب وحظر التملك خارج حدود البلديات والقرى

الموضوع ، ساطر هذه الاقتراحات حسب ترتيبها في النظام الداخلي .

هناك الاقتراح الابعد وقد استمعت من بعض الزملاء هذا الاقتراح ولني عليه وهو اقتراح رد القانون .

ساطر اقتراح رد القانون . من مع اقتراح رد القانون ؟

السيد الامين العام : ٢١ من ٧٨ .

معالي رئيس المجلس : ٢١ من ٧٨ . ويسقط الاقتراح .

الاقتراح الاخرى ، هناك اقتراحون في التحويل للجان ، هناك اقتراح بتحويله للجنة مشتركة قانونية ومالية وهناك اقتراح بتحويله الى اللجنة القانونية ساطر بداية الاقتراح الذي يقول بتحويله الى لجنة مشتركة . نقطة نظام الدكتور عبد الله .

الدكتور عبد الله العكايلة : ما اقترحت في كلمتي معالي الرئيس ان تتقدم الحكومة بخمسة قوانين التي في القوانين الثلاثة المطلوب الغائها وقانون تصرف الاشخاص المعلنين في الاموال غير المنقولة والقانون رقم (٤٠) لعام ٥٤ قانون تأجير وبيع الاراضي للاجانب معاً ليقراً للنواب هذه قبل الاحالة .

معالي رئيس المجلس : معالي الدكتور نحن الآن نقترح قضية محددة وهي قضية طرح قانون امام المجلس الكريم لغاية قبول او رفض هذا القانون ، اية مطالب اخرى من شاكلة للطلب الذي تفضلت لها آية يمكن ان نوردنا

عن دعم الاخوة للوصول الى اقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس ، ولكن التفاوض حول هذا الامر هو حقهم المطلق .

ان بعض الاصوات التي تنادي حالياً بان الضفة الغربية جزء من الاراضي الاردنية هي نفس الاصوات التي ما توقفت على مدار الصراع مع اسرائيل عن اتهام الاردن بضم الضفة الغربية وليس الوحلة معها .. وطالبوا دائماً بالهاء مسؤولية الاردن عن الضفة الغربية وتركها لاثباتها يقررون مصيرها بانفسهم طبقاً لارادتهم .

ان من الحكمة ان نستمر استشراف المستقبل وان نجعل مصلحة الوطن العليا امانة لا يجوز التفرط بها .. ومن الواجب ان تؤكد هنا ان شعبنا الاردني بقيادته الحكيمة قادر على التصدي لتلك التحديات وهو ليس في حالة ضعف كما يحلم بعض الناس .. والاردن كيان قومي ودولة وسيادة كاملة وصلابة وعطاء .. فلماذا يكثر الخوف وبهمه بعض اهله بما ليس فيه .. اننا نختكم الى الديمقراطية ونرفض للراودة والتقدم من اجل الاردن الى الامام . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، شكراً لسيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء على توضيح بعض الكلمات التي وردت من السادة الزملاء الاعضاء . والآن بعد ان استمعنا لكل من يرغب من الزملاء قوله وبعد ان استمعنا الى رد الحكومة امامي اقتراحات محددة في هذا

هكذا في الاصل

بها الحكومة يمكن ان تطلب في اي وقت ان تسأل الحكومة ان ترسل لنا القوانين كلها ... وكذا ... وكذا ... وبالتأكيد مستجيب الحكومة الى ارسال هذه القوانين ، لكن الآن امام اقتراحات محددة معالي الدكتور لآية تحويل القانون وانت خير من يعرف هذا .

الاقتراح الاول هو تحويل القانون الى لجنة مشتركة من اللجنة المالية والقانونية . من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ٤٦ من ٦٨ .

معالي رئيس المجلس : ٤٦ ر ٦٨ من ٦٨ ويحال الى لجنة مشتركة ما هي نقطة النظام يا ست توجان .

السيدة توجان فيصل : الاحالة في اللجنة المالية لها مهام محددة تتعلق بزيادة او نقصان مدخلات الموازنة هذا القانون ليس له علاقة ليس قانون مالي في الموازنة .

معالي رئيس المجلس : يا ست توجان هذا الكلام جاء متأخر كنت تستطيعين ان تتكلمي عندما سمعتي الاقتراح .

السيدة توجان فيصل : وقت للمقاطعة دعني اكمل فيه ليكن في رأي اخر غير رأيي الرسمي دعني اكمل دعني اكمل .

معالي رئيس المجلس : تقضي .

السيدة توجان فيصل : في هذه الحالة عندما تقول انه من اختصاصات اللجنة المالية هذا يتضمن اعترافاً بأنها تتخلى عن مشروع

استثماري فسيؤثر على مدخول الموازنة يتمثل في بيع اراضيها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، هناك مشروع ثاني . اعطني للمشروع الثاني السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

ب - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٥٤٠٤) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢١ ، والمتضمن (مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥) .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ت ل ١ / ٥٤٠٤

التاريخ : ٢٣ / ١ / ١٤١٦

الموافق : ٢١ / ٦ / ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

أبحث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥) ، بشكله الذي اقتره مجلس الوزراء في جلسته للمقدمة بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ مع الاسباب الموجبة له ، رجاء اخالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام ،

رئيس الوزراء

نسبة / الى دولة رئيس مجلس الامين /
مع نسختين من مشروع القانون .

يشهد قطاع الاتصالات في العالم تطوراً متسارعاً وتزايد الحاجة اليها باعتبارها من متطلبات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن الاسباب المباشرة لنجاحها .

وفي الوقت الذي يستعد فيه الاردن لاعداد خطط التنمية ومواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين بما يشهده من تطورات على النطاق العالمي وما يتطلبه ذلك من تطوير لخدمة الاتصالات في المملكة وفي ضوء حجم الاستثمار الذي يتطلبه ذلك كان لا بد من اعادة تنظيم قطاع الاتصالات في المملكة لتأهيله لاستقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية للمشاركة وابجاد جو من المنافسة يكفل تعميم خدمات الاتصالات في أرجاء المملكة وبأسعار منافسة .

وتحقيقاً لذلك ، فقد تمت دراسة تنظيم القطاع من الجوانب الادارية والقانونية . وعرضت على مجلس الوزراء الموقر مجموعة من التوصيات واتخذ قراراً بالموافقة عليها بقراره رقم ٢٥١٧ تاريخ ٢٢/٢/١٩٩٤ . وبما ورد فيه :

١- اصدار قانون جديد للاتصالات .

٢- تحويل مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية الى شركة مساهمة عامة تملك الحكومة كامل رأسمالها .

وبناء عليه فقد اعد مشروع القانون وبعد دراسته من قبل الجهات المختصة ، وفي ضوء التجارب التي طبقت في العديد من الدول مع مراعاة الظروف الخاصة بالاردن ليكون قادراً على استيعاب التطورات المتوقعة نتيجة لاعادة تنظيم قطاع الاتصالات وبما يشجع الاستثمار فيه . وفيما يلي أهم المبادئ والأسس التي تضمنتها مشروع القانون :-

أولاً : انشاء مؤسسة مستقلة تسمى " مؤسسة تنظيم قطاع الاتصالات " تتولى تنفيذ السياسة العامة للقطاع ومراقبة أداء الجهات التي تتولى تقديم خدمات الاتصالات وتنظيم العلاقة بينها وبين المستهلكين .

ثانياً : يتولى ادارة هذه المؤسسة مجلس ادارة يعين من قبل مجلس الوزراء برئاسة وزير البريد والاتصالات كما يعين مجلس الوزراء مديراً عاماً للمؤسسة ويناط به تنظيم مهام محددة بالقانون .

ثالثاً : يمنح القانون للمؤسسة صلاحية ترخيص انشاء شبكات الاتصالات وتشغيلها وفق أسس المنافسة وتنظيم استخدام الموجات الراديوية ومراقبة نشاطات قطاع الاتصالات في المملكة بما يتفق مع السياسة العامة المقررة .

رابعاً : ولمواجهة الحالات الطارئة فقد تضمن المشروع الاحكام التي تضمن ذلك .

مكتبة
مجلس
النواب

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون الاتصالات

المادة ١: يسمى هذا القانون " قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ " ويعمل اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

التعريفات

المادة ٢: يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- الوزارة : وزارة البريد والاتصالات .
- الوزير : وزير البريد والاتصالات .
- المؤسسة : مؤسسة تنظيم قطاع الاتصالات المنشأة بموجب أحكام هذا القانون .
- المجلس : مجلس إدارة المؤسسة .
- المدير العام : المدير العام للمؤسسة .
- الاتصالات : نقل أو إرسال أو بث أو استقبال الاشارات أو الأصوات أو الصور أو البيانات سواء كانت شفوية أو كتابية بالوسائل السلكية أو الراديوية أو البصرية أو الالكترومغناطيسية وأي وسائل أخرى للاتصالات .
- الموجات الراديوية : الموجات الكهرومغناطيسية التي تنقل عن (٣٠٠٠) جيجاهيرتز التي تبث في الفضاء دون الحاجة الى موصل محدد للتوجيه .

شبكة الاتصالات العامة :

منظومة الاتصالات أو مجموعة من منظومات الاتصالات لتقديم خدمات اتصالات للمستخدمين وفقاً لأحكام هذا القانون .

شبكة الاتصالات الخاصة :

منظومة الاتصالات التي تشغل من قبل شخص واحد أو مجموعة واحدة من الأشخاص لخدمة حاجاتهم الخاصة .

الخط :

السلك أو الكبل أو الألياف البصرية أو الأبواب أو الموصل أو موجه الموجة أو أي وسيلة أخرى تستعمل أو مخصصة للاستعمال في نقل الاتصالات بواسطة الطاقة الضوئية أو الكهرومغناطيسية .

قانون الاتصالات

رقم () لسنة ١٩٩٥

مكتبة
مجلس النواب

اجهزة الاتصالات الطرفية :

اجهزة الاتصالات التي يمكن ربطها بطريقة مباشرة او غير مباشرة مع خط مرتبط مع شبكة اتصالات عامة .

المستفيد : الشخص المشترك مع أحد المرخصين أو الشخص الذي يستخدم خدمات الاتصالات العامة .

المرخص : الشخص الذي حصل على رخصة أو تصريح لإنشاء أو تشغيل أو إدارة شبكة اتصالات عامة أو استخدام موجات راديوية وفقاً لأحكام هذا القانون .

الرخصة : المقد أو الإذن أو الاتفاقية الموقعة بين المؤسسة والشخص للسماح له بإنشاء أو تشغيل أو إدارة شبكة الاتصالات عامة أو استخدام موجات راديوية وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه .

التصريح : الإذن الذي يمنح إلى شخص لإنشاء أو تشغيل شبكة اتصالات خاصة وفقاً لأحكام هذا القانون .

الموافقة : الموافقة على استعمال نوع معين من معدات الاتصال أو السماح بإدخال نوع معين من المعدات إلى المملكة وفقاً لأحكام هذا القانون .

التخصيص : حصر استعمال حزمة أو مجموعة من حزم الترددات الراديوية أو الترددات الكهرومغناطيسية إلى شخص معين أو لاستعمالات معينة أو في منطقة جغرافية معينة وفقاً لأحكام هذا القانون .

الدليل : البيانات التي تتعلق بالمستخدمين بخدمات شبكات الاتصالات العامة وتشتمل على أسمائهم وأرقامهم .

الفصل الثاني

مهام الوزارة

المادة ٣ : تتولى الوزارة المهام والواجبات التالية :-

أ - إعداد السياسة العامة لقطاع الاتصالات في المملكة وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها ، والعمل على تطوير هذه السياسة من أجل توسيع رقعة انتشار شبكات الاتصالات بشكل يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ب) وضع الخطط التي تساعد على تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات في المملكة وخلق جو من المنافسة بين مقدمي هذه الخدمات بما يكفل توفير خدمات اتصالات متطورة بكلفة مقبولة وبأسعار مناسبة .

ج) متابعة قيام الجهات ذات العلاقة بتنفيذ التزامات المملكة التعاقدية الدولية في قطاع الاتصالات .

د) رعاية مصالح المملكة لدى الدول والمنظمات الاقليمية والدولية والاتحادات النوعية واللجان التي تعنى بشؤون الاتصالات والاشراف على تمثيل المملكة أمام تلك المحافل بالتعاون مع المؤسسة والوزارات والدوائر المعنية .

هـ) إعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بتنظيم قطاع الاتصالات ورفعها الى مجلس الوزراء .

الفصل الثالث

مؤسسة تنظيم قطاع الاتصالات

المادة ٤ : تنشأ في المملكة مؤسسة تسمى " مؤسسة تنظيم قطاع الاتصالات " تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ولها الصفة أن تمتلك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافها وأن تصرف بها وأن تتعاقد مع الغير وأن تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك حق التقاضي وأن تنبئ عنها في الإجراءات القضائية الحامية العام للدلي أو أي معام آخر .

المادة ٥ : يكون مقر المؤسسة في عمان ولها أن تنشئ مكاتب لها في أي مكان في المملكة .

المادة ٦ : تتولى المؤسسة المهام التالية :-

أ - تنظيم قطاع الاتصالات في المملكة من خلال تطبيق السياسة المقررة لتوفير خدمات الاتصالات الفعالة للمستخدمين بما يواكب تطور تكنولوجيا الاتصالات ويلبي احتياجات الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات على أسس غير إحتكارية وتشجيع الاستثمار والمنافسة في قطاع الاتصالات .

ب - نشر الوعي العام لأهمية مرفق الاتصالات والعمل على توفير خدمات الاتصالات بأرواحها بما يلبي احتياجات ورغبات المستخدمين من جميع مناطق المملكة ومراعاة

مجلس النواب

تقديم الخدمات بمواصفات مقبولة وكلفة مناسبة وفق قواعد المنافسة .

ج - حماية مصالح المستفيدين من خدمات الاتصالات ومراقبة أداء الجهات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات واتخاذ الاجراءات اللازمة لانجاز تلك الجهات بالتقيد بشروط الترخيص بما في ذلك نوعية ومستوى الخدمات والعمل على تطويرها .

المادة ٧ : تتألف المؤسسة مما يلي :-

أ - مجلس الادارة .

ب - المدير العام .

ج - الجهاز التنفيذي .

المادة ٨ : أ - يتألف المجلس على النحو التالي :

١ - الوزير رئيساً

٢ - المدير العام عضواً

٣ - خمسة أشخاص أردنيو الجنسية من ذوي (

الخبرة والاختصاص يمينون بقرار من أعضاء

مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير)

ب - تكون مدة عضوية الأشخاص المنصوص عليهم في البند (٣) من الفقرة (أ) من هذه المادة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة ما عدا الفترة الأولى فتكون مدة عضوية اثنين منهم سنتين فقط .

ج - ينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس يتولى صلاحية الرئيس عند غيابه أو أي صلاحية يفوضها الرئيس له .

المادة ٩ : أ - لا يجوز أن يكون لأي عضو من أعضاء المجلس منفعة مباشرة أو غير مباشرة من أوجه الاستثمار في قطاع الاتصالات طيلة مدة عضويته في المجلس ، كما يترتب على كل عضو فيه أن يقدم تصريحاً خطياً بعدم وجود أي منفعة له أو بينه وبين المستثمرين في مجال الاتصالات وأي تمهيد بتبليغ المجلس عن أي منفعة أو علاقة من ذلك القبيل تنشأ خلال مدة عضويته فيه وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية .

ب - إذا خالفت أي عضو من أعضاء المجلس أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فيتعرض للاجراءات والعقوبات ويكون ملزماً برد جميع المبالغ التي حصل عليها من جراء

تلك المخالفة بالإضافة الى التمييز الذي يستحق عليه لأي جهة من الجهات التي لحقها ضرر من ذلك .

المادة ١٠ : أ - تنتهي عضوية عضو المجلس في أي من الحالات التالية :

١ - الاستقالة .

٢ - اذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو ست جلسات غير متتالية خلال السنة دون عذر يقبله المجلس .

٣ - اذا فقد أحد شروط العضوية .

ب - يعين مجلس الوزراء عضواً بديلاً في المجلس لإكمال مدة العضو الذي انتهت أو أنهت عضويته خلال مدة لا تزيد على شهر من ذلك .

المادة ١١ : تحدد المكافآت والبدلات التي تدفع لأعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ١٢ : أ - مع مراعاة ما ورد في المادة (١٦) من هذا القانون ، للمجلس صلاحية تنفيذ المهام المنوطة بالمؤسسة ودراسة الخطط والمقترحات بشأن تنفيذ سياسات الاتصالات التي يقرها مجلس الوزراء واتخاذ الاجراءات والقرارات وإصدار التعليمات اللازمة لذلك بما في ذلك الصلاحيات التالية :-

(١) التسيب لمجلس الوزراء بمنح الرخص اللازمة لإنشاء وتشغيل وإدارة شبكات اتصالات عامة وتقديم خدمات الاتصالات للمستفيدين على أسس تجارية عادلة وتجديدها وتعليقها وإلغائها وفق أحكام القوانين والأنظمة ومراقبة تنفيذ شروطها والإعلان عن منح تلك الرخص في الجريدة الرسمية .

(٢) منح التصاريح لإنشاء شبكات الاتصالات الخاصة وتشغيلها وإدارتها ووضع الشروط اللازمة لمنحها والإعلان عنها .

(٣) منح الرخص اللازمة لإستعمال الموجات الراديوية المخصصة في مجالات الاتصالات .

(٤) إصدار القرارات المتعلقة بسياسة المؤسسة وخصوصاً ما يتعلق بمنع أشكال الاحتكار المختلفة وتخصيص الموجات الراديوية وتوفير الخدمات .

(٥) اعتماد معايير وأسس لتحديد أسعار الخدمات المقدمة من المرخصين للمستفيد واعتماد أسعاره بناء على ذلك ، وتحديد أسعار الخدمات في حالة عدم وجود المنافسة .

مجلس النواب

- (٦) إصدار القرارات بشأن مخالفة شروط الترخيص المتعلقة بالسياسة العامة أو المخالفات الفردية .
- (٧) إصدار التوصيات المتعلقة باستملاك الأراضي لمصلحة المرخصين وفقاً للقانون .
- (٨) وضع ميزانية المؤسسة ورفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها .
- (٩) تعيين اللجان الاستشارية اللازمة لمساعدة المؤسسة في تنفيذ واجباتها .
- (١٠) النظر في الاعتراضات المقدمة إليه على قرارات المدير العام والبت فيها ولا يجوز للمدير العام في هذه الحالة الاشتراك في التصويت عليها .
- (١١) اعتماد مواصفات ومقاييس فنية لربط وتوصيل أجهزة ومعدات الاتصال بشبكات الاتصالات العامة .
- (١٢) اعتماد خطة ترقيم وطنية لخدمات الاتصالات العامة بما يتفق مع أحكام هذا القانون .
- (١٣) اقتراح العوائد التي تتأتى للمؤسسة من الرخص والتصاريح .
- (١٤) تحديد أجور الخدمات التي تقدمها المؤسسة .
- (١٥) منح الموافقات اللازمة وتنظيم إدخال واستعمال أجهزة اتصالات متعددة الأطراف للاستعمالات الفردية والخاصة أو في مناطق محددة وكذلك مراقبة استخدامات هذه الأجهزة .
- (١٦) مراقبة الجهات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات وتقوم أداؤها بما في ذلك مراقبة أسعار تلك الخدمات .
- (١٧) مراقبة استخدامات الموجات الراديوية المختلفة وضبطها ومراقبة الأجهزة المتعلقة بالاتصالات الراديوية بما يتفق مع اللوائح المعمدة من الهيئات والجهات الدولية التي تعنى بمواصفات ومقاييس الاتصالات ومراعاة الالتزامات الدولية في هذا الشأن .
- (١٨) اعتماد المواصفات والمقاييس الفنية الخاصة بأجهزة الاتصال الطرفية التي تربط بشبكات الاتصال العامة أو أجهزة الاتصالات بواسطة الترددات الكهرومغناطيسية والإعلان عنها في الجريدة الرسمية .

- (١٩) إصدار تقرير سنوي يبين نشاطات المؤسسة وإنجازاتها والتطور الذي طرأ على خدمات الاتصالات وخطط المؤسسة المستقبلية .
- (٢٠) التسمييب إلى الوزير لإعلان قائمة المصطلحات الفنية المستخدمة في قطاع الاتصالات ومدلولاتها المعتمدة في المملكة ونشرها في الجريدة الرسمية .
- ب - للمجلس أن يفوض بعض صلاحياته للمدير العام أو إلى أي من موظفي المؤسسة باستثناء الصلاحيات المنصوص عليها في البنود من (١-١٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة ويتخذ المجلس قراراته في هذه الحالة بالإجماع أو بأغلبية خمسة أصوات
- المادة ١٣: للمجلس في سياق قيامه بالمهام والواجبات المنوطة به بموجب أحكام هذا القانون :-
- أ - أن يتعاقد مع هيئات متخصصة أو مؤسسات علمية أو فنية أو يتعاون معها للقيام ببعض وظائف المؤسسة ومهامها .
- ب - أن يعهد ببعض المهام الفنية في المؤسسة إلى جهات حكومية أخرى تملك القدرة الفنية والإدارية اللازمة لذلك .
- المادة ١٤: أ - يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في الشهر بدعوة من رئيسه ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضره خمسة من الأعضاء على الأقل على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم ، ويتخذ المجلس قراراته بالإجماع أو بأكثرية الأصوات وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت رئيس الجلسة إلى جانبه ولا يجوز الامتناع عن التصويت وعلى المخالف تسجيل مخالفته في محضر الاجتماع .
- ب - يجوز لثلاثة من أعضاء المجلس أن يطلبوا خطياً من رئيس المجلس دعوة المجلس للإنعقاد لبحث أمور محددة ويجب دعوة المجلس في هذه الحالة إلى الاجتماع خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه الطلب .
- ج - يعين الوزير أمين سر للمجلس من موظفي المؤسسة يتولى تنظيم جدول أعماله وتسجيل محاضر الجلسات وحفظ القيد والمعاملات الخاصة بالمجلس والقيام بأي واجبات أو أعمال يكلف بها .
- د - للمجلس أن يقرر دعوة خبراء أو مستشارين لإبداء آرائهم ومقترحاتهم في المواضيع المعروضة عليه وله أن يقرر تشكيل لجنة أو لجان فنية استشارية لتقديم المشورة له أو للمدير العام . وللمجلس إقرار صرف مكافآت أو أجور لهؤلاء الخبراء والمستشارين

المادة ١٥: أ - يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس ويقرن ذلك القرار بإرادة ملكية سامية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها .

ب - تحدد الحقوق المالية للمدير العام بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ١٦: يكون المدير العام مسؤولاً أما المجلس عن سير أعمال المؤسسة فنياً وإدارياً ومالياً وتناط به المهام والواجبات التالية وله صلاحيات إصدار القرارات والتعليمات اللازمة لذلك :-

أ - تنفيذ السياسة العامة المقرر لقطاع الاتصالات وبرامج المؤسسة .

ب - إعداد البرامج والخطط التي تكفل تطوير قطاع الاتصالات وتوسيع خدماته وعرضها على المجلس لدراستها وإقرارها .

ج - إقترح مشاريع الأنظمة المتعلقة بمهام المؤسسة وواجباتها وتقديمها الى مجلس الوزراء .

د - الاشراف على قيام الجهاز التنفيذي للمؤسسة بواجباته وتنسيق العمل بين المؤسسة وبين الجهات الأخرى ذات العلاقة .

هـ - توفير الامكانيات البشرية والفنية اللازمة لقيام المؤسسة بواجباتها ، وإقترح الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي للمؤسسة .

و - جمع المعلومات المتعلقة بقطاع الاتصالات التي يراها ضرورية لعمل المؤسسة والتي تساعد على تنفيذ واجباتها والقيام بمسؤولياتها وإعداد التقارير والبيانات التي يطلبها المجلس أو يطلبها مجلس الوزراء من المؤسسة .

ز - إعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضها على المجلس .

ح - إقترح عوائد الرخص والتصاريح وأجور الخدمات التي تقدمها المؤسسة .

ط - مراقبة التزام المرخصين بشروط الترخيص وكذلك مراقبة استخدام الموجات الراديوية .

ي - اتخاذ الاجراءات المناسبة لإلزام المرخصين بالتقيد بشروط الترخيص ومراعاة السياسات العامة للاتصالات .

ل - إقترح المواصفات والمقاييس الفنية اللازمة للسماح بإدخال أجهزة الاتصالات المختلفة إلى المملكة وإعلان المواصفات بعد اعتمادها .

ل - إصدار الموافقات الفردية لإدخال أجهزة الاتصالات التي لم تصدر المواصفات والمقاييس المتعلقة بها .

م - النظر في الشكاوي المقدمة إليه من الجمهور على المرخصين واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها .

ن - إصدار النشرات وإعداد البرامج الاعلامية اللازمة لتوعية الجمهور بأهمية قطاع الاتصالات والآثار الايجابية لتطوير هذا القطاع على خطط التنمية .

س - تحديد مستوى الخدمة التي يجب على المرخصين تقديمها للمستفيدين دون إلزام المرخصين بحلول فنية معينة .

ع - النظر في النزاعات بين المرخصين حول الأمور الفنية والتشغيلية والادارية سواء بتولي هذه المهمة بنفسه أو تعيين غيره للقيام بذلك .

ف - القيام بأي أعمال أو مهام يكلفه المجلس بها بما له علاقة بتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١٧: يكون للمؤسسة جهازها التنفيذي من الموظفين والمستخدمين ويجري تعيينهم أو التعاقد معهم وتحديد شروط استخدامهم ورواتبهم وعلاواتهم ومكافآتهم وحقوقهم وتحديد واجباتهم وسائر الأمور الأخرى بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ١٨: تتألف الموازن المالية للمؤسسة من المصادر التالية :-

أ - العوائد التي تتأتى لها من الرخص والتصاريح وعوائد تجديداتها .

ب - الأجر والواردات التي تتقاضاها المؤسسة عن الخدمات التي تقدمها .

ج - الغرامات التي يتم تحصيلها بموجب أحكام هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاها .

د - الهبات التي تحصل عليها المؤسسة بموافقة مجلس الوزراء .

هـ - الأموال المخصصة لها في الموازنة العامة للدولة .

و - أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .

المادة ١٩: أ - يكون للمؤسسة موازنتها المستقلة ويتم إقرارها والحسابات الختامية لها من قبل المجلس ويوافق عليها مجلس الوزراء .

ب - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها .

مجلس النواب

ج - على المجلس أن يعين مدقق حسابات قانوني بموافقة مجلس الوزراء لتدقيق حسابات المؤسسة ورفع تقريره إلى مجلس الوزراء .

د - تؤول الفوائض التي تتحقق لدى المؤسسة إلى الخزينة المالية للدولة .

هـ - تعتبر أموال المؤسسة وحقوقها لدى الغير أموالاً أميرية تتم جبايتها وتحصيلها وفقاً لأحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به ولغايات تطبيق أحكام هذه الفقرة يمارس المدير العام جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون المذكور .

الفصل الرابع

ترخيص شبكات الاتصالات

المادة ٢٠: مع مراعاة أحكام المادة (٢١) من هذا القانون لا يجوز إنشاء وتشغيل شبكات اتصالات عامة أو خاصة إلا بعد الحصول على ترخيص أو تصريح وفق أحكام هذا القانون .

المادة ٢١: أ - للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة إنشاء وتشغيل شبكات اتصالات خاصة دون الحصول على تصريح بذلك باستثناء الأحكام المتعلقة باستخدام الموجات الراديوية .

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من المؤسسة إنشاء أشخاص اعتباريين من شروط الحصول على تصريح لإنشاء وتشغيل شبكات اتصالات خاصة .

المادة ٢٢: يجوز إنشاء شبكة اتصالات سلكية خاصة وتشغيلها دون تصريح أو ترخيص إذا كانت تلك الشبكة مخصصة للربط بين أجزاء المقار الواحد أو المقار المتجاورة إذا كانت المقار مملوكة أو مشغولة من قبل شخص واحد ، وعلى أن يتم الحصول على موافقة المؤسسة عند ربط هذه الشبكة مع شبكة الاتصالات العامة أو شبكة خاصة أخرى .

المادة ٢٣: يجوز للجهات والأشخاص الذين تم إستثنائهم بموجب أحكام المادة (٢١) من هذا القانون أن يربطوا شبكات الاتصالات الخاصة بعضها ببعض أو مع شبكات الاتصالات العامة بناء على اتفاق خطي يتم التوصل إليه فيما بينهم بموافقة المؤسسة .

المادة ٢٤: لا يسمح للجهات والأشخاص الذين تم إستثنائهم بموجب أحكام المادة (٢١) من هذا القانون بتقديم خدمات اتصالات تجارية للمستفيدين أو للمشتركين على شبكات

اتصالات خاصة إلا بعد ترخيص هذه الشبكة كشبكة اتصالات عامة من المؤسسة وفق أحكام هذا القانون .

المادة ٢٥: أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير أن يقرر ترخيص نوع معين من خدمات الاتصالات سواء على كامل أراضي المملكة أو في جزء منها وعلى مجلس الإدارة في هذه الحالة أن يقرر الإعلان عن ذلك وأن يختار أحد الأساليب المبينة في الفقرة (ب) من هذه المادة وذلك وفقاً لطبيعة الخدمة .

ب - تمنح الرخصة التي تصدر بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة بأحد الأساليب التالية :

١- الإعلان عن الرغبة في ترخيص الخدمة بموجب عطاءات عامة ، وفق الأسس والشروط التي يقرها المجلس .

٢- فتح باب تقديم الطلبات لترخيص خدمة جديدة لكل من تتوفر فيه الشروط التي يقرها المجلس .

٣- عرض تقديم خدمات على الأشخاص المرخصين لتقديم خدمات جديدة داخل المملكة .

المادة ٢٦: يراعى عند الإعلان عن الرغبة في منح الرخص الأمور التالية :-

أ - أن تناح الفرصة لجميع الراغبين في الحصول على الرخصة التقدم بعروضهم أو طلباتهم إذا توافرت لهم الشروط المحددة .

ب - أن يكون العرض أو الطلب قائماً على أساس التعهد بتوفير الخدمة إلى جميع الراغبين في الحصول عليها في مدة معقولة وبأجور عادلة .

ج - أن تكون عناصر العرض مبنية على أساس المنافسة العادلة والمشروعة مع حاملي الرخص السابقة .

د - أن تكون خطط طالب الترخيص قائمة على استعمال تقنية حديثة مع الاستفادة من شبكات الاتصالات القائمة ما أمكن .

المادة ٢٧: على المقدم للحصول على الرخصة أن يرفق بالطلب الوثائق التالية :-

أ - بيانات مقبولة للتعريف بمقدرة طالب الرخصة الفنية والإدارية على تقديم الخدمة .

ب - بيانات مقبولة للتعريف بمقدرة طالب الرخصة المالية ومصادر تمويل المشروع .

٢٨/٦/٩٥

- ج - أسس تسعير الخدمات المقترحة وطريقة احتسابها .
- د - أنواع الخدمات المقترحة والمنطقة الجغرافية التي تنطويها والتقنية المستعملة في الخدمة .
- هـ - أي بيان أو وثائق أخرى يقرها المجلس .
- المادة ٢٨: للمجلس الحق بأن يقرر إستبعاد أي من المرخصين إذا رأى أن إشتراكهم في المنافسة على الرخص الجديدة يؤدي إلى نوع من الاحتكار .
- المادة ٢٩: تصدر الرخصة بقرار من المجلس على أن ينظم عقد ذو صفة إدارية يتضمن الشروط التالية بالإضافة إلى أي شروط أخرى منصوص عليها في هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه أو أي استثناءات يقرها المجلس :-
- أ - العوائد المستحقة للمؤسسة عن الرخص ومدتها وعوائد تجديدها وأي عائدات أو حقوق مالية مقطوعة أو دورية يتوجب على المرخص دفعها .
- ب - التزام المرخص بتقديم المعلومات والبيانات المتصلة بموضوع الرخصة التي تطلبها المؤسسة من المرخص من حين لآخر أو بشكل دوري والسماح لموظفي المؤسسة بالتحقق من صحة المعلومات .
- ج - التزام المرخص بأي تعديلات يصدرها المجلس أو المدير العام تنفيذاً للسياسة العامة للاتصالات بما في ذلك شروط عقود الاشتراك بين المستفيدين والمرخص .
- د - تعهد المرخص بالموافقة على ربط أي شبكة اتصالات مرخصة أو معدات أجهزة المؤسسة استعمالها وأن يقوم بالإعلان المسبق عن شروط الربط . وإلحاق نسخة من هذه الشروط لدى المؤسسة .
- هـ - تعهد المرخص بتوفير خدمات اتصالات الطوارئ مجاناً للمستفيدين بالترتيبات والحدود التي تقرها المؤسسة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة .
- و - التزام المرخص بتقديم التسهيلات اللازمة للجهات المختصة لتفديد الأوامر القضائية والإدارية المتعلقة بتتبع الاتصالات المحددة بطلب الأوامر .
- ز - التعهد بتقديم الخدمة لطلبها أو للمستفيدين منها على قدم المساواة وعدم التمييز بينهم ، باستثناء ما يتطلبه الأمن الوطني أو ما يعتبر من قبيل التسامح لأسباب تشغيلية أو إجماعية أو إنسانية .

- ح - الالتزام بالإعلان المسبق عن أسعار الخدمات وطرق تحصيلها .
- ط - التعهد بالتعاون مع خدمة الدليل وفقاً للتعليمات التي تصدرها المؤسسة .
- ي - مدى حق المرخص تأجير أو إعادة بيع الخدمات الفائضة عن حاجته إلى الغير .
- ك - التعاون مع جميع حاملي الرخص الآخرين من أجل تسهيل تقديم الخدمات للمستفيدين .
- ل - التزام المرخص بتقديم الخدمة المرخصة إلى طلبها خلال مدة معقولة والعمل على تغطية كامل المنطقة الجغرافية المعنية له بالخدمة المرخصة .

الفصل الخامس

إدارة الترددات وترخيص استعمالها

- المادة ٣٠: يعتبر طيف الترددات ثروة وطنية تتولى المؤسسة تنظيم إستخدامها بموجب هذا القانون وتعد مجالاً خاصاً للطيف الترددي يسمى " السجل الوطني للترددات " تسجل فيه جميع المعلومات المتعلقة بالموجات الراديوية وإستخدامها وتخصيصها .
- المادة ٣١: أ - مع مراعاة الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز لأي شخص استخدام موجات كهرومغناطيسية تقل عن (٣٠٠٠) جيجا هيرتز بث في الفضاء إلا إذا حصل على رخصة بذلك .
- ب - يجوز للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية إستخدام الموجات الكهرومغناطيسية المخصصة لها بدون ترخيص على أن لا تتسبب بالتشويش على الموجات الأخرى .
- المادة ٣٢: لا تعتبر الحالات التالية مخالفة لأحكام المادة (٣١) من هذا القانون :
- أ - الموجات التي تصدر عن الأجهزة الكهربائية بشكل تلقائي ناجم عن الاستعمال العادي لتلك الأجهزة .
- ب - أجهزة البث والاستقبال اللاسلكي والتلفزيوني .
- ج - تشغيل معدات اتصالات لاسلكية خاصة ومصرح باستعمالها من قبل المؤسسة إذا كانت تلك الأجهزة مثبتة في عقار أو عقارات موافق عليها من المؤسسة .
- د - استعمال معدات مؤجرة من شخص مرخص على أن يكون إستعمالها ميسوراً .

هكذا من الأصح

ضمن شروط الرخصة وبصورة لا تخالف أحكام هذا القانون وسائر التشريعات المعمول بها .

المادة ٣٣: أ - تشكل لجنة تسمى " اللجنة الاستشارية للترددات " بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير يشترك في عضويتها ممثلون عن الجهات العسكرية والأمنية المختلفة ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون وسلطة الطيران المدني بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء من ذوي الاختصاص ويعين مجلس الوزراء من بينهم رئيساً لها ونائباً للرئيس .

ب - تتولى اللجنة تقديم المشورة حول تنظيم استخدام الطيف الترددي .

ج - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعاً قانونياً إذا حضره أكثرية أعضائها على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم وتتخذ اللجنة توصياتها بالإجماع أو أكثرية الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت رئيس الاجتماع إلى جانبه .

د - يعين رئيس المجلس أحد موظفي المؤسسة للقيام بمهام أمين سر اللجنة يتولى إعداد جدول أعمال اجتماعاتها وتسجيل محاضرها وحفظ وثائقها ومعاملاتها ومتابعة جميع الأمور الإدارية التي يكلفه بها .

المادة ٣٤: يتولى المجلس بعد الاستئناس برأي اللجنة الاستشارية وضع خطط تخصيص الموجات الكهرومغناطيسية ومراجعتها وتعديلها كلما دعت الحاجة إلى ذلك وتتضمن :-

أ - تقسيم الطيف الترددي إلى حزم بما يساعد المؤسسة على تنظيم استخدام الترددات مع مراعاة تعليمات الاتحاد الدولي للاتصالات .

ب - تخصيص ترددات أو حزم ترددات للاستخدام العسكري والأمني والمدني وتحديد طبيعة كل منها .

المادة ٣٥: مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في المادة (٣٦) من هذا القانون لا يجوز إقتناء أو استعمال أجهزة إرسال تستخدم الموجات الراديوية على أراضي المملكة أو على سفينة أو طائرة مسجلة في المملكة ما لم يتم الحصول على رخصة أو تصريح وفقاً لأحكام هذا القانون كما لا يجوز إدخال أجهزة إرسال راديوية إلى المملكة إلا إذا أجازت المؤسسة إدخالها .

المادة ٣٦: أ - تستثنى القوات العسكرية والأمنية من أحكام المادة (٣٥) من هذا القانون .

ب - للمجلس إستثناء الجهات التالية من أحكام المادة (٣٥) من هذا القانون :

- ١ - السفن والطائرات الأجنبية وخدمات النقل البري والفرانزيت التي تعبر المياه الإقليمية أو الأجواء أو الأراضي الأردنية أو ترسو في موانئها أو مطاراتها .
- ٢ - السفارات الأجنبية شريطة المعاملة بالمثل والحصول على تصريح قابل للتجديد .

المادة ٣٧: على حامل رخصة استخدام أجهزة إرسال راديوية أن يلتزم بالشروط والمعايير التي منحت له الرخصة على أساسها وبشكل خاص :-

- أ - الترددات التي خصصت له .
- ب - نوع ومواصفات كل من الهوائي وجهاز الإرسال .
- ج - حدود المنطقة الجغرافية المصرح بها بالنسبة للأجهزة المتنقلة .
- د - الموقع الذي يقام عليه الهوائي .
- هـ - كفاءة الشخص الذي يقوم بتشغيل الجهاز .
- و - أي شروط فنية أخرى تساعد على استخدام الترددات بفعالية .

الفصل السادس

تجديد الرخص وتعديلها وإلغائها

المادة ٣٨: تحدد مدة رخصة شبكة الاتصالات العامة أو رخصة استخدام الترددات مدة معينة ويتم تجديدها بموجب تعليمات تصدرها المؤسسة .

المادة ٣٩: أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة للمجلس أن يقرر تعديل شرط أو أكثر من شروط الترخيص ، وتتبع الإجراءات التالية في التعديل :-

- ١ - يبلغ المجلس للمرخص إشعاراً خطياً بالتعديل وأسبابه والمدة المقررة لتنفيذه والمرخص تقديم اعتراضه على ذلك التعديل خلال المدة التي يحددها المجلس .
- ٢ - على المجلس أن يدعو للحرض للمناقشة وسماح أسباب اعتراضه وله أن يقرر بالنتيجة إما إقرار التعديل أو تأجيل نفاذه أو قبول الاعتراض .

هكذا في المحضر

ب - لا يجوز تعديل شروط الترخيص لأحد المرخصين دون المرخصين الآخرين إذا توافرت الأسباب الموجبة لذلك التعديل في شروط ترخيصهم أيضاً .

المادة ٤٠ : للمجلس أن يقرر إلغاء الترخيص كلياً أو لخدمة معينة أو في منطقة معينة في أي من الحالات التالية :-

أ - إذا ارتكب المرخص مخالفة لشروط الترخيص أو لأحكام هذا القانون أو خالف تعليمات المجلس أو ألحق ضرراً بالغير ورفض تصويب أوضاعه أو ممارسته بالرغم من توجيه إنذار خطي له من قبل المدير العام ، أو تأخر عن تنفيذ تعليمات المؤسسة مدة تزيد على (٣٠) يوماً دون سبب معقول يقتنع به المجلس .

ب - إذا كانت الخدمات المقدمة من المرخص دون المستوى المطلوب وقدمت بحقه شكاوى تحققت المؤسسة من صحتها وألدر مرتين خلال مدة لا تزيد عن ستة شهور .

المادة ٤١ : تلغى الرخصة إذا تخلف المرخص عن دفع العوائد المقررة لتجديد الرخصة في الموعد المقرر .

المادة ٤٢ : تلغى الرخصة حكماً بتصفية الشخص المرخص أو إعلان إفلاسه أو فقد أهليته .

المادة ٤٣ : لا يحق للمرخص الذي ألغيت رخصته وفقاً للقانون المطالبة بأي تعويض أو باسترداد أي عوائد دفعت من أجل الحصول على الرخصة أو تجديدها أو لأي سبب آخر .

المادة ٤٤ : على المرخص أن يمتنع عن قبول اشتراكات جديدة اعتباراً من تاريخ تبليغه بإلغاء الرخصة ، ولا يجوز له الاستمرار بالعمل اعتباراً من تاريخ إلغاء الرخصة إلا بالقدر الضروري واللازم لإنقال المشتركين إلى شخص مرخص آخر وموافقة خطية من المؤسسة .

المادة ٤٥ : لا يحق للشخص الذي ألغيت رخصته أن يقدم للحصول على رخصة قبل مرور خمس سنوات على إلغاء رخصته .

المادة ٤٦ : لا يحول قرار إلغاء الرخصة دون حق المتضررين من مخالفات الشخص المرخص بمطالبته بالتعويض أو حق المشتركين في مطالبته بالتعويضات أو رد ما يستحقونه من رسوم .

المادة ٤٧ : تعتبر الرخصة شخصية غير قابلة للتحويل وللمجلس الموافقة على تحويل الرخصة إلى شخص آخر وفقاً للشروط والعوائد المقررة .

الفصل السابع

الموافقات الفنية وإجازة أجهزة الاتصالات

المادة ٤٨ : أ - للمؤسسة أن تقرر إلزام كل مستورد بأن يطلب من المورد الصاق بطاقة تعريف على الأجهزة المستوردة تبين مواصفات معينة على الأجهزة تحت طائلة المسؤولية .

ب - إذا لم تتمكن الجهات المختصة بالتخليص على المعدات والأجهزة من التحقق من توفر المواصفات فيها فتحويلها إلى المؤسسة التي تقوم بفحصها للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة وذلك مقابل الأجر المقررة .

ج - على المؤسسة أن تعلن عن قيمة الأجر التي تتقاضاها عن فحص الأجهزة التي يتطلب إدخالها موافقة خاصة .

المادة ٤٩ : للمستورد أو الراغب بإدخال أجهزة اتصالات لم تعلن المواصفات الخاصة بها أن يقدم إلى المؤسسة طلباً منها إصدار موافقتها المسبقة على إستيراد تلك الأجهزة على أن يبرز الطلب بدليل الشركة الصانعة الذي يبين مواصفاتها وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية .

المادة ٥٠ : يخضع تصنيع أي أجهزة اتصالات معدة للتسويق داخل المملكة للمواصفات القياسية المعتمدة من الجهات المختصة .

المادة ٥١ : يصدر المدير العام تعليمات تبين إجراءات الحصول على الموافقة على إدخال معدات وأجهزة الاتصال إلى المملكة أو إستعمالها أو المتاجرة بها والشروط اللازمة لمنح تلك الموافقات .

الفصل الثامن

مراقبة المرخصين وحماية المستهلكين

المادة ٥٢ : على كل مرخص لتقديم خدمة اتصالات عامة أن ينشئ قسمًا خاصاً لتلقي شكاوى المستهلكين والمشاركين وأن يعمل على تلافي أسباب الشكاوى إذا كانت تتعلق بمستوى الخدمة ونوعيتها أو طريقته .

المادة ٥٣ : لا يجوز للمرخص أن يقدم على تغيير لافتة أجره أو أسعاره إلا بعد إعلام المؤسسة والإعلان عن الأسعار الجديدة قبل سريانها بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

المادة ٥٤ : إذا تلقت المؤسسة شكاوى جماعية بوجود قصور من المرخص أو وجود خلاف بين

مكتبة
المرجع
الأساسي

المرخص والمستفيدين بشأن مستوى الخدمة أو مخالفة شروط الرخصة ، فللمؤسسة أن تحقق في أسباب الشكوى وأن تقرر ما تراه مناسباً ويعتبر هذا القرار نهائياً وملزماً للمرخص .

المادة ٥٥: على المرخص أن يقدم إلى المؤسسة تقريراً سنوياً يبين فيه الجوانب الفنية والإدارية والمالية المتوفرة التي تضمن تقديم الخدمة المرخصة للمستفيدين بالمستوى المطلوب .

المادة ٥٦: تعتبر المكالمات الهاتفية والاتصالات الخاصة من الأمور السرية التي لا يجوز انتهاك حرمتها وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية .

المادة ٥٧: أ - للمشارك أو أحد أفراد عائلته البالغين الذين يسكنون معه أن يطلب من المرخص خطياً وضع هاتفه تحت المراقبة بسبب تلقى مكالمات إزعاج أو لأي سبب آخر وفي هذه الحالة على المرخص أن يراقب الاتصالات التي تجري مع ذلك الهاتف وأن يبلغ المؤسسة باسم صاحب الهاتف الذي صدر عنه الإزعاج بمراسلات سرية .

ب - إذا كان صاحب الهاتف الذي صدر عنه الإزعاج أحد المشتركين مع نفس المرخص فعلى المرخص أن يتخذ الإجراءات التالية وإبلاغ المؤسسة بذلك :

١ - توجيه إنذار خطي له إذا صدر الإزعاج عن هاتفه مرة واحدة أو أكثر خلال مدة المراقبة الأولى .

٢ - فصل الهاتف لمدة عشرة أيام إذا صدر الإزعاج عنه خلال مدة المراقبة الثانية .

٣ - فصل الهاتف لمدة ثلاثين يوماً إذا صدر الإزعاج عنه خلال مدة المراقبة الثالثة .

٤ - فسخ الاشتراك بالهاتف إذا صدر أي إزعاج عنه خلال مدة المراقبة الرابعة .

أما إذا كان ذلك الهاتف مرتبطاً مع شبكة تعود ملكيتها لمرخص آخر فعلى المؤسسة أن تكلف ذلك المرخص بتنفيذ الإجراءات المبينة في هذه الفقرة .

ج - للمؤسسة أن تتفق مع الجهات المختصة على إجراءات أخرى تتبع لتقديم الشكاوى بسبب تلقي مكالمات الإزعاج والإجراءات التي تتم فيها متابعة تلك الشكاوى والواجبات التي تقع على عاتق المرخصين من أجل ضبط المخالفين وتقديمهم للقضاء .

المادة ٥٨: لا يجوز حجب الخدمة الهاتفية أو إلغاؤها عن أحد المشتركين ما لم يكن المشترك قد

تسبب بأضرار مادية على الشبكة أو استخدم الهاتف استخداماً منافياً للقانون أو تخلف عن دفع الرسوم المستحقة على الرغم من إنذاره خطياً .

المادة ٥٩: تتحقق المؤسسة من التزام المرخصين بشروط الترخيص وأحكام القانون ويجوز لها أن تتخذ أي إجراءات تراها ملائمة لهذه الغاية ومنها :

أ - القيام بالكشف الحسي على مواقع الشبكة وأجهزة الاتصالات .

ب - فحص سجلات المرخص الفنية والتأكد من سلامة الأنظمة المتبعة لإصدار الفواتير ودقتها .

ج - التأكد من مستوى الخدمة المقدمة للمستفيدين وشكاوهم .

د - الإطلاع على سجلات الصيانة والأعطال لدى المرخص للتأكد من فعالية إدارة الخدمة .

المادة ٦٠: تتولى المؤسسة الفصل في الشكاوى الفنية والتشغيلية والإدارية من المرخصين على المرخصين الآخرين حول أسباب الخلاف بينهم حيث يتولى المدير العام القيام بإجراءات التسوية أو الفصل في الخلاف بنفسه أو بواسطة شخص أو أشخاص يعينهم لهذه الغاية ويكون قراره واجب التنفيذ فور صدوره . ولأي من الطرفين الاعتراض على هذا القرار لدى المجلس .

المادة ٦١: يلتزم المرخص بتشغيل شبكة اتصالات عامة بإعداد دليل عن جميع المعلومات المتعلقة بهذه الشبكة والمشاركين فيها وتقديم خدمة الدليل للراغبين بالاستفادة منها وفقاً للتعليمات التي تصدرها المؤسسة .

الفصل التاسع

سلطة الضبط

المادة ٦٢: للمدير العام أو من يفوضه خطياً حق الدخول إلى أي مكان يشبه بأنه يحتوي على أجهزة أو شبكات غير مرخصة أو أجهزة تستعمل للتشويش على شبكات الاتصالات أو تمارس فيها أي نشاطات مخالفة لهذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبهم لتفتيش المكان باستثناء بيوت السكن حيث يجب الحصول على إذن من المدعي العام المختص قبل الدخول إليها وفي جميع الأحوال على الموظف الذي قام بالتفتيش أن ينظم محضراً بذلك ويقدمه إلى المدير العام .

هكذا من الفصل

المادة ٦٣: أ - يعتبر موظفو المؤسسة المفوضون بضبط المخالفات من رجال الضابطة العدلية ويعمل بالضبوط المنظمة من قبلهم إلى أن يثبت عكسها .

ب - على السلطات المدنية والعسكرية وقوى الأمن العام أن تقدم لموظفي المؤسسة كل مساعدة ممكنة للقيام بعملهم في ضبط المخالفات .

المادة ٦٤: أ - لموظفي المؤسسة ضبط أي أجهزة أو معدات إتصال غير مرخصة أو مخالفة للقانون أو تستعمل في نشاط غير مرخص مقابل إيصال خطي يبين نوع الأجهزة ومواصفاتها وتسليم هذه الأجهزة إلى المؤسسة .

ب - تصدر المضبوطات غير القابلة للترخيص أما الأجهزة المسموح بترخيصها فيتم الاحتفاظ بها إلى حين ترخيصها .

ج - إذا لم يتم ترخيص الأجهزة المضبوطة أو لم يطلب صاحبها إستعادتها خلال ستة شهور من تاريخ ضبطها فللمجلس أن يصدر قراراً بمصادرتها .

د - يتم التصرف بالأجهزة التي تقرر مصادرتها بالطريقة التي يقررها المدير العام .

هـ - لا تحول مصادرة الأجهزة المخالفة دون إيقاع العقوبات الجزائية الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر .

المادة ٦٥: أ - للمؤسسة الحق بتعقب مصدر أي إرسال بالموجات الراديوية للتحقق من ترخيص ذلك المصدر دون أن يعتبر ذلك خرقاً لسرية الرسائل أو مخالفة لأحكام القوانين النافذة .

ب - لا يجوز نشر أو إشاعة مضمون الرسائل التي تم التقاطها في معرض تتبع مصدر الرسالة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة . ويعاقب الموظف الذي يقوم بنشر أو إشاعة مضمون تلك الرسائل بالعقوبات المقررة في هذا القانون .

المادة ٦٦: مع مراعاة أحكام القوانين الأخرى وباستثناء الجرائم المنصوص عليها في المواد (٧١-٧٧) من هذا القانون للمدير العام أن يعقد تسوية صلحية في قضايا مخالفة أحكام هذا القانون سواء قبل رفع الدعوى أو خلال النظر فيها وذلك بالاستعاضة كلاً أو جزءاً عن الإجراءات والفرامات المنصوص عليها في هذا القانون بغرامة تقديرية لا تقل عن مئتي الغرامة المقررة .

الفصل العاشر الاستملاك

المادة ٦٧: أ - إذا استلزم إنشاء شبكات الاتصالات العامة تثبيت أعمدة أو أبراج أو تمديد كوابل أرضية أو تمديد أسلاك هوائية عبر أراض أو عقارات خاصة يتم الاتفاق على ذلك مع المالك أما إذا تعلل الاتفاق مع المالك فللمرخص أن يعرض المخططات على المؤسسة مبنياً عليها الاعتداءات التي تقع على الأملاك الخاصة .

ب - إذا رأت المؤسسة أن تلك الأعمال ضرورية لإنشاء الشبكة وأن تنفيذها عبر الأراضي أو العقارات الخاصة يمكن دون إستغلالها أو إستعمالها من قبل مالكيها ، فللمجلس أن يصدر قراراً بالسماح للمرخص بتنفيذ تلك الأعمال شريطة إعادة الحال إلى ما كانت عليه ودفع التعويض العادل الذي يقدره الخبراء الذين تختارهم المؤسسة للملكي تلك العقارات .

المادة ٦٨: إذا استلزم إنشاء شبكات الاتصالات العامة تملك المرخص لعقار وامتنع المالك عن بيعه ذلك العقار أو جزءاً منه بسعر عادل فللمرخص الحق بطلب إستملاك ذلك العقار أو الجزء اللازم لإنشاء الشبكة من العقار وفق الإجراءات التالية :-

أ - أن يتقدم إلى المؤسسة بطلب إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتمليك ذلك العقار أو جزءاً منه معزراً بالأسباب الفنية التي تبرر ذلك الطلب .

ب - إذا وجد المجلس بناءً على تنسيب المدير العام أن ذلك العقار ضروري لإنشاء الشبكة وعدم توفر أي حلول فنية أخرى يقرر التوصية إلى مجلس الوزراء الموافقة على إستملاك ذلك العقار أو الجزء اللازم منه لمصلحة المرخص باعتبار إنشاء الشبكة " مشروعاً للنفع العام " بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك .

ج - إذا قرر المجلس التوصية إلى مجلس الوزراء الموافقة على إستملاك ذلك العقار ، يكلف المرخص إبلاغ المبلغ الذي يعتبره المجلس تعويضاً عادلاً عن العقار المستملاك بناء على تقدير خبير أو أكثر يكلفهم المدير العام بمهمة تقدير العقار أو الجزء المبوي إستملاكه .

المادة ٦٩: على المرخص أن يتولى الاتفاق مع وزارة الأشغال العامة أو أمانة عمان الكبرى أو البلديات أو المؤسسات الحكومية الأخرى حول الترتيبات والبدلات المتعلقة بتنفيذ الشبكات الأرضية أو الهوائية على الطرق والشوارع في الميادين والساحات العامة التي تقع تحت إدارتهم .

مجلس النواب

المادة ٧٠: إذا أعاقت شجرة أو مجموعة من الأشجار تهدد الأسلاك الهوائية لشبكة الاتصالات العامة وتعمل الاتفاق مع المالك فللمرخص أن يطلب من المؤسسة إصدار تكليف الى مالكيها بإزالتها إذا رغب أو السماح للمرخص بإزالتها مقابل تعويض عادل .

الفصل الحادي عشر

الجرائم والعقوبات

المادة ٧١: كل من نشر أو أشاع مضمون أي اتصال بواسطة شبكة اتصالات عامة أو رسالة هاتفية اطلع عليها بحكم وظيفته أو قام بتسجيلها دون سند قانوني يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٣٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين .

المادة ٧٢: أ - كل من أقدم قصداً على تخريب منشآت الاتصالات أو إلحاق الضرر بها ضرراً عن قصد يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على (١٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين ، وتضاعف العقوبة إذا تسبب فعله بتعطيل حركة الاتصالات .

ب - كل من تسبب في تخريب منشآت الاتصالات أو إلحاق الضرر بها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على (١٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين .

المادة ٧٣: كل من أقدم على تخريب جهاز هاتف مخصص للخدمة العامة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن (٥٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين .

المادة ٧٤: كل من استخدم أو ساعد على استخدام وسائل فنية غير مشروعة لإجراء اتصالات دون دفع الرسوم يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة أشهر أو الغرامة من (٢٠) دينار الى (١٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين .

المادة ٧٥: كل من أقدم على أو وجه بأي وسيلة من وسائل الاتصالات تهديد أو إهانة أو نقل خيراً مختلفاً بقصد إثارة الفزع يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد (٢٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين .

المادة ٧٦: كل من اعترض أو أعاق أو حوّر أو شطب محتويات رسالة بواسطة شبكات الاتصالات

أو شجع غيره على القيام بهذا العمل يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن (٢٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين .

المادة ٧٧: كل من أقدم على كتم رسالة عليه نقلها بواسطة شبكات الاتصال الى شخص آخر أو رفض نقل رسائل طلب منه نقلها سواء من قبل المرخص أو المؤسسة أو نسخ أو أفضى رسالة أو عيّن بالبيانات المتعلقة بأحد المشتركين بما في ذلك أرقام التلويحات غير المعلنة والرسائل المرسلة أو المستقبلة يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على (١٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين .

المادة ٧٨: كل من أنشأ أو شغل شبكة اتصالات عامة خلافاً لأحكام المادة (٢٠) من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٢٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين .

المادة ٧٩: كل من قام بوصول شبكة اتصالات خاصة بشبكة اتصالات عامة بدون موافقة المؤسسة خلافاً لأحكام المادة (٢٢) من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين .

المادة ٨٠: كل من قام متعمداً باعتراض موجات مخصصة للغير أو بالتشويش عليها باستخدام موجات كهرومغناطيسية بدون ترخيص يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين .

المادة ٨١: كل من أدخل أجهزة اتصال خلافاً لأحكام المادة (٣٥) من هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار .

المادة ٨٢: كل من استورد أو تاجر بأجهزة اتصالات مخالفة للمواصفات القياسية وتعمل بطاقات تعريف مخالفة للواقع خلافاً لأحكام المادة (٤٨) من هذا القانون يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر وحتى سنة وبغرامة لا تقل عن (١٠٠) ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين .

المادة ٨٣: كل من احتفظ أو شغل جهاز إرسال راديوي خلافاً لأحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين .

المادة ٨٤: أ - بالإضافة الى العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٧٨ و ٧٩ من هذا القانون ، يجوز للمحكمة المختصة بناء على طلب المؤسسة ان تقرر إلزام المتهم بدفع مبلغ لا

هكذا هو النص

يقل عن ضمعي الرسوم التي تستحق على ترخيص تلك الخدمة لو كانت مخصصة كإلزامات مدنية لصالح المؤسسة .

ب - لا تحول المواد السابقة دون حق المتضرر للمطالبة بالتعويضات والحق الشخصي عن أي مخالفة لأحكامها .

الفصل الثاني عشر

أحكام ختامية

المادة ٨٥: أ - إذا حدث ما يؤدي الى تهديد الأمن الوطني أو السلامة العامة في جميع أنحاء المملكة أو في منطقة منها أو ما يرجح وقوع اعتداء أو قيام حالة تهدد بوقوع حرب أو حدوث اضطرابات أو فتنة داخلية مسلحة أو كوارث عامة فلمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً بتفويض الوزير أو أي جهة يراها الصلاحيات اللازمة للقيام ببعض أو كل الإجراءات التالية :-

١- الاشراف على تشغيل شبكات الاتصالات المرخصة أو تولي إدارتها .

٢- وقف العمل بجميع أو بعض رخص الاتصالات .

٣- وقف بعض أو كل خدمات الاتصالات الدولية لمدة محددة أو الى أجل غير معين ينتهي بانتهاء الأسباب .

٤- وضع الرقابة على الاتصالات .

ب - للمجلس وقرار مسبب اذا خالف المرخص شروط الرخصة أو امتنع عن تقديم الخدمة أن يتولى الاشراف على تشغيل شبكة الاتصالات المرخصة أو تولي إدارتها للمدة التي يراها مناسبة .

المادة ٨٦: لا يحق للمرخصين أو المتضررين من هذه الإجراءات المطالبة بأية تعويضات عن أية أضرار نجمت عن الإجراءات التي اتخذت بموجب أحكام المادة (٨٥) من هذا القانون .

المادة ٨٧: تسجل مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية بقرار من مجلس الوزراء كشركة مساهمة عامة مملوكة للحكومة ابتدأاً وتسجيلها لدى مراقب الشركات وفقاً لأحكام قانون الشركات للممول به وتمنح الترخيص اللازم لإنشاء شبكات اتصالات عامة وإدارتها وتشغيلها وذلك بموجب إتفاقية ترخيص بين المؤسسة وهذه الشركة .

المادة ٨٨: أ - على جميع الرخصين أو المصرح لهم بامتلاك وتشغيل شبكات اتصالات أو استخدام موجات راديوية توفير أوضاعهم مع أحكام هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذه . وتعتبر الرخص والتصاريح الممنوحة بمقتضى أحكام القوانين المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون سارية المفعول لحين انتهائها .

ب - إعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون تصبح المؤسسة الخلف القانوني لمؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية في كل الأمور المتعلقة بتنظيم قطاع الاتصالات وإصدار رخص أو تصاريح تشغيل شبكات اتصالات أو استخدام ترددات راديوية وتنقل إليها المعاملات والوثائق المتعلقة بالرخص والتصاريح السارية المفعول .

المادة ٨٩: أ - يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بأعمال المؤسسة ونشاطاتها والنظام المالي ونظام اللوازم ونظام الموظفين .

ب - إلى حين صدور الأنظمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) ، يستمر العمل بالأنظمة الصادرة بموجب القوانين السارية المفعول أو التي أقيمت بموجب هذا القانون الى المدى الذي لا يتعارض فيه أحكام تلك الأنظمة مع أحكام هذا القانون .

المادة ٩٠: يلغى كل من :

أ - قانون التلغراف اللاسلكي لسنة ١٩٣٤ . والتعديلات التي طرأت عليه .

ب - أي نص في أي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٩١: رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

هكذا في الأصل

معالي رئيس المجلس : السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : الحقيقة أنا استغرب إحالة مشروع القانون قبل قليل إلى لجنة مشتركة من المالية والقانونية .

معالي رئيس المجلس : يا أخي أبو فيصل أرجوك انتهينا من ذلك الموضوع دعنا نتكلم في الموضوع الجديد .

السيد عبد الكريم الدغمي : أنا أتكلم ضمن النظام معالي الرئيس ، كان يجب أن يحال على اللجنة القانونية حسب النظام وهذا القانون الذي الآن معروض الذي هو قانون الاتصالات هذا أولى أن يحال على اللجنة المالية ليس على القانونية لأنه قانون يؤثر على الموازنة سلباً أو إيجاباً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

قانون الاتصالات والذي صلبه هو تحويل مؤسسة المواصلات السلطانية والاسلكتية الى شركة وأنا اعتقد ان مؤسسة المواصلات للمؤسسة الرابعة والتي لكل مواطن اردني شريك فيها ، انا الآن شريك في مؤسسة المواصلات ، تحويلها الى شركة ثم بيع هذه الشركة الى فئة محدودة من المجتمع تحرم كل مواطن اردني ان يكون شريكاً في هذه الشركة الرابعة ولذلك على الزملاء رد هذا القانون وعدم التماذي في الخصخصة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، زملائي الكرام قانون مؤسسة المواصلات مطروح على المجلس الكريم . الدكتور محمد الزين تفضل .

الدكتور محمد الزين : استأذن الرئاسة الكريمة بتأجيل هذا القانون الى الجلسة القادمة لانه ربما يكون هناك حديث مطول علماً بأنني اختلف اختلاف كلي مع الاستاذ خليل حدادين لأنني من أكثر وليس باكثر الناس معرفة بالاتصالات فأرجو أن تشيع هذا القانون بحثاً في جلسة قادمة لكي نحيله الى اللجنة المختصة .

معالي رئيس المجلس : معالي الدكتور أولاً الرأي للمجلس الكريم لكن هذا موجود على جدول اعمال هذه الجلسة نحن لم ننجز شيء في هذه الجلسة سوى تحويل قانون ، نحن لنا خمس ساعات في هذه الجلسة ، القرار الوحيد الذي اتخذناه هو تحويل قانون الى لجنة . الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي الرئيس هذا لا قبول ولا رفض هذه دراسة ، نحن نحوله للدراسة ولذلك الرجاء ما نمطل أنفسنا ، نحن نمطل انفسنا دعه يذهب للجنة وارفضه فيما بعد ، اما نرفض هكلنا ...

معالي رئيس المجلس : اذن هناك اقتراح من الزميل عبد الكريم بتحويله على اللجنة المالية .

من مع تحيله الى اللجنة المالية ؟

السيد الامين العام :

السيد الأمين العام : ٤٨ من ٥٧ .

٧- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : ٤٨ من ٥٧ .

معالي رئيس المجلس : الجلسة القادمة

الذين وافقوا على إحالته الى اللجنة المالية .

ستمين فيما بعد ، واقرر رفع الجلسة .

- انتهت الجلسة -

معالي رئيس المجلس

امين عام مجلس الامة

المهندس سعد هائل السرور

حكم غير

هكذا من الأصل